KÖPRÜLÜ KÜT.
569
M. ASIM BY.

حاشیه لاری
علی الجامی

رساله بسمله

رساله بسمله

ملا عبد الرحمن الجامی حاشیه سی
فاضل مصلح الدین اللاری

شه جم جاه سلطان مصطفی خان کرم معتاد
که اولدی امر ونهی عالم انکله ایلیه جاریه
نفاذ حکمی اول غایتده کیم اولدی زماننده
که اولدی سر الفت اضداد
زهی حسن ادا تزیینله جمال طربخانه
زمین وزمان عالم صفا ایله نشاط آباد
مجالسه بو کون عالم صفا ایله خندان اولدی
جهان بر نور ... زمین ... قائم ... ایلیه ایجاد

... شعری
... اوراد
سرای افلاکه ایردی ... بابرسه و تمکین
نوله ... شاه ... یتیم ... اوراد
... باش ... کل ... خیرزاد
که اولدی نقش وطرح ... ایتدی ابداع
... افلاک ... افزون ایتدی
... زینت ... باعث ایجاد

احبه ... وبیده ... ایله اولدی شاه عالی بخت
قدوم ... ایله ... شاه ... مبارکباد
یازلسون ... طاقنه ... ایله
... صدر ... کم ... که اولدی ...

دوشوردی طالب ... قدوم شاه بر تاریخ
قدومیله سفرلینک دعاگو بانی ... ایلدی شاد

١١٧٢

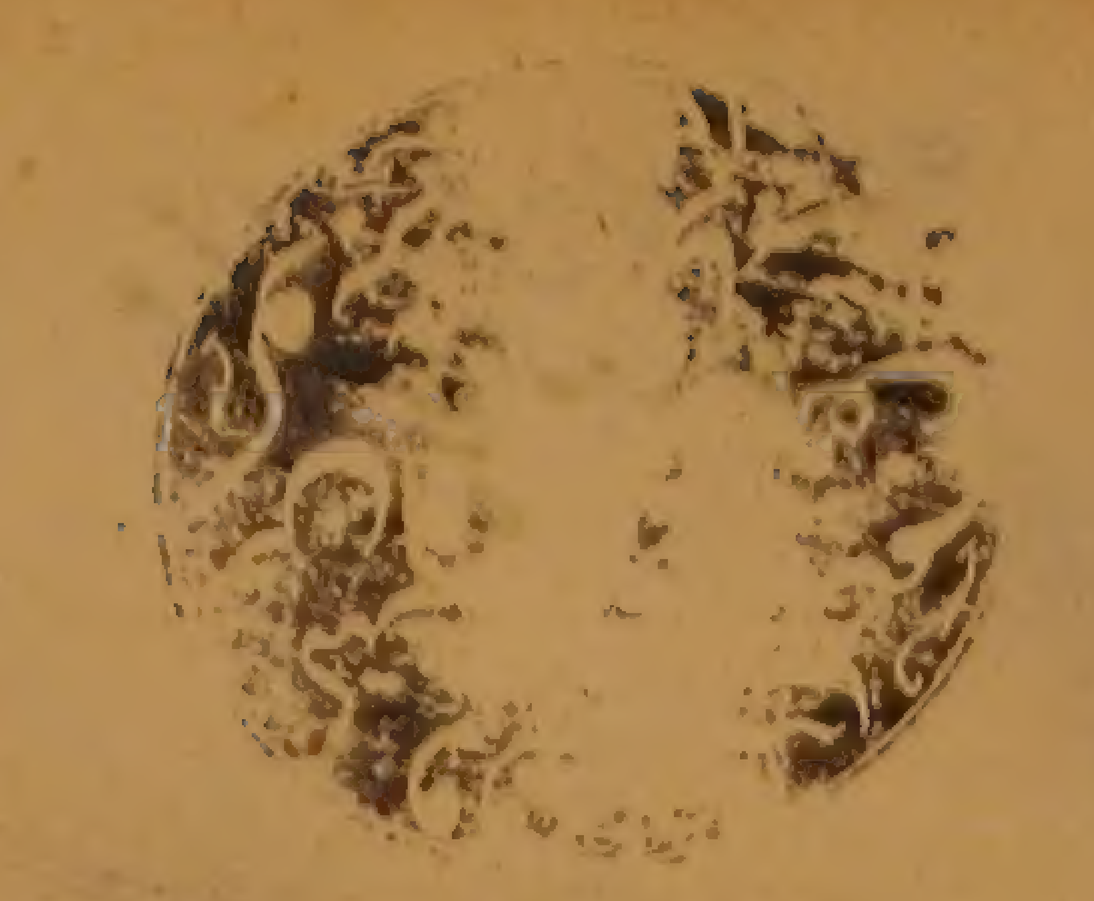

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم انا نصرف نحو ذكر اسمائك وحده الكلام والمقال ونعطف
الى جهة شكر نعمائك اعنة النعوت والاحوال اجعل صلات
صلاتنا موصلة الى المشار اليه في ضمن بناء الانبياء والارسال
موضح المبهمات ومظهر المضمرات سيد اهل الكمال والاكمال
وبلغ منا الرضوان الى آله وصحبه العاملين بحسن الاعمال رافعي
اعلام الدراية وناصبي رايات الهداية وخافضي بنيان الضلالة
يقول افقر الخلق الى الله الباري محمد المدعو بمصلح الدين اللاري
الانصاري حمد حاله واصلح ماله هذه لمعات دراري الدراية
تظهر فوائد ضيائية على الطالبين ورشحات من سحاب التوفيق
يفيض زلالا معنويا على الراغبين متضمنة لرفع بل حلل
يطرأ على ارض الاستعداد من حل عصام قربة العناد ومتكفلة
لكشف مانع عن ينبوع السداد ومنبع الرشاد والارشاد غفر الله
له وهو غفور للعباد قوله الحمد لوليه قيل الحمد هو الوصف بالجميل
على الجميل الاختياري من انعام او غيره وحمد الله على صفاته لانه بمنزلة
الاختياري لاستقلال الذات او لانه مبادئ افعال اختيارية
واستعمال الحمد فيه مجازا اقول لابد في الحمد من التعظيم ظاهرا والباطن كما
صرح به سيد المحققين في حاشية المطالع اما كون حمد الله مجازا فانما يتجه

اذا فسر الاختياري بما صدر بالاختيار ولو فسر بما صدر عن المختار
كما هو مختار كثير من الاخيار فلا لا يقال قد نسب الحمد الى ما لا اختيار له
كالصبر والمقام كما في قوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما
محمودا وفي قول الشاعر الصبر يحمد في المواطن كلها لانا نقول
انهما يؤولان بالحذف والايصال وتقدير الاول محمودا فيه اي
مقاما محمودا انت فيه وتقدير الثاني ان الصبر يحمد عليه فهو المحمود
عليه لا المحمود لا يقال الاصل عدم التاويل لانا نقول بعد نقل
الثقات من متتبعي اللغة يكون التاويل لازما قوله لوليه قيل يحتمل
ان يكون بمعنى المحب والمعنى من يلي امر كل احد والمعنى على الاول ان
كل حمد لمحب كل حمد وهو الله تعالى لان غيره يحب حمده او حمد من
يحبه وعلى الثاني ان كل حمد لمن ولي امر كل حمد من خلق ما يحمد عليه
ومن خلق مستعداد الحمد واسبابه في الحامد وجزائه وانت تعلم ما
في كليهما اما الاول فلانه صدق محب كل حمد على الله تعالى اذ هو
لا يحب حمد المرائي والمعجب وامثاله وايضا عدم صدقه على غيره ممنوع
فان العارف العالم برجوع المحامد اليه تعالى يحب كل حمد واما الثاني
فلان ما ذكره من خلق ما يحمد الى اخر ما ذكر ليس بمعتبر في معنى الولي مطلقا
بل الموصوف به فرد من افراده فان الولي في اللغة بمعنى من يلي امر
الشيء ويطلق على من يتصف بولاية جميع امور الشيء مثل الاب
بالنسبة الى الطفل وولي المرأة بالنسبة اليها فيصدق على غير
الله والحق ان الولي من اسماء الله تعالى متولي كل شيء فولي الحمد من
يلي امره في ضمن كل شيء فلا يصدق على الغير وايضا قد فسر الولي

وعجزه الا عليك فانه مذموم
ورشحه في المعول للوعد ي

فيه رد على العصام

فيه ان حمد المرائي ونحوه [illegible]
اللهم الا ان يعمم الى الصوري [illegible]

بالوجوب بالاشياء او رب حلم فولي الحمد العالم بحقيقته قبل كل ان يريد بالحمد
المحامدية له تعالى فيكون المعنى الحامدية مختصة به فتكون حمدا باظهار العجز
كما في لا احصي ثناء عليك وانت تعلم ان الاختصاص لا يفهم من هذا
الكلام وان كان يفهم من كلام الاعلام ما يشعر بان مثله مشعر بالاختصاص
فان الاختصاص المستفاد ليس بمعنى الحصر بل هو تعلق خاص غير تعلق
الملكية ويؤيده عدم عدها من ادوات الحصر قوله والصلوة اي الرحمة
واللام فيها يحتمل الحقيقة والاستغراق والعهد اي حقيقة الرحمة او كل
رحمة او الرحمة المعهودة اي الكاملة ووجه الاستغراق انه تقرر عند الكاملين
انه عليه السلام غاية الايجاد كما يؤيده حديث لولاك لما خلقت الافلاك
فكل رحمة تتعلق به اولا وبالذات وبغيره تبعا وتطفلا والجملة
دعائية انشائية بلا شبهة فعطفه على جملة الحمد مع انها خبرية عند
الجمهور كما صرح به عبد القاهر وجار الله العلامة من عطف الانشاء على
الاخبار وعلى هذا لا يصح الا ان يجعل الاول انشائية على خلاف الجمهور
او يرتكب تقدير في المعطوف مثل نقول اي نقول الصلوة من الله عليه
فان هذا القول صلوة منا قوله على نبيه اي نازلة على نبيه واضافة النبي
الى الضمير بمعنى العهد اي النبي المعهود وهو نبينا عم او الاستغراق وعلى
الاول ترك التصريح بالاسم للتعين او ادعاء تعينه وغير ذلك كما لا يخفى
ولا يبعد ان يقال ان الائمة لا يريدون من اطلاق النبي الا نبيهم واختار
النبي على الرسول لمناسبة الولي لفظا ولان المتعارف ذكرهما معا وهو
اما من النبأ بمعنى الخبر لاخباره عن الله تعالى او من النبو بمعنى الخروج لخروجه
عن المعادة بالاعجاز او من الخفا بالاظهار وعلى هذا يكون فعيلا بمعنى الفاعل

وفيه نظر

والهمزة مقلوبة ثم لحقه الادغام واما من النبوة بمعنى الرفعة لانه له رفعة
على الخلق فهو فعيل بمعنى مفعول ولا همزة فيه وصرح به في الصحاح لكن
جمع تكسيره على انبياء يدل على انه بمعنى الفاعل اذ فعيل اذا كان بمعنى
المفعول يكون جمع تكسيره على فعلى كجرحى وقتلى وشذا ايراد عدم الهمزة
في انبياء يكون الياء بعد الجمع منقلبة او لانها جمع كان لامها حرف علة
بناء على التزام استعمال واحده مقلوب الهمزة كما ذهب اليه في الصحاح
ولكن المص منع هذا الالتزام لثبوت النبي بالهمزة في القرآن على قراءة
نافع ومذهب سيبويه ان ذلك ردي ولعل القرآن السبع غير متواترة
عنده والا لم يحكم برداءة ما ثبت انه في القرآن الكريم تعالى عنها واما من
النبي اي الطريق لانه يوصل الى المولى الحقيقي قوله وعلى اله قيل التزم اهل
السنة ادخال على على الآل رد الشيعة فانهم منعوه وفيه ان
التزم اهل السنة ذلك غير واقع والشيعة انما يمنعون ادخال على في
التشهد قوله وعلى اله المراد منه جميع امة الاجابة وهم الاتباع وهذا
هو مختار النووي في شرح مسلم ونقله عن الازهري وغيره من المحققين
وبه فسر السيد في حاشية المطالع واهل بيته وذريته واصحاب
جمع صاحب لو جاز جمع فاعل على افعال والا كما ذهب اليه الزمخشري
وغيره فهو جمع صحب اسم جمع كركب او صحب بكسر الحاء تخفيف صاحب
ولو اريد بالاول الاتباع فعطف الاصحاب من عطف الخاص على
العام تنبيها على فضيلة الخاص والا فتقديم الال لرعاية السجع
قوله المتادبين باداب يقال ادبه فتادب والمراد بهم النبي عم
فتادبوا باداب اي صاروا موصوفين باداب اتصف بها النبي عم

[illegible]

قوله يدل على انه الخ قال ابن عقيل في شرح الالفية
ومن امثلة جمع الكثرة فعلاء كشعراء وهو مقيس في
فعيل بمعنى فاعل صفة لمذكر عاقل غير مضاعف ولا
معتل نحو كريم وكرماء وينوب عن فعلاء في
المضعف والمعتل افعلاء نحو شديد واشداء
وولي واولياء انتهى ملخصا وقوله اذ فعيل اذا كان
الخ دليل لما ادعاه من الدلالة قال ابن العقيل ومن
امثلة جمع الكثرة فعلى كقتلى وهو جمع لوصف
على فعيل بمعنى مفعول دال على هلاك او توجع
كقتيل وقتلى وجريح وجرحى انتهى وحدره

وهو ليس بشي بل لا يصح اصلا كما لا يخفى وحدر عليه

فيه رد على المولى العصام

وهذا وصف دال على كمالهم في الاخلاق والاعمال ومتضمن لرعاية براعة الاستهلال فان العلوم العربية مسماة بالادبية وينقسم اثنى عشر قسماً احدها النحو **قوله** اما بعد الحمد والصلوة والتسمية ايضاً والمقصود من هذا اللفظ تذكر الامور المتبركة ليزيد التبرك آن الشروع ويستحب ايراد هذه الكلمة اقتداء برسول الله عليه الصلوة والسلام وعقد البخاري لها باباً وذكر فيها احاديث كثيرة وفي المبتدئ بها اقوال احدها انه داود عليه الصلوة والسلام والثاني انه قيس بن عبادة والثالث انه كعب بن لوى والرابع انه يعرب بن قحطان والخامس انه سحبان بن وائل **قوله** فهذه فوائد قد اشتهر انه ان كان وضع الديباجة قبل التصنيف فالاشارة الى الحاضر في الذهن وان كان بعدها فالاشارة الى الخارج وانت تعلم ان الاشارة مطلقا الى ما في الذهن اللازم له في الخارج شخص معين وليس المقصود الاشارة اليه والحكم عليه وعبر عنه بهذا تنزيلها منزلة المحسوس مبالغة في تميزها احتراز بان الحكم وايماء الى انها كالمحسوسات في سهولة اخذها وتناولها وقيل في هذه اشارة الى كمال فطانة الطالب حتى صارت المعاني عنده كالمبصرات وفيه انه انما يحسن لو كان المخاطب خاصاً والامر في الكتب المؤلفة ليس كذلك وفي هذا الحكم اشارة الى وجه تسمية الكتاب بالفوائد الضيائية والفائدة لغة ما استفدته من علم او مال وفي الاصطلاح ما يترتب على الفعل من المصلحة من حيث هو كذلك سواء لم يكن باعثا للفاعل على الفعل او كان باعثا وعلى الثاني يكون قسما من الغرض عند من يغير الغرض بما لاجله اقدم الفاعل على الفعل وعينه عند من يفسر

الغرض بفائدة مترتبة على الشيء لاجلها الاقدام عليه وانت تعلم ان الحمل على المعنى الاصطلاحي ايضا ليس ببعيد واخذها من فاد بمعنى ثبت بعيد غاية البعد **قوله** وافية بحل الوافية اما من الوفاء بمعنى الكثرة والتمام وعلى هذا تعدى الحل بالباء الذي هو ثالث الحروف لو لم يمنع الرواية عنها او تضمن بمعنى التعلق او يكون الباء للسبب ويشعر بان حل كل مشكل فائدة وحل مجموعها فوائد واما من الوفاء الذي هو خلاف الغدر وفي ذكر الوافية التي هي شرح مشهور للكافية لطافة **قوله** للعلامة الجار والمجرور للكائنة لتقدير حاملها معرفا باللام وان كان خلاف المشهور لكن جزالة المعنى يحصل به واسم الفاعل المقدر في مثله بمعنى الثبوت واللام فيه حرف تعريف لا اسم موصول والا يلزم حذف الموصول مع بعض صلته وجعل الظرف حالا بتقدير منكر مع احتياجه الى التاويل لانه حال عن المضاف اليه لا يحسن من حيث المعنى اذ ليس المقصود حل المشكلات في حال كون الكافية للعلامة ووصف المصنف بالعلامة اقتداء بشارح المختصر عضد الملة الايجي وهذا الوصف لكثرة علمه بالنقليات ولا بعد فيه فان صيغة المبالغة ههنا تقتضي ان يطلق على من له كثرة علم وهذه الكثرة اما باعتبار جميع الفنون او بعضها بحيث كان فيه ممتازا عن الاقران مشهورا بين الزمان ولا اعتداد باطلاق من قال الاطلاق بناء على عدم الاعتداد بالعلوم الفلسفية **قوله** المشتهر في المشارق والمغارب يجوز في المشتهر كسر الهاء وفتحها بناء على مجيئه لازما ومتعديا وعلى الاول معناه شهرت يافته وعلى الثاني شهرت داده شده وفي هذا الوصف اعتذار عن ترك

قوله اما بعد

بل العلامة الشيرازي في شرح ذلك المختصر فافهم وتدبر

فيه رد على العصام

قال في التاج الاشتهار مشهور شدن وكردن انتهى وتدبر

التفصيل في توصيفه اي لا حاجة الى توصيفه لانه مشتهر في المشارق والمغارب
كناية عن جميع المعمورة والجمع بناء على ان المتبادر من المشرق والمغرب
طرفا المعمورة والاشتهار فيهما فقط غير مراد ولما كان لكل موضع من
المعمورة افق مشتمل على مشرق ومغرب فالجمع متوجه ويفهم منها الاشتهار
في جميع المعمورة وهذا كما يقال فلان مشتهر في الافاق ومن توهم انه اراد
البلاد المشرقي والمغربي فيصح الجمع لم يفهم انه على ما ذكر لا يحصل افادة
اشتهاره في جميع المعمورة ومن في توجيه الجمع بان للشمس من السرطان الى
الجدي وعكسه في كل يوم مشرقا ومغربا ان هذا حاصل في افق واحد
ايضا فلا يظهر كونه كناية عن جميع الارض قوله الشيخ ابن الحاجب
المراد بالشيخ الكبير السن وهو من بلغ سنه احدى وخمسين
او الكبير الشان من جهة الفضائل اذ يطلق الشيخ على من ليس له
سن الشيخوخة للتبجيل كما قال الجوهري شيخته اي دعوته شيخا للتبجيل
وهو مكني بابي عمرو ايضا وتركه الشارح وكذا ترك لقبه واسم ابيه
جمال الدين عثمان لانه مما ذكر اشتهر وهو ابن ابي بكر بن يونس المصري
المالكي كان والده حاجبا للامير عز الدين موسك الصلاحي وكان
كرديا اشتغل ولده بالقاهرة ثم انتقل الى دمشق ودرس بجامعها
في زاوية المالكية ثم عاد الى القاهرة واقام بها ثم انتقل الى الاسكندرية
للاقامة بها وتوفي شوال سنة ست واربعين وستمائة وكان ولادته
باسنا من قرى الصعيد في اواخر سنة سبعين وخمسمائة كذا ذكر
في بعض حواشي المغني فقول من قال ان اطلاق الشيخ ههنا للتبجيل اذ
المشهور انه قتل شابا محل نظر قوله تغمده الله بغفرانه قال الشارح في

رد على عبد الغفور

اشتغل هناك حتى برع في العربية والاصول
وقدر

فكان المولى المحشي لم ينظر الى الوفيات
الخلكانية ولا الى طبقات النحاة
للامام السيوطي وقدر

الحاشية التغمد الستر انتهى وفي الصحاح تغمده الله برحمته اي غمره بها وتغمدت
فلانا اي سترت ما كان منه وغطيته والمناسب ههنا المعنى الاول لانه
الموافق للصحاح واختيار الستر في تفسيره لانه قدر مشترك بين المعنيين
ويشعر بجواز حمله على كليهما وكان التغمد من الغمد وهو غلاف السيف
بمعنى تغمد السيف جعله في غمده اي غلافه فتغمده الله بغفرانه ان جعل
الغفران غمدا له وحاصله ستر الله ذنوبه وحفظه عن المكروه كما يحفظ
السيف بالغمد وفيه اشارة الى التشبيه بالسيف القاطع في حدة
القريحة قال المحشي قال في التاج التغمد كناه پوشيدن وجزان ولا
يبعد ان يكون قوله جزان اشارة الى كنايه بمعنى پوشيدن وجز كناه
وحاصله انه الستر سواء كان ستر الذنوب او غيره وذكر الاول لكثرة
استعماله فيه فلا يخالف قول الشارح في الحاشية انه الستر والجملة دعائية
انشائية معنى والتي قبلها خبرية ولهذا فصلت ههنا ولم يعطف عليها
قوله بحبوحة جنانه اي وسطها واراد به خيرها اذ لا خير الا في
الوسط والجنان جمع الجنة بمعنى البستان نظمتها صفة اخرى
للفوائد او حال من ضمير اشير المفهوم من هذه نحو هذا بسرا او خبر آخر
لهذه وعلى هذا فضميره راجع الى ما اشار اليه بهذه والنظم الجمع
يقال نظمت اللؤلؤ اي جمعتها قوله في سلك التقرير التقرير في اللغة
جعل الشيء مستقرا او جعل احد مقرا ثم استعمل في البيان لانه يستقر
الكلام ويحمل الغير على الاقرار وهو المراد ههنا اي جمعتها في سلك
البيان قوله وسمط التحرير السمط الخيط ما دام فيه اللؤلؤ والا فهو
سلك والتحرير قيل هو التقديم وقيل انه الكتابة والاصل جعل الشيء

المولى عبد الغفور

ح أ يطلق على جعل العبارة منقحة عن الزوائد ولعل الحمل على هذا انسب
قوله للولد اي لتعليمه وتفهيمه وفي لفظ الولد يجوز فتح الفاء وكسرها
وضمها ويستوي فيه الواحد والجمع ويجوز ايض فتح اللام واسكانها
قوله العزيز اي عند ابيه ولا يناسب عن الاب وصف ولده بالعزة
في نفس الامر التي هي بالذكاء والفضل فضلا عن انه غير واقع لانه
في مبدأ التعلم فلا فضل له يعتد به فمن وهم ان وصفه بالعزيز في
قوة الوصف بالذكاء والفضل فلا يخفى حاله **قوله** التلهف والتأسف
التأسف اشد الحزن والحسرة على ما ذكر في تفسير يا اسفي على يوسف
ففيه مبالغة ليس في التلهف فالمراد حفظه عن موجبات الحزن
القليل والكثير مبالغة في الدعاء والمراد الحزن الاخروي الذي موجبه قصور
العاقلة والعاملة فان نفوس المستعدين بعد المفارقة عن البدن
متأسفة بتضييع الاستعداد فهذا دعاء لكمال العاقلة والعاملة
هذا اذا كان المراد تلهفه وتأسفه ويمكن ان يكون المراد التلهف
والتأسف من ابيه عليه ويناسبه قوله تعالى حكاية عن يعقوب عم
يا اسفي على يوسف والمراد حفظه عما يوجبهما كما وقع في سميه **قوله**
وسميته بالفوائد الضيائية يقال سميته زيدا وبزيد كلاهما بمعنى
ونسب الى اللقب دون الاسم لانه على هذا يمكن ان يحمل الضياء
على المعنى اللغوي ايض فان قلت لقبه مركب اضافي فلم لم ينسب الى
الجزء الثاني كما يقال في النسبة الى ابن الزبير زبيري قلت لو نسب
الى المركب الاضافي قبل العلمية فالمنسوب اليه في الحقيقة هو المضاف
لانك اذا نسبت الى المضاف فقلت في غلام زيد غلامي فقد نسبت

قال القاضي الاسف اشد الحزن والحسرة
والالف بدل من ياء المتكلم انتهى
والاية في سورة يوسف قريبا من الاخر
وعد[illegible]

الى ما هو المنسوب اليه حقيقة لان المضاف اليه في الحقيقة كالوصف
للمضاف اذ معنى غلام زيد غلام لزيد فالاولى بعد العلمية ان ينسب
اليه دون المضاف اليه فان كثر الالتباس بالنسبة الى المضاف بان
يجئ اسماء مطردة والمضاف لفظ واحد والمضاف اليه مختلف
نحو ابي زيد وابي علي وابي الحسن وام علي وام الحسن وكذا ابن
الزبير وابن عباس فالواجب النسبة الى المضاف اليه اذ تصدير
الكنى بالاب والام مطرد وكذا تصدير الاعلام بالابن فلو نسب
الى الاول لنشأ اللبس وان لم يكن ذلك التصدير مطردا بل كثيرا
كعبد الدار وعبد مناف وعبد قيس فالقياس النسبة الى المضاف
كما مر نحو عبدي في عبد قيس وقد ينسب الى المضاف اليه في هذا
ايض نحو منافي في عبد مناف للالتباس فلو كان الالتباس النسبة
الى المضاف اليه فبالطريق الاولى ان يكون النسبة الى المضاف
واجبة كما فيما نحن فيه هكذا يفهم من كلام سيبويه وقيل معنى النسبة
في المركب الاضافي الى الجزء الثاني انه كان مقصودا في المركب الاضافي
والا فالنسبة الى الاول والمقصود ههنا منه الجزء الاول ليكون الشخص
ضياء للدين والمقصود في الزبير الزبير ليرتفع قدر الشخص بالنسبة اليه
بخلاف عبد مناف فان المقصود اظهار كماله في العبودية حتى خص من
بين عباد المضاف اليه باسم العبد كانه العبد اقول فيه نظر
من وجوه الاول انه تقرر في النسبة الى مثل غلام زيد ان الاولى
غلامي مع ان الجزء الثاني مقصود والثاني ان قوله والا فالنسبة
الى الاول ممنوع اذ يقال منافي في عبد مناف ايض الثالث انا

لانسلم ان المقصود ههنا هو الجزء الاول اذ ليس المراد الضيائي مطلقا
بل ضيائية الدين ليكون الشخص ضياءً له لا لغيره والرابع انه
يلزم ان لا ينسب في بعض الكنى كابي بكر مثلا الا الى الجزء الاول اذ
ليس المتوفيه الجزء الثاني مع انه ينسب الى الثاني فيقال في ابي بكر
بكري قوله لانه لهذا الجمع والتاليف لم يكتف بالتاليف هضما
لنفسه اذ التاليف المتبادر عرفا فيه تحقيقات وتصرفات بخلاف
الجمع فانه يشعر بانه كلام القوم وهو تصدى لجمعه وذكر التاليف
بعد الجمع لتعلق بالجمع كانه الف بين ما جمع اي جمع على وجه مشتمل
على الالفة والمناسبة لا جمع بلا مناسبة بين الاجزاء ولما كان
للفظ الجمع فائدة يعتد بها ولا يخرج الفقرة بزيادتها عن حد الحسن
لا يحسن تركها فما قيل الاولى ترك الجمع لانه يخرج به الفقرة عن المساوات
ليس بشيء قوله كالعلة الغائية فيه بما تقدم في التصور وتاخر
في الوجود اقول الاولى ان يقال انها اثر يترتب على الفعل باعتباره
عليه ولا يخفى ان الولد ليس اثرا يترتب على الفعل باعتباره عليه بل
نعلمه والولد شبه العلة الغائية لمدخليتها في الباعثية ان كان
الولد التمس منه ان يقع هذا التاليف لاجله فوجه التشبيه على هذا
جلي وما قيل من ان الولد مقدم في التصور لكن ما تاخر في الوجود فليس
علة غائية يشعر بانه لو كان متاخرا في الوجود يصلح لان يكون علة
غائية ولا يخفى فساده قوله وسائر معناه الباقي قال الجوهري
سائر الناس جميعهم وانكره ابن الصلاح وقال انه تفرد به فلا يقبل
منه وهو وافق الزمخشري فيه وليس كذلك فانه كثير من العلماء

مثل الغزالي والنووي وابن عبد الله وغيرهم وافقوا الجوهري واما استعمال
الزمخشري السائر بمعنى الجميع فيجوز ان يكون مجازيا وكلامه في المعنى الحقيقي
فقول من قال في شانه من عاب عيب فعيب ق ههنا حمله على المعنى
الاول اولى لاشعاره بان ولده من المبتدئين من اصحاب التحصيل
بخلاف الحمل على الجميع فانه عن هذا الاشعار عار فقول من قال ههنا
بمعنى الجميع انفع لا ينفع قوله من اصحاب التحصيل هذا القيد لئلا يحمل
المبتدئين على الذين ابتدءوا هذا الكتاب وليسوا بصدد التحصيل
او ابتدءوا التعلم العلم وما كانوا بصدد تحصيله فانهم ليسوا داخلين
في هذا الدعاء وليس لهم نصيب عن النفع بل النفع لاصحاب التحصيل
الذين هم في ابتدائه وانت تعلم ان هذا الوجه مما قيل ان هذا القيد
للاحتراز عن المبتدئين من اصحاب الصنائع قوله وما التوفيق الا بالله
التوفيق موافقة التدبير للتقدير ومن الناس من قال الاولى وما توفيقي
الا بالله وقال استقبح اهل اللسان دخول الباء المخصوص بالآلة
على الفاعل اقول المقصود من هذا الكلام رفع الاسباب والآلات
والتوجه الى ذات قاضي الحاجات اي لا انظر في حصول مطلوبي وهو
انتفاع الناس بتصنيفي باسباب وآلات كاستعداد يقول به
الحكماء ويقولون يتوقف حصول الفيض عليه بل اعتمادي عليه سبحانه وتعالى
منه فادخل الباء التي يدخل الآلة على الفاعل للاشعار بان ما يتوقع
ويترقب من الآلة يتوقع هو من الله تعالى قوله وهو حسبي مؤكد لحصر
التوفيق وقطع النظر من الاسباب اي الله كافي ولا حاجة لي الى غيره
قوله هضما لنفسه مفعول له لما يتضمنه لم يصدر اي ترك تصدير الكتاب

بها هضما ولولم يأول يفيد ان التصدير لم يكن للهضم بل لامر آخر بناء
على ما اشتهر من ان النفي اذا دخل على المقيد يتوجه الى القيد **قوله** بان
جعله جزء منها الجزء فيه لغتان احديهما ضم الزاء والثانية اسكانها فان
ضمت وكان منونا اكتب رفعا وجرا بالزاء من غير زيادة وفي النصب
بالواو والالف واذا اسكنت زائه كتب في الافراد في الاحوال كلها
بغير صورة الهمزة الا انه يكون في النصب بالالف عوضا عن التنوين
ان كان منونا **قوله** تخييل اي بايراد نقصان كتابه في خياله او خيال
الغير فان الايراد في خياله او الغير يفيد كسر النفس وحمل التخييل على
المعنى الاصطلاحي مع انه مخصوص بالقول قول باصطلاح جديد واطلاق
على سبيل التشبيه ولا يخفى تكلف فيه **قوله** ليس كلكتب السلف اعلم ان
الهندي اورد انه لم يبدأ بالحمد هضما للنفس تخييل ان كتابه ليس ككتب السلف
حتى يكون على سننها ولا ذا بال حتى يكون بترك الحمد اقطع والشارح اصلحه
بحمل ترك الاقتداء بالسلف على ترك كتابة الحمد لا تركه مطلقا لانه
يلزم منه فساد يجريانه في ساير العبادات وما توهم ان الشارح لما لم يجد
ترك العمل بالسنة وجها اعرض عنه ففيه ان هذا جواب عنه اذ لا يفهم
من الحديث تخصيص بالكتابة وانت تعلم ان من يدعي ان فيه ترك الاقتداء
بالسلف ان كان مراده جميعهم فغير مسلم اذ البخاري والمزني وكثيرا
من العلماء الراسخين والمحدثين لم يفعلوا ذلك والظاهر انهم حمدوا لفظا
عملا بالحديث وان كان المراد بعضهم فلا محذور واما ما قيل يمكن ان يقال
ترك الحمد اقتصارا على ما يتضمنه التسمية ففيه ان بعض طرق الحديث
يقتضي ذكر لفظ الحمد **قوله** بتركه اقطع كما روى ابن ماجه كل امر ذي

قيل والذي عليه ما في بعض المقدمة من علم التصريف
كانت فيه وغيره ان الهمزة المتحركة المتطرفة
تكتب على وفق حركة ما قبلها واما اذا سكن
ما قبلها فلا تكتب على صورة شيء اصلا نحو برء
وبطء انتهى وقيل والوجه ما في آثار فيه حيث
قال والاجزاء ان كان ما قبله ساكنا حذف نحو
خبأ قال الفاضل الجاربردي وليس الالف في
رأيت خبأ في صورة الهمزة وانما هي الالف التي
توقف عليها عوضا من التنوين شبها في رأيت زيدا
انتهى كلامه وقال ههنا الالف والطرف الذي لا توقف
عليه لا تغتالي عنه فهو كالوسط نحو جزأك
وجزؤك وجزئك انتهى هذا الالف وهذا محله

بال لم يبدأ فيه بالحمد لله اقطع اي مقطوع البركة **قوله** لانه بحث في هذا
الكتاب عن احوالهما اي احوالهما من حيث انهما موضوع البحث فالبحث
عن المبتدأ بانه قد يكون نكرة وواجب التقديم على الخبر وامثاله بحث
عن الكلمة من حيث انها موضوع البحث او موضوع هذا البحث الكلمة من
حيث انه مقيد به وقس عليه ولا حاجة الى تكلف حمل احوالهما على
احوال منسوبة اليهما من حيث انها منسوبة اليهما سواء ثبت لانفسهما
او لاقسامهما من حيث انها اقسامهما واعلم ان البحث عن الكلام في هذا
الكتاب غير ظاهر الا ان يقال البحث عن الكلمة صريحا بحث عن الكلام لان
النحوي يريد معرفة احوال الكلم في الكلام ولذا قال الشريف العلامة قدس
سره في شرح المفتاح ان في النحو يبحث عن المركبات باعتبار هيئاتها التركيبية
وتاديتها لمعانيها الاصلية وقال في الحاشية تقديم بعض الكلم على بعض
ورعاية ما في اواخر الكلم من الاعراب والبناء لتاديه اصل المعنى
وقد يقال يبحث في النحو ايضا عن المركبات الاضافية والوصفية والمزجية
وغير ذلك ايضا كوجوب بناء الجزئين في احد عشر واعراب احدهما
دون الاخر في اثني عشر ونحو ذلك من الاحكام فينبغي ذكر هذه
المركبات كما ذكر الكلمة والكلام ولذا جعل السيد الشريف في شرح
المفتاح المبحوث عنه المركبات مطلقا قلت انها الفاظ غير الكلمة
والكلام فبعد معرفتهما تعرف بالمقايسة ولما كان البحث عن احوالها
يرجع الى البحث عن احوال الكلمة والكلام اكتفى بهذه المعرفة واشار
المص الى موضوع المسائل دون تعريف العلم والغاية كما هو داب
المصنفين لانه معرفة لازم لان التصديق لكل مسئلة لا يحصل

بدون معرفة الموضوع بخلاف الرسم والغاية فانهما ليسا بتلك المثابة
فيجوز في هذا المتن الذي يراد فيها غاية الاختصار الاقتصار والاعتماد
على المعلم او الاشتهار وقيل اعرض عن الاخيرين لان كتابه للصبي الذي
لا يكون تحصيله الا قرآنا فلا ينفعه في التحصيل البصيرة واما معرفة
ما يوجب الرغبة بل تفسيره المعلم على حفظ ما في الكتاب وهو انما يتم
معرفة مفهوم العلم ولا الغرض منه ولا يخفى عليك ان هذا بيان يكاد
يضحك عليه الصبيان قوله فمتى لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما
اي فمتى لم يعرفا على وجه يتميز عن جميع ما عداه كيف يبحث عن احوالهما
على وجه يختص به الحكم ويحصل التصديق بان هذا حاله لا حال
غيره ولا يقال كل معرف يجب ان يكون معلوما قبل التعريف فلم لا
يكفي تلك المعرفة في كونه مبحوثا عنه قوله لكون افرادها جزء من افراد
الكلام الانسب ان يقال لان افراد الكلام مركب مما هو من افرادها فانه
يناقش فيما قال بانه منتقض بالحرف ويحتاج الى ان يراد بالافراد
اكثرها وقد يدفع النقض بان الحرف قد يكون جزء من المسند والمسند اليه
كما في زيد لا حجر واعلم انه يتوجه على هذا الوجه انه لا يلزم من توقف معرفة
المفرد على المفرد وتوقف معرفة المفهوم على المفهوم حيث يثبت وجوب
تقدم تعريفها لجواز ان يكون فرد شيء جزء لفرد شيء آخر وطبيعة الكل
جزء لطبيعة الجزء ولكن طبيعة الذراع جزء لطبيعة الذراع ومعرفته
متوقفة على معرفتها مثلا ونصف الذراع جزء لفرد الذراع ومعرفتها
متوقفة على معرفتها اما الكلمة تميم يقول بكسر الكاف وعلى الفراد
فيها ثلث لغات ما هو المشهور وكسر الكاف او فتحه مع سكون اللام

قوله مشتقان من الكلم الاشتقاق صغير وكبير واكبر والاقسام الثلثة
متباينة فانه يعتبر في الاول الترتيب والموافقة في اصل المعنى
وفي الثاني لا يعتبر الترتيب وفي الثالث عدم الموافقة في جميع الحروف
الاصلية بل موافقة اكثرها وعلى هذا لا يندرج هذا الاشتقاق تحت
احد من هذه الاقسام ولا يبعد ان يكون حذف القائل اشارة الى
ضعف القول بهذا السبب قوله جراحات السنان قال المحشي هي جمع
جراحة بكسر الجيم اقول في الصحاح ان جراح جمع جراحة بكسر الجيم
وعلى هذا الظاهر انها جمع الجمع والسنان اما العضو المخصوص وجمعه
السنة واما كناية عن الكلمة فيجمع على السن وما قيل من انه بمعنى
اللغة فما رأينا في كتب اللغة والمذكور في الصحاح ان اللسن بكسر
اللام اللغة وعلى تقدير الوقوع لا يلائم ارادتها كما لا يخفى على ذي
سلامة الطبع قوله بدليل اليه يصعد الكلم المدعى له جواز اثبات
الجنسية وسلب الجمعية والدليل لا يفيد الا الثاني فلا يتم التقريب
الا ان يقال بعد ثبوت الجنسية لا يتوهم قسم آخر قوله الطيب فان
تذكير الصفة يدل على عدم الجمعية وعلى تقدير الجنسية يجوز في صفته
التذكير نظرا الى اللفظ والتانيث نظرا الى المعنى كما في قوله تعالى
اعجاز نخل منقعر اي منقطع عن مغارسه وقال ايضا كأنهم اعجاز نخل
خاوية اي متآكلة الاجواف ومن ادلة الجنسية انها لو كانت جمعا
لكانت تكسيرا فوجب ان لا يصغر بدون الرد الى الواحد ومنها انه لو
كانت جمعا لا يصغر على كليم فعدم مجيء كليمة ومجيء كليم دليل على
عدم جمعيته وايضا فعلى هذا ليس من ابنية الجموع واذا تردد الوزن

ما يجب معرفته

بين كونه جمعا ومفردا لم يثبت الجمعية الا ثبت لان الاصل في الاسماء
الافراد ومنها وقوعها مميز الاحد عشر واخواته قوله قيل جمع ذكر في
الصحاح ان الكلم لا يكون اقل من ثلث كلمات لانه جمع كلمة مثل نبق
ونبقة قوله الا على الثلث فصاعدا اصاعدا حينما وقع نصب على الحال
اي فزاد الوقوع على الثلث صاعدا قوله باول بعض الكلم فان
الصاعد الى محل العرض بعضه قال المحشي فتاويله كتاويل الرحمة بالاحسان
في قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين وفيه ان هذا التاويل
بعيد جدا اذ فيه نسبة بعض اجزاء شيء الى الكل ثم ارادة ذلك
البعض من ذلك الكل وليس التاويل في الاية المذكورة كذلك
فان الامور التي هي من الانفعالات ينسب اليه تعالى باعتبار الغايات
ويمكن رد شاهد الجنس بان يقال ان اكثر الاصوليين صرحوا بان اللام
تبطل معنى الجمع وبان يقال قد يكون الجمع مجازا عن الجنس كما ذكره المحقق
التفتازاني في التلويح من ان مثل فلان يلبس الثياب البيض للجنس
وفرع عليه انه لو حلف انه لا يتزوج النساء يحنث بالواحد لان اسم
الكلم حقيقة فيه بمنزلة الثلث في الجمع قيل كيف لا يكون الجمعية
متروكة ولو كانت باقية لزم ان لا يصعد الكلمة الطيبة الواحدة ما لم
يصر جماعة من الكلم وفيه نظر اذ معنى الجمعية لو لم يكن متروكا يلزم صعود
الجماعة ويشعر به الحديث لان المروي في بيانها سبحان الله والحمد لله
والله اكبر واما عدم صعود الواحدة فغير لازم قوله واللام فيها للجنس
اي اشارة الى الماهية من حيث هي بلا اشعار بالوحدة والكثرة دون
الاستغراق لجميع الافراد والعهد المشير الى الماهية من حيث وجودها

وقيل الكلم الطيب هنا دال الذكر والدعاء
وقراءة القرآن وعنه عليه الصلاة والسلام هو
سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله
اكبر اذا قالها العبد عرج بها الملك الى
السماء فحيا بها وجه الرحمن فاذا لم يكن
له عمل صالح لم يقبل كذا ذكره القاضي
وبعد حق

في الخارج المشير الى الماهية من حيث كونها معهودة والذهني المشير من حيث
وجودها في فرد ما لان مقام التعريف يقتضي بيان الحقيقة فلا يناسب
بحسب الظاهر غير لام الحقيقة مع ان الحمل على العهد الذهني يوجب جهالة
المحدود وقد يمنع كون المقام للتعريف مستندا بانه لم لا يجوز ان يكون
المقصود بيان الطرد اللازم للتعريف فح يكون التعريف مقصودا تبعا
تبعا لا قصدا فان نظر النحاة ابتداء الى افراد الكلمة لا الى ماهيتها وهذا
منع ضعيف اذ الظاهر ان الغرض قبل الشروع في المقاصد والمسائل التي
هي حالات للكلمة والكلام اللذين هما الموضوع تعريفهما حتى يسهل
معرفة احوالهما فكيف يكون التعريف مقصودا تبعا قوله وان للوحدة
قال المحشي للقائل ان يمنع كونها للوحدة سيما عند من صدا عن اللفظ
الى اللفظ وقال الوحدة غير مرادة ولئن سلم يجوز تجريدها عن الوحدة
كما يجرد اسماء الاجناس عنها على تقدير وضعها للفرد المنتشر وليت
التاء نصا في الوحدة حتى يمنع التجريد وفيه انه لا شك ان التاء للوحدة
وعدم ارادتها بناء على تجريدها فنفيها مطلقا بط والظاهر انه نص
في الوحدة الا ان يقال انها ليست بنص في الوحدة فقط بل هي للتانيث
والوحدة وههنا جردت عن الوحدة واستعملت مجازا في جزء المعنى
وهو التانيث والقرينة مقام التعريف المقتضي لبيان الحقيقة لا الفرد
قوله ولا منافاة بينهما توهم المنافات بناء على ان الجنس موضوع
للماهية من حيث هي لا الفرد المنتشر والمفهوم من كلام جهابذة النحو
الثاني فانهم عرفوا اسم الجنس اسم وضع لشيء وما يشبهه وعليه المص
كما يشعر به كلامه في شرح المفصل وايضا يمكن ان يقال دلالة التاء على

الوحدة ممنوعة بل لفظ الكلمة نقل الى المعنى الاصطلاحي ولا دلالة للتاء
ولا للكلم على معنى بل الدال هو المجموع قيل قول الشارح لا منافاة بينهما
جواب جدلي الزامي اذ التحقيق ان التاء ليست لوحدة جنس المشار اليه
باللام بل لجعل افراد هذا الجنس مشروطة بالوحدة فكونها افراده حتى
جعل الكلمتين معا فردا لهذا المفهوم وهذا لا ينافي الكثرة التي يستدعيها
الجنس وتوهم القائل ان توهم المنافاة بعد دخول اللام من ضيق
العطف واراد ان مدخول اللام هو الجنس وينافيه الوحدة وفيه
نظر اذ نفي كون التاء لوحدة الجنس المشار اليه باللام التي لحقت له التاء
باطل اذ تقرر ان التاء هي الفارقة بين الجنس والفرد ودلالة للتاء
اللاحقة للجنس على ان فرده في الفردية مشروطة بالوحدة فان التمرتين
والتمرات فرد للتمر كالتمر فالاشتراط المذكور غير صحيح وتوهم ضيق
من ضيق العطف اذ قبل اللام لا يتوهم المنافات بناء على ان المراد
بالجنس الملحوق للتاء الفرد وبعد دخول اللام يتوهم اذ لام الجنس مشيرة الى
الجنس فيدل على ان مدخولها الجنس الشامل للكثير ولحوق التاء للمدخول
ينافي للكثرة ينافي اللام قوله لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والواحد
بالجنس اي بهما يتصادقان والحاصل ان لام الجنس داخل على الماهية
من حيث هي ولا ينافيها الوحدة ولا الكثرة وما قال المحشي من ان هذه
الوحدة مغايرة للوحدة التي هي مدلول التاء فانها فردية لا جنسية مبني
على حمل الوحدة هنا على الجنسية ولا يلزم ذلك فان زيدا مثلا انسان
واحد ويصدق على هذا الواحد المراد به زيد انه انسان قوله ويمكن حملها
على العهد الخارجي بقرينة ان المتكلم نحوي متكلم بمصطلحه ولا يلزم في

العهد

العهد الخارجي تقدم ذكر المدخول اذ يجب معلوميته ليكون الاشارة صحيحة
ولم يشر الى امكان الحمل على الاستغراق بناء على ما ذكر ولا يتوهم ان العهد
يشاركه في عدم المطابقة بالمقام لانه على تقدير العهد يكون المراد منه
مفهوم ما يقصد بالتعريف تمييز افراده وما لا يلائم مقام التعريف قصد
تمام الافراد قوله اللفظ في اللغة الرمي الظرف يتعلق بالاتحاد والمفهوم
من الحمل فلا يتوهم انه لا معنى لتعلقه بالرمي ولا باللفظ قوله اي رميها فسر اللفظ
بالرمي ولا حاجة الى تقييده بقوله رميا مطلقا
بعده بان المراد الرمي المطلق لا من الفم قيل يقال ذلك فيما اذا رمي
النواة المخرجة من التمر قبل ان يدخل الفم وفيه ان هذا مما لا يفهم من كتب
اللغة المشهورة وقال السيد الشريف قدس سره في حاشية المتوسط
انه في الاصل مصدر بمعنى الرمي مطلقا او بمعنى الرمي من الفم كما يقال
لفظت الرحى الدقيق ولفظ الكلام وبالكلام فاشار الى ان كلا من
المعنيين صحيح لكن يفهم من كلام الزمخشري في الاساس ان استعمال اللفظ
في الرمي المطلق مجاز اذ صرح بان لفظت الرحى الدقيق استعمال
مجازي ويمكن ان يكون اللفظ منقولا عما هو بمعنى التكلم ولعله لما كان
الشايع النقل من الاعم الى الاخص لا العكس جعل اصل الاصطلاح ما هو
بمعنى الرمي قوله عرف النحاة العرف ما يتفق عليه طائفة والنحاة جمع ناحي
من نحى اذا نظر في النحو اصلها نحوة كنصرة بفتح الحروف الاصول ولما
قلب الواو الفا ضم الاول لدفع الالتباس قوله الى ما يتلفظ به قال
المحشي الباء للتعدية ولعله لدفع شبهة وهي ان التعريف يصدق على الهواء
الحامل للصوت وعلى اللسان ومنشاؤها حمل الباء على الاستعانة او
السببية فاذا حمل على التعدية لا مجال لوروده لكن فيه بحث اذ التلفظ

ويحتمل التجاذب والتنازع كما ذهب اليه ابو علي فتدبر
وتعدد

والتكلم متعديان بنفسهما فلا حاجة لهما في التعدية الى الباء ويمكن حمل الباء على السببية ويكون يراد السبب القريب والفعل المعبر ورة والمعنى ما به يصير الانسان لافظا فان اطلاق اللافظ على الانسان بسبب اللفظ

قوله حقيقة او حكما المراد بالملفوظ الحكمي اما ما يشارك الحقيقي في جميع الاحوال او ما يشاركه في بعضها وعلى الاول يتوجه ان الضمائر المستترة لا تشارك الملفوظ في جميع الاحوال وعلى الثاني انه يلزم دخول كثير من المعاني في حد اللفظ لمشاركته الملفوظ الحقيقي في بعض الاحوال والجواب ان المراد به ما يشاركه في بعض احواله من حيث كونه ملفوظا والمراد المشاركة في وقوعه مسندا اليه ومعطوفا عليه لا مطلقا وعلى هذا يخرج الحركات الاعرابية وهي داخلة على الاول لمشاركتها الملفوظ في الافادة مع انها ليست بالفاظ اذ صرح المصنف في شرح المفصل بان ادنى ما يطلق عليه اللفظ حرف واحد قوله واللفظ الحقيقي كزيد وضرب قيل الصواب المتلفظ به بالتحقيق لان المستكن لفظ حقيقي بالتعريف المذكور وفيه ان المراد بما الموصولة الصوت المعتمد على احد مخارج الحروف فيكون قوله حقيقة او حكما تفصيلا للموصول لا للصلة قو مهملا كان او موضوعا نقل عنه رحمه الله ان ايثار الموضوع على المستعمل للتنبيه على انهم ارادوا بالمستعمل الموضوع حتى لا يلزم الواسطة وهي الموضوع قبل الاستعمال واقول لزوم الواسطة انما هو على تقدير ان يراد بالمهمل خلاف الموضوع لكن فسر في الصحاح بخلاف المستعمل وعلى هذا يكون الموضوع قبل الاستعمال مهملا فلا واسطة والوجه ان يقال ان في الصحاح اطلاق آخر وهو غير مراد ههنا ولذا يطلق المهمل على المستعمل الذي هو غير موضوع او يقال اريد

في الصحاح المستعمل الموضوع ايضا قوله اذ ليس من مقولة الحروف والصوت لم يكتف بالصوت مع انه اعم ونفي العام مستلزم لنفي الخاص اذ العموم والخصوص ههنا مذهب بعض كابن سينا اذ الحرف عنده صوت معروض لكيفية خاصة يمتاز بها صوت عن صوت آخر في الحدة والثقل وعند بعض مجموع العارض والمعروض وعند بعض آخر العارض فقط وعلى الاخيرين ليس بينهما عموم بحسب الصدق بل بحسب الوجود لكنه لو اكتفى بالصوت يتوهم كون الحرف من انواعه فصرح بالحرف دفعا له قال المحشي لا ادري انه من اي مقولة ونقضه انه لو لم يكن محدودا وقد قال لو وضع للمعنى فلا بد من اندراجه تحت مقولة ومن العجب ان بعض الناظرين في الكتاب ذكر انه ليس من مقولة معينة بل تابعة للمرجع فتارة يكون واجبا وتارة جوهرا او عرضا وانا احفظه ووصفه بانه خفي من غير تحقيق بلوغ قوله الى المحشي ولا يخفى ان النظر ههنا في نفسه لا باعتبار معناه نظر الى المعنى لا خصوصية لما ذكر بالمستتر بل سائر الضمائر الغائبة كذلك وسلب المعنى عنه والقول بان الوضع اعم من ان يكون حقيقة او حكما مما لا قائل به فلذا قال المحشي لا ادري انه من اي مقولة ونقل الشيخ الرضي في بحث المضمرات عن بعض النحاة ان المستتر في ضرب نصف الالف وثلث الواو لان ضمير المفرد يناسبه ان يكون اقل من ضمير المثنى والمجموع ورد ذلك بانه لا يخطر بالبال عند سماع اضرب شيء بازاء المخاطب من نصف الالف وثلث الواو وخطوره بالبال فرع العلم بالوضع وتذكره عند السماع ولا يحصل بدونها واما فهم المعنى فيجوز له ان يقال انما هو بقرينة الخطاب والتكلم وسبق الذكر فان قلت لما كان المعنى يفهم بقرينة

باعتبار دلالته

المعنى العام ...

المقام فای فائدة فی ذلک الوضع والقول به قلت الباعث علی ذلک
محافظة بعض القواعد وهو امتناع حذف الفاعل وامتناع تقدیمه علی
الفعل قوله لانه قد یتلفظ به الانسان فی بعض الاحیان اما فی هذا المقام
الذی حذف فیه کما فی الحذف علی سبیل الجواز واما فی مقام آخر وان امتنع
فی هذا المقام الذی حذف فیه کما فی الحذف علی سبیل الوجوب کعامل ام زید
نفسه فانه اترک وهو العامل وان لم یستعمل مع معموله لکن یتلفظ به
بدونه کثیرا بخلاف المستتر قوله وکلمات لسه لعلها داخلة فیه بناء
علی مذهب القدماء القائلین بقدم الالفاظ او بناء علی ما یظهر فی غیر
الانسان قوله والدوال الاربع وکذا ما وضع لمعرفة انقضاء الساعة
وایقاد النار علی الجبال لظهور الجیش قوله وهو الخطوط فانها موضوعة
للالفاظ والعقود والمراد بها عقود الاصابع قوله لانه لم یقصد الوحدة
عدم قصد الوحدة وعدم قصد التانیث وقصد الاختصار وجه واحد
فلا یتوهم تعدد الوجه تامل قیل عدم قصد الوحدة لیس لانه غیر صحیح
والا لم یصح قصدها فی الکلمة وفیه ان الکلمة مجردة عن الوحدة او یقید
وحدة یتصف بها الجنس واللفظة لیست کالکلمة بل هی لا تقع الا
علی حرف واحد اذ نسبتها الی اللفظ نسبة الضربة الی الضرب وصرح
المص فی امالی المفصل ان اللفظة لا یطلق علی معنی اللفظ فان قدر لتمیز
معناها منتهی الزیادة ورد علیه دونه ولو قدر منتهی القلة ورد فوقه
ولو قدر المتوسط ورد علیه ما فوقه وما تحته قوله الوضع تخصیص شیء
قیل الاولی تعیین شیء لشیء لیظهر تعلق لمعنی فیه ان تعلق لمعنی بالمعنی
الاجمالی للوضع ظ والتردد فی تعلقه بالمعنی المفصل المذکور فی التعریف

وکذا الحدود الموضوعة لتمییز بعض
الاملاک عن بعض کما لا یخفی قدر

ولا یلزم ان یکون المفصل والمجمل متوافقین مثلا لو قیل معنی ضرب حدوث
الضرب فی الزمان الماضی منتسبا الی فاعل ما لا یقع هذا المفصل موقع معنی ضرب
حتی یرتبط بزید وهذا مثل ما قیل فی الحکم یقول ان النسبة واقعة مع انها
لا تتعلق بالطرفین والحکم یتعلق بهما قوله متی اطلق قال المحشی ای اطلق
وسمع او احس بغیر السمع وفیه تنبیه علی قسمی الموضوع من اللفظ وغیره
وقیل احس او ابصر وفیه ان الموضوعات لا تسمع ولا تبصر کما وضع عمی
رجل صاحبه للخروج عن المجلس وامثاله والاولی ان یقال متی سمع او
احس بغیر السمع فان فیه تنبیها علی قسمی الموضوع ویشمل الاصوات الموضوعة
التی لیست من الالفاظ کصوت النقارة لرکوب السلطان قوله ویجب
ان المراد متی اطلق انه قیل یرد علی الوجهین تعیین المجاز للمعنی المجازی
لانه متی اطلق اطلاقا او اطلقه ارباب اللسان ای اللغة فی محاوراتهم
یفهم منه المعنی المجازی لان شیئا من هذین الاطلاقین لا یکون بدون القرینة
مع ان تعیین المجاز لیس من افراد الوضع بهذا المعنی الذی هو الاخص
وان کان من افراده بالمعنی الاعم وهو تعیین اللفظ للمعنی سواء کان
بنفسه او بقرینة والصواب ان یقال المراد یفهم المعنی عند اطلاقه الموضوع
او احساسه اعم من الفهم اجمالا والدلالة علی معنی فی نفسه عبارة عن الدلالة
علی المعنی الذی یفهم من سماع اللفظ تفصیلا من غیر ضمیمة فلا اشکال اصلا
اقول فیه بحث اما اولا فلانا لا نسلم ان فی المجاز تخصیصا وتعیینا فانه
لم یتعرض لذلک احد من العلماء سوی الفاضل التفتازانی فی التلویح وذکره
فی شرح المفتاح وقال لم یثبت وضع المجاز من احد من المتقدمین
ولم یثبتوا سوی نوع علاقة وتوهم بعض انه معنی الوضع ولو سلم ان فیه

تخصيصاً فالمسلم انه بحيث يفيد العلم اذ العلم بالمعنى المجازي يحصل بالقرينة سواء كان تخصيصاً او لا وهذا يفهم من التلويح ايضاً ولو سلم ان فيه تخصيصاً يفيد العلم فالمتبادر من قولنا فهم منه انه فهم منه نفسه وفي المجاز لا يفهم المعنى من اللفظ بدون القرينة والحرف ليس كذلك بل المعنى يفهم منه نفسه لكن حصول هذا الفهم مشروط بضميمة اذ ذكر الوضع فيها واما ثانيا فلان ما استصوبه هو حين ما اشار اليه المحشي والى رده بقوله ولا يجاب بان الفهم اللازم لادراك الموضوع فهم المعنى بوجه لوحظ حالة وضعه لان قوله متى اطلق الخ اشارة الى غاية الجعل وهذا الفهم ليس غاية له واستصواب المردود بلا دفع رده ليس بصواب قوله المعنى ما يقصد بشيء اي ما يقصد الدلالة عليه بشيء فلا يرد انها يصدق على جهة لانها يقصد بالحركة وامثالها ولا يخفى ان اعتبار القصد يوجب ان يكون كلمات النائم والمجنون خارجة عن جهة الكلمة اذ لا يصدق عليها انها لفظ وضع لما يقصد به ذلك اللفظ فالاولى الاكتفاء بصحة القصد قوله فهو اما مفعل بعد بيان المعنى الاصطلاحي وهو ما يقصد بشيء يفسر معناه اللغوي لا المنقول عنه قيل يرد عليه ان مكان الحدث يباين مفعوله فليس المقصود باللفظ تحت القصد حتى يصح اطلاقه عليه والجواب ان بين المفعول والظرف مناسبة يصح ان ينقل اسم احدهما الى الآخر فظهر بهذا انه لا وجه للاقتصار على اسم المكان بل يصح كونه اسم زمان اقول في سؤاله وجوابه نظر اما السؤال فلانا لا نسلم وجوب المباينة بين المكان والمفعول فان المرئي مثلا يصح ان يكون محلا للرؤية واما الجواب فلان من الظاهر ان مناسبة اسم المكان مع المفعول اشد من اسم الزمان وقربه اكثر

قوله ولما كان المعنى ماخوذا فيه وكذا الدال انما هو على تقدير ان يكون المضاف اليه وما في حيزه جزء المفهوم الوضع لكن يجوز ان يكون المضاف والاضافة داخلين والمضاف اليه والمتعلقات غير داخلة فيه كما قيل في العمى المضاف بعدم البصر ان البصر خارج عن مفهومه قوله فخرج به المهملات هذا اذا لم يكن الالفاظ موضوعة بازاء انفسها والا فخروج المهملات بقيد المعنى اذ وضع الالفاظ لانفسها ضمني لا قصدي قوله والالفاظ الدالة بالطبع لا يخفى انها قد تكون داخلة في المهملات ولعله ذكرها مطلقا لانها باعتبار ان لها دلالة متميزة عن سائر المهملات لربما يلتبس بالكلمة والموضوعة منها ومن الدلالة بالعقل يخرج بوضع ايضا اذ المراد وضع من حيث انه وضع فمن توهم ان الدلالة بالطبع مطلقا داخلة في المهملات وان ترك التعرض للدلالة بالعقل لان ما لم يندرج منها في ذينك القسمين لكانت موضوعة ولا يخرج بقيد الوضع لم يتدبر قوله اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا لا يخفى عليك ان الوضع اعم من الشخصي والنوعي كوضع المشتقات والمصغر والمنسوب والمركبات وكما ان المركب من الوضع داخل في الموضوع ويخرج بقوله مفرد لكان الظاهر ان يدخل المهملات المركبة من حروف الهجاء لما صرح بانها موضوعة لغرض التركيب ووضعها مستلزم لوضع المركب نوعا قوله وبقيت حروف الهجاء قال المحشي اي حروف تعدد باساميها اقول في الاساس هو يهجو الحروف ويتهجاها ويهجيها تعددها والا يفهم انه عدد باسمائها قوله اذ وضعها لغرض التركيب لا لافادة بانية قيل منها ما وضعت لمعنى كهمزة الاستفهام وامثاله فلا يخرج بقوله لمعنى كما لا يخرج الالفاظ الدالة بالعقل بقوله وضع بل خروج جميعها

قيد الحيثية وقد عرفت ان المراد بقوله وضع الوضع من الحيثية المذكورة فيتم
الكلام قوله فان المعنى ما يتعلق به القصد لا يتوهم انه مخالف لما سبق من
ان المعنى ما يقصد بشيء لان المعنى المطلق هو ما يقصد بشيء ومعنى الالفاظ
ما يقصد باللفظ والكلام ههنا في معنى اللفظ فهو ما يتعلق به القصد باللفظ
ولم يذكر اللفظ في التفسير بناء على الظهور مع ملاحظة ما سبق فلا يرد
ان عموم العام لا يستلزم عموم الخاص ولا حاجة الى حمل لام القصد على
العهد وظن اولوية تفسيره بما يقصد بشيء من بعض الظن اذ الكلام في
معنى اللفظ وتفسيره به غير مناسب قوله وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره
اعلم ان قوله المعنى ما يتعلق به القصد تعريف لفظي ولا تفاوت بين الموضوع
والمحمول الا في اللفظ والعبارة وايراده لبيان مفهوم المعنى ورفع الالتباس
عنه لان ايراده في مقابلة اللفظ يوهم انه ينافي اللفظ وليس مأخوذا
من دليل صدق المعنى على اللفظ بل بيانه بان ما يقصد به اللفظ اعم من اللفظ
وكل ما هو اعم منه يصدق عليه فالمعنى يصدق عليه فلا يرد ان قوله وهو
اعم قضية طبيعية وهي لا تقع كبرى للشكل الاول وما اجيب به من ان
المعتبر عند الميزانيين الامور الكلية والانتاج في هذا المقام بين كما في
قولنا الانسان حيوان ناطق وهو كلي ففيه نظر لانه لا انتاج هنا فضلا
عن ان يكون بينا لانه لا دخل للمقدمة الاولى في النتيجة وما ذكره من النظر
منظور فيه بل النظير الانسان فرد للبشر حيوان فالانسان حيوان فانه قياس
ولا انتاج فيه قوله فان قلت قد وضع اه توجه هذا السؤال على تقدير
ان يكون مفرد مجرورا صفة للمعنى ولو كان مرفوعا صفة للفظ فلا يتوجه
كما لا يخفى وعلى التقدير الاول اتجه نظرا الى ما اجيب به اولا الى اعتبار

بحيثية

حيثية اي وضع للمعنى هو مفرد من حيث هو معنى فلا يرد ما هو مركب من حيث
هو لفظ قوله وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا قال المحشي
ههنا اشارة الى مقام نقض تعريف الكلمة وقيل اشارة الى ما بين
الالفاظ المستعملة في مقام الحكم على اللفظ ولا يخفى ان ما ذكره لا بد
ان يقيد لمقام نقض تعريف الكلمة اذ بدونه لا يتم الكلام ولا يحصل
المرام فالاولى الاكتفاء بكلام الفاضل واسقاط الفضول قوله
لا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض قيل حاصل الجواب المنع لكنه في موقع
الدعوى ومقابلته بالنقض غير مناسب واللائق اثبات المقدمة
الممنوعة الا ان يقال النقض راجع الى السند وهو ان كل ما يستعمل
في مقام افادة اللفظ موضوع لمفهوم كلي فان ظاهره الحكم الجزم لا مجرد
الاحتمال وفيه نظر اذ المراد بالنقض ههنا المعنى العرفي اي هذا الحكم مختل
فاسد لا المعنى الاصطلاحي والغرض اثبات المقدمة الممنوعة ولكن لما كان
المنع فيما اورده المانع في صورة الحكم قال هذا الحكم منقوض بسبب ان
خلافه وهو المقدمة الممنوعة ثابت هذا ولا يخفى ان هذا النقض انما يتم لو
سلم المانع ان الوضع في الضمائر عام والموضوع له خاص ولو لم يسلم
ذلك وقال بعموم ما وضع له لا يتم ويمكن النقض باسماء حروف
التهجي بلا خفاء واما مجرور على انه صفة للمعنى يمكن ان يكون مجرورا
بكونه مضافا اليه للمعنى بالاضافة البيانية قوله وفيه انه يوهم بهذا
الايهام متحقق في لفظ المعنى ايضا اذا فسر بما يقصد بشيء اذ يوهم ان
الموضوع له متصف بكونه معنى قبل الوضع وليس كذلك فلا بد فيه ايضا
من ان يرتكب التجوز المذكور اما اذا فسر بما يمكن ان يقصد بشيء الكتفي

بصحة القيد فلا يرد ذلك واعلم ان في امثال ذلك لا اتصاف قبل التقييد
هو المتبادر عند المحقق الشريف قدس سره وعند الفاضل التفتازاني هو
حقيقة فيه وقوله فينبغي ان يرتكب فيه تجوز يشعر بانه اختار الثاني والاظهر
على الاول بل يحتاج الى حمل اللفظ على خلاف المتبادر ولا يخفى ان كلا منهما
غير مناسب بمقام التعريف قوله ومعناه ح ما لا يدل الخ اذ يصدق على
الالفاظ المهملة بالنظر الى مدلولاتها العقلية مع ان الاتصاف بالافراد
والتركيب متفرعة على الوضع ولا يتحقق بدونه الا ان يخصص اللفظ بالوضع
وح لا حاجة الى قيد الموضوع في التعريف قوله وكان النكتة استبعد
بعض استعمال الماضي في التقدم بالرتبة واستحسن ان يقال لما كان له
الوضع معمول والاصل في العمل الفعل اختار فيه الفعل والاصل في
الصفة الافراد فاختار فيما لا معمول له الافراد ولا يخفى عليك انه لا بعد
فيه اذ استعمال الدال على التقدم او التأخر زمانا في الدال عليهما رتبة كثيرة
ومنه استعمال ثم في التأخر بالرتبة وما استحسنه لا يكون نكتة لايراد الماضي
بخلاف ما ذكره الش وذكر المحشي ان النكتة في تقدم الوضع على الافراد الخ
التنبيه المذكور وكانه لا حسن لاعتبار الافراد الا بعد اعتبار الدلالة
او ما يستلزمها وهو الوضع فيكون هذه قناعة في مقام النكتة والاظهر
النكتة بان يقال لو قدمت الثانية لاوهمت تقديم الافراد على الوضع
كما في جعله صفة عن المعنى وانه اراد ذكر المفرد على وجه يحتمل كونه صفة
للمعنى واللفظ ليذهب النفس كل مذهب ممكن بانه لو قدم لكان مغنيا
عن ذكر الوضع لاستلزام الافراد الوضع من غير عكس ولا يخفى عليك
ضعف ما قال اما اولا فلان تقديم الثانية لا يوهم تقدم الافراد على الوضع

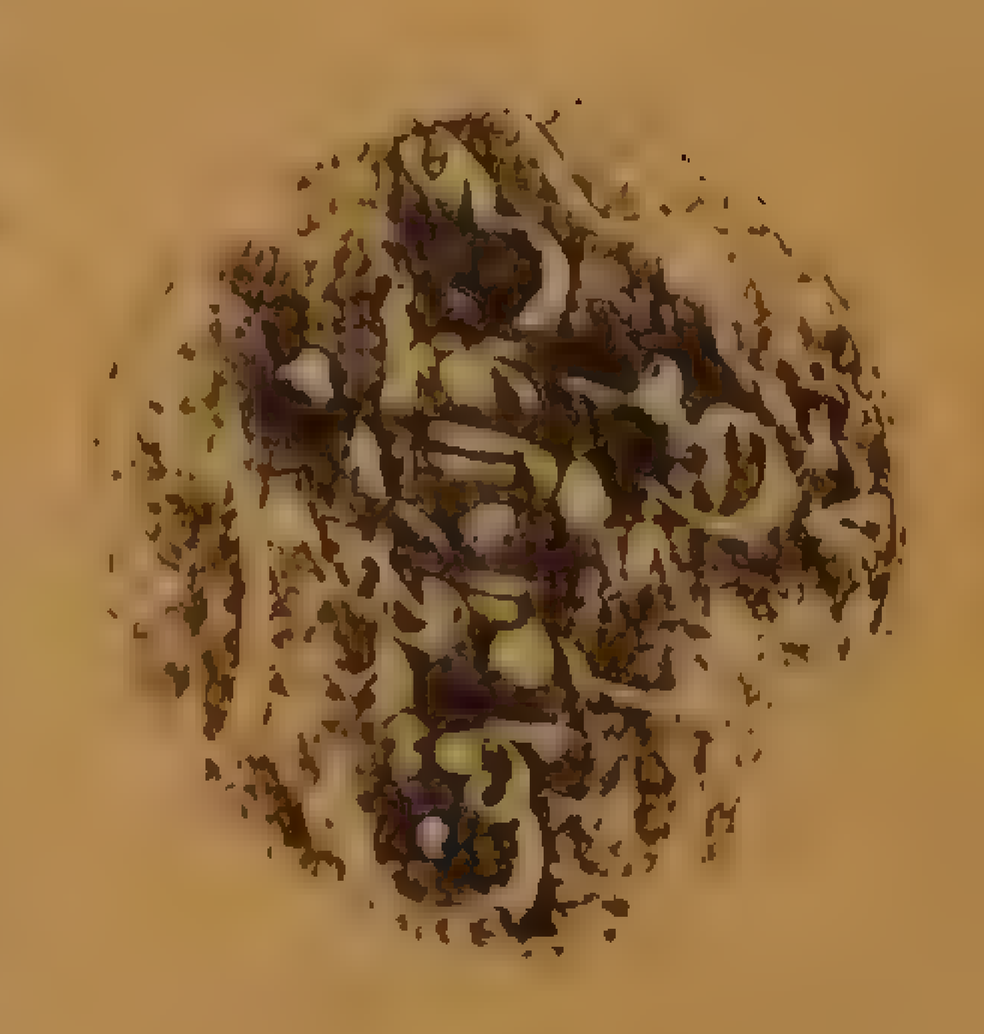

بناء على ان الوضع مسند الى اللفظ لا من حيث هو موصوف بالافراد ولما
كان صيغة الماضي الدالة على التقدم الزماني مستعارة للتقدم الرتبي
يفهم تقدم اللفظ واما ثانيا فلان النظر الى الاحتمالين انما يناسب
لو لم يكن لاحدهما رجحان وههنا في حمله على وصف المعنى ما ذكر من ارتكاب
التجوز واما ثالثا فلان ما ذكره من انه لا حسن الخ راجع الى هذا فليس
هذا من نكتة قوله واما نصبه عدل عن اسلوب العبارة التي ذكر
في بيان الرفع والجر لان النصب ليس من محتملات الخط وانما تعرض له
لانه من محتملات اللفظ قوله مثل الرجل قال المحشي وكذا رجل لان
التنوين كاللام من حروف المعاني اتفاقا قيل هذه قرينة بلا مرية لان
الاعراب جرى على الرجل قبل التنوين فلا وجه لجعلها كلمة واحدة اقول
فيه نظر لان ما ادعاه المحشي من ان مثل رجل عد كلمة واحدة امر ظاهر من
اطلاقاتهم وما ذكر انه قرينة بلا مرية شبهة على ذلك الظهور ولا يلزم
من ورود شبهة على حكم ان يكون ذلك الحكم افتراء لو نسب الى احد مع
ان الشبهة في غاية الضعف اذ لا يلزم من اجراء الاعراب قبل التنوين
ان لا يكون بينهما شدة امتزاج على الوجه المذكور ومما يزيل استبعاده
ان اللام يجوز ان يدخل الكلمة بعد التنوين بان يحذف التنوين لاجله اذ
لا كلام له في دخول اللام مع جواز ان يكون دخوله بعد التنوين وعلى هذا
يلزم ان يكون رجل منونا غير لفظة ويصير بعد دخول اللام عليه وحذف
التنوين لفظة مع ان تقدم الاعراب اظهر قوله الاعراب واحد لفظا نظرا
الى مقابله المركب الوضعي ومحتاج الى توجيه بما ذكره المحشي من ان المراد اعم
من الحركة الاعرابية والبنائية مع انه غير لفظ في الرجل ورجل وفي المثنى والمجموع

ان لم فان علامة التثنية والجمع فيهما اعراب بالحقيقة لكنه قال وفيه تأمل
اشارة الى ان الحرف الاخير الصالح فيهما للاعراب جعل اعرابا فيصح ان
للمجموع اعرابا واحدا ولم ينقل المعترض قوله وفيه تأمل وجعل وجه
التأمل اعتراضا على ما ذكره قوله فمثل عبد الله خرج عنه قيل ان خروج عبد الله
من تعريف الكلمة قرينة بلا مرية لانه قال في المفصل بعد تعريف الكلمة بهذا
المعرف وهي جنس تحته ثلثة انواع اسم وفعل وحرف ومن اصناف العلم
العلم وينقسم الى مفرد ومركب والمركب اما جملة او مضاف ومضاف اليه
كعبد مناف وفيه ان خروج عبد الله عن التعريف بناء على اعتبار قيد اللفظ
امر ظاهر ولا قرينة ههنا بلا مرية فان كون تقسيم المفصل على وجه يستلزم
لدخول عبد الله في الكلمة لا يستلزم عدم خروجه عن التعريف والحاصل
ان المراد ههنا ان تعريف المفصل واقع على وجه يستلزم بخروج عبد الله لان
عبد الله عند صاحب المفصل ليس من افراد الكلمة حتى يكون ما نقله منافيا له
وثبت كونه قرينة قيل يخرج من تعريف الكلمة بعلبك علما مع انه ينبغي
ان يدخل لكونه معربا باعراب واحد على ان غرض النحوي ليس بيان حال
آخر الكلمة مطلقا بل على وجه يتميز حالها باعتبار الحال عما هو حالها باعتبار
الاصل وذلك يقتضي كون عبد الله داخلا في حد الكلمة ليتبين ان الاعراب
فيهما ليس باعتبار الحال بل باعتبار الاصل وفيه نظر اما اولا فلان
اعتبار الحالين من الاعراب والبناء يناسب الخروج عن حد الكلمة سواء
كان الحالان اعرابين كما في عبد الله او اعرابا وبناء كما في بعلبك فان
الجزء الاول فيه مبني والثاني معرب كما قال المص والاعراب الثاني
كبعلبك وبني الاول على الافصح ومما يؤيد ان اخراج مثل عبد الله اولى

انه لو كان كلمة لكان الحيوان الناطق علما ايضا كلمة مع عدم صدق
التعريف عليه فيوجب تغيير تعريف المعنى المفرد واما ثانيا فلان حاصل
الكلام ان غرض النحوي معرفة احوال اللفظ ونظره فيه لا في المعنى ولما
كان مقتضى خروج مثل عبد الله ودخول تأبط شرا والرجل وامثالها احوال
اللفظ وعكس ذلك انما يناسب نظرا الى المعنى فالمناسب بغرض النحوي
ترك قيد الافراد حتى يكون الاول داخلا دون الثاني وليس الغرض معرفة
حال الآخر في عبارة الشرح اثر والتقييد المفهوم من قوله بل على وجه
ممنوع فانه عد الافعال الناقصة من الافعال واسماء الافعال من الاسماء
باعتبار الحال الاصلي واعتبار حالهما بحسب الحال يقتضي عكس ما تقرر قوله
فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فيه نظر اذ بمجرد تحقق الوضع لا تحقق
الدلالة ما لم يتحقق العلم بالوضع والجواب ان المعتبر عند اهل العربية في
الدلالة الفهم في الجملة وهو يتحقق بالوضع اذ يتحقق الفهم عند العلم
بالوضع وهذا القدر كاف قوله كدلالة اح اح على وجع الصدر الكلام في
اللفظ وانما سبق قيد الوضع عن ذكرها فالاولى التمثيل باح اح على
التوجع لان اح اح حكاية عن الصوت المخصوص الدال على وجع الصدر
وليست هي بلفظ قوله فبعد ذكر الدلالة لا بد منه هذا على تقدير ان يطلق
المفرد على اللفظ الدال عقلا او طبعا والا فذكر الوضع ايضا مما لا بد منه
لخروج غير الدال بالوضع بقيد الافراد قوله اسم وفعل وحرف قيل
الواو بمعنى او لانها تدل على الجمع فيلزم ان يكون الكلمة جميع تلك
الاقسام والصواب انها على معناها الاصلي اذ الانواع مجتمعة في الدخول
تحت الجنس قوله منحصرة فيها يفهم الحصر اتمام السكوت في معرض

البيان او من انه الاصل في التقسيم ولا حاجة الى تقدير تخصيره او ما في
معناها ليكون متعلقا للظرف اذ يكفي للظرف الانحصار المفهوم من التقسيم
والحاصل ان هذا حصر عقلي اذ ضميمة الحرف بحسب المفهوم اعم من اللفظ وغيره
واشتراط العموم في دلالة الحرف ذكر متعلقه مبني على استواء افراد الحرف
ولا يدل على الماخوذ في التعريف حتى يحتمل في نظر العقل ما يحتاج في دلالته
الى غير اللفظ ويخل بالحصر العقلي قوله لما كانت قيل نقلا عن الرضي لما ظرف
بمعنى اذا ويلزم بعده الماضي لفظا او معنى وجوابه ايضا كذلك او جملة اسمية
مقرونة باذا للمفاجاة او مع الفاء وربما كان ماضيا مع الفاء ويكون
مضارعا نحو قوله فهي جواب لما بلا اشكال اقول لما عند كثير من المحققين
كابي علي الفارسي وابن جني وابن السراج وغيرهم ظرف بمعنى حين وقال
السبكي في شرح التلخيص لما حرف عند سيبويه يدل على ربط جملة باخرى
وذكر في المغني ويكون جوابها فعلا ماضيا اتفاقا وجملة اسمية مقرونة
باذا الفجائية او بالفاء عند ابن مالك وقال ابن خروف هي حرف لا ظرف
فما نقل عن الرضي ليس مما اتفقوا عليه فلذا يقال هنا ان الجواب محذوف
كما قيل في قوله تعالى فلما نجيهم الى البر فمنهم مقتصد ان الجواب انقسموا
الى قسمين قوله اما من صفتها لما كان ان يدل لا يحمل على الكلمة لزم تاويل
في الاسم او الخبر وقيل انه يدل بمعنى الدلالة وقيل هو مبتدأ وعلى المعنى
خبره او خبره محذوف وهو بابه وقال صاحب العباب شرح اللباب
ان المؤول بالمصدر يحمل على الجثة دون المصدر وجعل ليعذبهم في قوله تعالى
وما كان الله ليعذبهم خبر كان بلا تاويل ويفهم من حواشي الشريف الشريفة
على الرضي انه مرضي له وان كلمة ان زائدة كما قيل في عسى زيد ان يقوم

الفي

ولعله في المغني وان الشارح عدل عن الاول لانه قوله الثاني الحرف لا يناسبه
ولعدم انحصار الحال في الدلالة وعدمها وكان تقديره لا يناسب من تقسيم
الكلمة وعن الثاني والثالث لانهما لا يناسبان ايراد ان وجعل الفعل
في تاويل المصدر ولا يقال ان الثالث مجاز على المجاز لان استعمال المضارع
مع ان في المعنى المصدري حقيقة اذ هي موضوعة له بالوضع النوعي وما ذكر
في اللباب كلام ظاهري ويتوجه عليه منع ظاهر ولذا اول قوله تعالى وما كان
هذا القران ان يفترى بالمفترى والقول بالزيادة كما لا يخفى بعده ومنهم من قال
ان الشارح ادرج لفظة من لان حصر الصفة في الدلالة وعدمها باطل لوجود
صفات اخرى للكلمة وقيل التامل يظهر ان حصر الصفة ايضا باطل لان
كل صفة مما يخفى بعيد فانها من صفتها على ان معنى حصر التقسيم ليس الا
ان المقسم ليس خارجا عما ذكر في التقسيم لا انه ليس له امر اخر ولذا ذكر
ان معنى الانسان اما عالم او ليس بعالم انه لا يخلو عنهما لا انه لا يكون له غيرهما
اقول لو لم يكن كلمة من كانت مبتدأ وردد في خبره بانها الدلالة او عدمها
وهذا الترديد غير حاصر وعلى تقدير ذكرها يكون من صفتها خبرا وان يدل
مبتدأ وحاصل الكلام ان المندرج في الصفة اما الدلالة او عدمها اي
لا يندرج ما نحن فيه وهذا المعنى واضح فحمله على السهو سهو وما اورده من النظر منظور
فيه اذ حصر الانسان في القسمين صحيح دون حصر الصفة فما ذكر فهو ليس
نظيرا لما نحن فيه ونظيره ان يقال صفة الانسان اما العلم او عدم العلم قوله
او من صفتها انه لا تدل جعله قوله او عطفا على قوله ان يدل ولذا ذكر
من صفتها ولم يجعله عطفا على قوله في نفسها اي اما ان يدل على معنى
في نفسها او لا في نفسها مع انها اقرب لان كلمة اما مانعة عنه فافهم قوله

الثاني الحرف قال المحشي انه استئناف كان سائلا يقول ما الثاني وما الاول
وفيه ان حمله على الاعتراض اولى لان هذا السؤال في اثناء الاستدلال لا يخلو
عن بعد فانه غير متعارف وايضا قوله والاول من جملة اجزاء الدليل قوله
اعني الابتداء والانتهاء الاولى ان يفسرا بالمخصوصين لا المطلقين
لتوافق ما سنذكره قوله مأخوذ من السمو ظاهر العبارة ان البصريين
والكوفيين استعملوا هذا اللفظ في المعنى المصطلح مع قطع النظر عن المعنى
اللغوي والتعارف المعتاد عندهم النقل من المعاني اللغوية الى الاصطلاحية
ولو ذكر معنى لغويا له ليكون منقولا منه لكان اولى ويحتمل ان يكون اختلاف
الفريقين باعتبار اللغة لا باعتبار وضعه اصطلاحا قوله وقد علم
قال المحشي الواو للاعتراض وفائدته من الحجة الاشارة او للعطف على
انحصرت او على العلم بالانحصار الذي افاده الدليل اي علم انحصار الكلمة
وقد علم وعلى هذا التقرير يحتمل ان يكون الواو للحال ولا يخفى عليك ان حمل
على الاستيناف سائغ او لما لم يعرف اقسام الكلمة واستدل على الحصر
كان سائلا يقول هذا حصر في المجهول فلا فائدة فيه فنقول في جوابه وقد
علم اي وقد يكون الاستيناف مع الواو وان كان قليلا وعلى تقدير
الاعتراض يمكن ان يكون الفائدة مدح الدليل لترغيب الطالب وانه
سعى ان يحفظ لاستلزامه معرفة الحدود قوله بذلك اي بوجه حصر الكلمة
وهذا دليل على مقدمات اصطلاحية نقلية راجعة الى قياس اقتراني
مركب من حمليتين مرددتي المحمول ويحتمل ان يكون الباء للمصاحبة وذلك
اشارة الى دعوى الحصر الذي استدل عليه اي قد علم مع دعوى الحصر
حد كل واحد قوله كل واحد قال المحشي هذه الاضافة لامية وان لم يجز

اظهار

اظهار اللام وتوضيحه ان لفظة كل للاحاطة بالجزئيات فهو في حكمها وواحد
منها كل والاقسام الثلثة مندرجة تحته فكانه قال قد علم حد جزئيات
مختصة بواحد منها قوله الكلام في اللغة الحاصل انه في اللغة اسم جنس
يشمل القليل والكثير واعتباره بوصف صاحبه بانه متكلم حتى بالاخرس
والاعجم فهو بحسب اللغة اشمل من الكلم لشموله الكلمة الواحدة دون الكلم
فانه لا يطلق على اقل من ثلث وظاهر هذا التفسير انه غير مصدر لكنه
يستعمل استعمال المصدر وايضا الظاهر انه لا يشترط صدوره من باطن
واحد فلو قال احد زيد والاخر قائم متصلا بقوله كان المجموع كلاما لغة
قوله فالمتضمن اسم فاعل قيل هذا الدفع الالتباس عن المكتوب فهو
بمنزلة الاعراب فينبغي ان يرى ولا يقرأ وفيه انه كما دفع الالتباس
عن الخط يرفع الالتباس عن اللفظ على السامع فينبغي ان يرى ويقرأ
قوله فلا يلزم اتحادهما قال المحشي اي في الكلام الثاني وهذا التقييد
لانه توهم الاتحاد انما هو فيه فما قيل من انه تضييق بلا سبب غير مناسب قوله
بسبب اسناد احدى الكلمتين حمل الشارح الباء على السببية والمراد بالسبب
الباعث اذ يحصل الاسناد بسبب تضمن الكلمتين باعث له ولم يحمل
على الالصاق والمصاحبة لئلا يشمل نحو الذي ضرب ورجل فاضل فان المتضمن
بشيء منهما للكلمتين ليس بسبب الاسناد ويقصد حصوله بل الغرض
التوضيح والتقييد قوله فائدة تامة اي يصح سكوت المتكلم عليها بحسب
التكلم اي لا يكون سكوته قبيحا عرفا واقول المراد بصحة السكوت اما
صحته في الجملة او دائما وعلى الاول ينتقض بسائر المركبات الاضافية
والتقييدية اذ كل منها يمكن ان يقع في جواب سؤال بحيث يكون

السكوت عليه صحيحا مثلا نعم زيد في جواب من انت ورجلا عالما في جواب
من ابصرت وكذا في مقام التعداد وعلى الثاني منتقض بضربت في جواب
من ضربت قوله خرجت المهملات قال المحشي اي المهملات الصرفة لا المركب
من الكلمتين ومهمل وقيل انه كلام مشتمل على حشو اذ نقول كلمة ما عبارة
عن الموضوع اقول في خروج المهملات الصرفة ايضا نظر اذ يصدق التعريف
على مثل حسق مبني على ما اراد النسبة البليغ في الاهمال والكلمة اعم
من الحقيقي والحكمي ويمكن التعبير هنا بكلمة مثل هذا ذاك اوليس هذا كذا
وما ذكره السائل ليس بشيء اذ يصدق على هذا المشتمل على الحشو تعريف
الكلام فلزم ان يكون المجموع كلاما والظاهر ان الحشو غير داخل في قسمي الكلام
وارادة الموضوع مما في دخول نحو بين مهمل وتعميم الموضوع في مرتبة تعميم
الكلمة فلا فائدة فيه ولا يبعد ان يكون مراد المحشي بالمهملات الصرفة ما لا يكون
كلمة لا حقيقة ولا حكما قوله وحيث كانت الكلمتان اعم قيل في كونه اعم
مركبا نظر لان الخبر عندهم قائم وفاعله خارج وانت تعلم ان هذه فرية
والخبر هو المسند به والظاهر ان المراد به اسناد قيام الاب لا مطلق القيام
نعم لما تحقق له اعراب الخبر اطلقوا عليه انه خبر مجازا واعتمادا على انه المقصود
معلوم بذلك على هذا اقول صاحب الكشاف في قوله تعالى سواء عليهم
ءانذرتهم ام لم تنذرهم ان سواء خبر لان ثم ذكر ان الفعل وقع موقع
الفاعل تاويلا والجملة خبر لان ثم قال هذا القائل ان هذه الامثلة داخلة
في الكلام مع قطع النظر عن جعل الكلمتين اعم اقول هذا بناء على ان الشارح
فسر الاسناد بما يكون بين ذينك الكلمتين فلا يدخل الامثلة المذكورة
بدون التعميم قوله مع ان المسند فيهما مهمل وكذا يدخل سن جسق كلام

ان كلام مع طرفي الاسناد مهمل قيل الاحتياج الى تعميم الكلمتين في ديز
مقلوب زيد يحمل قوله بالاسناد على ما حمل عليه ولو حمل الاسناد على المصاحبة
لم يحتج وفيه ان الاسناد لا يتحقق الا بين كلمتين فلا بد من تعميم قوله
اعلم ان كلام المص ظاهر انما قال لانه يمكن ان يقال معنى تضمن كلمتين
ما اشتمل عليهما قال في الصحاح فهمت ما تضمنه كتابك اي اشتمل عليه
ويطلق مثل هذه العبارة فيما لا اجزاء له خارجا عن المذكور كما يقال الكتاب
مشتمل على كذا قيل فان ظ يجوز ان يراد ما تضمن كلمتين فقط وفيه
ان هذا لا يفهم من الكلام والكلام لا يدل عليه اصلا الا انه خلاف ظ قال
المحشي يلزم ان كان تحقق افراد من الكلام في هذا التركيب قبل تحقق افراده
في هذا التركيب يتحقق افراديته في ضربت قوم رجلا ضربت وهو قائم لا
تعريف المفصل ايضا ولا يخفى ان خبر المبتدا في قولنا زيد ضربت عمرا في
داره مجموع ما ذكر لا مجرد ضربت وقد اتفقوا على ان خبر المبتدا هنا جملة
فالكلام الذي هو مراد في الجملة عند المفصل يجب ان يكون مجموع ما جعل
خبرا فعدول المص عدول عن عبارته وفيه بحث لان تحقق افراد الكلام في
التركيب الذي ذكره يجب تعريف المفصل ليس امرا متفقا الخلاف ما ذكر
على تعريف المص اذ يتحقق عند تحقق المسند الواحد والمسند اليه الواحد
افراد من الكلام وهذا لا يخلو من بعد وعلى تعريف المفصل يلزم تعدد افراده
مع تعدد افراد المسند والمسند اليه ولا اعرب في ذلك واما قوله
فعدول المص انه ان اراد به الاعتراض على المص فباطل اذ غرض الشارح
تحقيق عبارة التعريفين وان اراد التوضيح فلا كلام فيه قوله فحينئذ
يصدق على الجملة الخبرية الواقعة اخبارا او اوصافا وكذا يشمل الجملة

القسمية والشرطية قيل هي مادة افتراق الجملة عن الكلام اضربه في زيد
اضربه سواء كان خبرا او متعلقا للخبر اقول لو كان متعلقا للخبر يكون كلاما
ولا يقدح في كون نسبتها مقصودة كونها متعلقة لمسند والا يلزم
ان يكون مقول القول في مثل قولوا آمنت لرسول الله مثلا كلاما قوله
ولا يتأتى اي لا يحصل قال في الصحاح تأتى اذا تأتى فهذا التفسير باللازم
قوله ذلك اي الكلام بين الكلام لا تعريفه ولا المتضمن ولا الاسناد
لان الظرفية في الكلام اظهر لانه المقصود افادة حصره في القسمين بعد
تعريفه على وتيرة الكلمة لكنه صرح هنا بالحصر بخلاف الكلمة لان المنطقيين
اتفقوا على ان المقدم في الشرطية هو المحكوم عليه والتالي هو المحكوم به
واهل العربية قاطبة كما ذكره العلامة التفتازاني على خلاف ذلك وعند
المبرد مركب من اسم وحرف كيا زيد فصرح المص بالحصر ردا لهم قوله
احدهما مسند والاخر مسند اليه اقول فيه انه يشكل بمثل قل ارجل
يقول كذا فانه كلام لانه مفيد والى مسند له فان الاصح ان قل هنا مبتدأ
لا حاجة له الى الخبر والحق ان قوله في اسمين او في فعل واسم اعم من التحقيقي
والتأويلي والكلام هنا مركب من فعل واسم بلا تأويل اذ هو في تأويل
بل رجل والمراد انه يحصل من هذين النوعين لا انه يحصل من كل اسمين
وكل فعل واسم فلا يرد اسمان من اسماء الافعال واسم منها مع
فعل والفعل الناقص مع اسم قوله لان التركيب الثنائي قيل فيه ان
حصر الثنائي في ستة لا يوجب الا حصره والمدعى حصر مطلق الكلام باعتبار
التركيب الثنائي وهو الكلمتان المتضمنتان لهما الكلام فالحاصل ان تركب
الكلمتين في بادي النظر يحتمل ستة صور فلم يكن من تركيب الحرف والاسم

كما ذهب اليه المبرد على ما نقل المص في شرح المفصل والرضي في بحث المنادى
فذكر ان المقدر عند المبرد الفاعل لانه نائب مناب الفعل وعند سيبويه
المقدر الفعل مع الفاعل قوله اي كلمة دلت اي وضعا وفهم هذا من جعله
وصفا للكلمة والكلمة لا تتحقق الا بالوضع والظاهر من دلالة وقعت صفة
لها ان يكون باعتبار تحققها متوقفة عليه قوله فتذكير الضمير بناء على لفظ
الموصول جعل كلمة ما موصولة وقد يقال الاولى ان يجعل موصوفة لئلا يلزم
الاقتصار على الفصل في الحد اذ الموصول مع صلته بمنزلة شيء واحد
قوله ومحصوله ما ذكره بعض المحققين قيل انه كانه اراد ان هذا التحقيق
ليس من السيد المحقق كما هو المشهور بل اخذه من كلام المص وليس كما ظنه
لان الناظر في كلام الايضاح يعرف ان المص بعيد عنه وان كانت عبارته
المجملة وقعت اتفاقا فالعجب يحتمل الفصل له كيف وقد ذكر ان الفرق من الاسماء
اللازمة الاضافة والحرف ان الوضع شرط في دلالة الحرف على معناه مع
ذكر المتعلق ولم يشترط فيها وانا اخافت انه بعد الوضع لا دخل للوضع
حتى يكون الدلالة متوقفة على ذكر المتعلق فلو كان صاحب هذا التحقيق
لم يصدر منه مثل هذا الكلام اقول كفى كون العبارة المجملة المنقولة محتملة
لكونها متصلة للتحقيق شاهدا ان يكون ماخذا له كما لا يخفى اذ كونه كلاما مأخذا لكلام
لا يستلزم عدم التفاوت بينهما على ان السيد في حاشية الرضي نقل هذه
العبارة بعينها وقال محصوله ما ذكرنا كما لا يخفى على ذي فطنة وخفي على
هذا القائل والفرق الذي ذكره المص لا ينافي هذا التحقيق اذ قال المص في
اماليه على المفصل على قوله الحرف ما دل على معنى في غيره معنى ذلك ان
وضعه بمعناه مشروط بذكر المتعلق بعد ان تخصيص اللفظ بالمعنى بحيث ان

ادرك الاول فهم الثاني مشروط متوقف والدلالة التي نقلها مبنية على
توقف الوضع اذ الدلالة وضعية واشتراط الوضع به لاينا في التحقيق اذ ذكر
كما انه في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره اشارة الى قسمي
الموجود الممكن اي الجوهر والعرض وتريد افادة تشبيه المحسوس بالمعقول
كما ذكره قيل لو قيل كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما
بغيره هو موجود في غيره لكان في ايضاح ومايقابله وتنويرا ما بالاستعمال
في في الحد فانه في قولهم السواد في زيد ليس كما في قولهم الماء في الكوز
بل بمعنى الاعتبار فاتضح ان السواد في زيد والدار لا في نفسها في واحد
واحد فمن قال يظهر من هذا التشبيه وجه آخر لاستعمال في وهو انه لما
شابه المعنى الحرفي العرض في الاحتياج الى الغير صح ان ينسب الى ذلك الغير
بفي والمعنى المستقل لما شابه الجوهر صح ان يقال انه كائن في نفسه لم يكن
في غيره كما يقال الجوهر قائم بذاته اي لا بغيره فلم يتدبر تدبرا اقول فيه نظر
اما اولا فلانه لو ذكر كما ذكر لكانت العبارة موجبة للالتباس والحيرة
ولا ايضاح فيه ولا تنوير واطلاق الموجود في ذاته على الجوهر غير واقع
وهم لا يطلقون ذلك الا على الواجب تعالى شانه والحمل عليه لايناسب
واما ثانيا فلانم ان السواد في زيد بمعنى الاعتبار ولا يلزم من عدم كونه
نظيرا لقولنا الماء في الكوز ان يكون بمعناه ونظير لقولنا الدار في نفسها
بل كلمة في تستعمل في المكان المحيط بالشيء وفي المحل للشيء المنعوت بذلك
الشيء كما في قولهم السواد في الجسم كذا والمعنيان متغايران ومتغايران
لقولنا الدار في نفسها كذا وكلام المحشي وقع في غاية من التوضيح وهو بعيد
رد ما يرد على الكلام بايضاح المرام ونسبة المحشي لعدم التدبر فانه بعيد عن

الانصاف ونهاية العناد والاعتساف قوله كذلك في الذهن معقول لما
كان المراد تشبيه المعقول بالمحسوس ناسب ذكر المعقول دون المعلوم فقيل الاولى
معلوم وما فيه معلوم ثم قيل لا يذهب عليك التفاوت بين المشبه والمشبه به
بانه لا يصير التائم بذاته قائما بغيره ولا عكسه بخلاف المدرك قصدا وتبعا
اقول انه كان هذا القول اعتراضا كما هو دابه فهو سقط اذ من الظاهر عدم وجوب
التفاوت بين المشبه والمشبه به مع ان التفاوت لا يظهر مما بانه كما في
وان كان محققا فنقول القائم بذاته يجوز ان يصير قائما بغيره لان التحقيق
ان الحقائق توجد في الذهن والجواهر في الخارج قائمة بذواتها وفي الذهن
بالذهن قوله يصلح ان يكون محكوما عليه وبه قيل يستفاد من كلام اهل
التحقيق ان عدم كون الحرف شيء منهما وان الغير الذي يذكر الملحوظ
بعينه ويجعل آلة لملاحظة لابد ان يذكر وانفهم معه حتى يفهم الملحوظ
تبعا من لفظه وكلا الامرين باطلان فان رجل مفهوم ملحوظ ابدا تبعا
لملاحظة افراد الرجل وآلة لتعريفها وملاحظتها مع ان كل رجل
يصير محكوما عليه ولا يلزم ذكر الغير الذي هو آلة لملاحظته معه يفهم
معناه فالتحقيق ان الملحوظ تبعا لا يصلح ان يكون محكوما عليه اذا لم يكن
آلة لملاحظة ما حكم عليه وانما يتوقف فهمه من لفظ على ذكر متعلقه اذا
لم يحصر المتعلق بمجرد ذكره اقول فيه بحث اما اولا فلان عدم صلاحية المدرك
بالتبع لكونه محكوما عليه وبه بديهي والسيد المحقق قدس سره ذكر ان نسبة
البصير الى مدركاتها كنسبة البصير الى مبصراتها وانت اذا نظرت
في المرآة وشاهدت صورة فان كنت متوجها اليها جاعلا المرآة آلة
لمشاهدتها فلا شك ان المرآة مبصرة في هذه الحالة لكنها ليست بحيث

ان نحكم عليها و ننفت الى حالها وان توجهت الى المرأة قصدا فتكون
صالحة لان نحكم عليها وبكون العروق مشاهدة تبعا فنحس على ذلك
المعاني المدركة بالبصيرة انتهى و توهم القائل من ان مفهوم كل رجل ملحوظ
ابدا تبعا وهو باطل فان التحقيق ان الحكم في الكلية بالذات على الطبيعة
اذ الحاضر في الذهن ليس الا الطبيعة والمحكوم عليه بالذات يجب
حضورها في الذهن فالمحكوم عليه في كل رجل طبيعة الرجل لكن على وجه يتعدى
الحكم الى الفرد ومعنى الكل الملحوظ بالذات لكن يجعله وسيلة له لملاحظة الافراد
والاحاطة بها وفي ذلك الحال الذي ليست الافراد ملحوظة بالذات لا يصلح
الحكم على الافراد بالذات وما سماه تحقيقا وان لم يكن بهذا الاسم حقيقا
فيه انه لا يجوز ان يكون الملحوظ تبعا آلة لملاحظة المحكوم عليه مع كونه
محكوما عليه قصدا **قوله** لا حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى
قال المحشي الدالالة من دل عليه انتهى اي لا يحتاج المتكلم في ان يدل على ذلك
المدلول الى ضم كلمة ولو كان المراد نفي الحاجة عن الابتداء في الدلالة على مدلوله
كما قيل لكان المناسب الى انضمام كلمة اخرى الى كلمة تامل فيه وهو بهذا الاعتبار
مدلول لفظ الابتداء ولا يصلح كونه مدلولا عنه قيل لكن يصح ان يكون مدلول
لفظ الابتداء الملحوظ تبعا كان تقول كل ابتداء انتهى اقول فيه نظر اذ في
قولنا كل ابتداء معنى الابتداء ملحوظ بالذات كما عرفت **قوله** ولفظة من
موضوعة لكل واحد من جزئياته اه هذا مبني على كون الحروف موضوعة لمعنى
عام والموضوع له الملحوظ تبعا خاص كما هو تحقيق بعض من المتأخرين
وهذه الجزئيات الجزئيات الحقيقية وهي المتبادر من اطلاقها وجعل المحقق
الجنبي الحرف مما هو موضوع لمشخص وضعا كليا والحق انه لا يصلح ان يكون

مدلول من جزئيا للابتداء اذ الكلي يصدق على الجزئي ومعنى من لا يصدق
عليه شيء بل مدلولات من مباينة بمعنى الابتداء المطلوب اذ غير المستقل
لا يكون فردا للمستقل فضلا عن ان يكون حصة له ولذا صرح ابن سينا
بان اطلاق الوجود على الموجود في نفسه وعلى الوجود الرابطي بالاشتراك اللفظي
قوله والمراد بكينونة المعنى الكينونة والكون بمعنى ظهر انه لا يختل اه ويمكن
الدفع بكناية مفهوماتها فان مفهومات الحروف جزئيات كما عرفت لان
معانيها اي معانيها الافرادية مفهومات كلية وان كانت يستعمل جزئيا
كما في زيد ذو المال معهودا **قوله** ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه
باعتبار معناه التضمني اه انما قال باعتبار معناه التضمني لان المعنى المطابقي
له مجموع الحدث والزمان والنسبة الى فاعل مخصوص فدلالته المطابقية
متوقفة على ذكر الفاعل المخصوص لكن الشارح في قسم الفعل ذكر ان
جزء معنى الفعل النسبة الى فاعل ما والظاهر ان فاعلا ما يفهم من لفظ
الفعل اجمالا بدون ذكر لفظ دال عليه فيلزم استقلال معناه المطابقي
ايضا كما ذكره في الابتداء المطلوب الا ان يقال تقيد الحدث بالزمان
ايضا جزء للفعل وهو معنى غير مستقل لكن الشارح لم يعده من اجزائه
وقال اجزاؤه ثلثة فان قلت يلزم على ما ذكر هنا من استقلال معناه التضمني
دون المطابقي وجود التضمن دون المطابقة مع انه ممتنع قلت المراد
باستلزام التضمن دون المطابقة في عبارة القوم استلزام بها على
وجه كان في نظر الواضع وظاهر ان النسبة المعتبرة في الفعل جعلها
الواضع مجملة ولبعض قصدي لتحشية الشرح هنا كلام تحقيقه تام وطول
بلا طائل وفي تحقيق عن المتأمل وقع سمح والا حجر به وحاصله اعتبار

الارادة في الدلالة واقول بان دلالة اللفظ هي التفات النفس الى المعنى
من حيث انه مراد اللفظ مستدلا بان فهم المعنى مسبوق بتذكر الوضع وعند
التذكر يفهم المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى وتعقلها يقتضي تعقل
الطرفين وذلك الفهم عند التذكر ليس دلالة اذ الدلالة متاخرة عنه
اذ اولا نحن نتذكر الوضع عند سماع اللفظ اي تعيين ذلك اللفظ للمعنى
فيلتفت الى اللفظ ثم الى المعنى وهذا الالتفات الذي الى المعنى هو الدلالة
وهو مسبوق بتذكر الوضع لا بالالتفات يستلزمه التذكر وما ذكره جار في
الدلالة الوضعية التي هي غير لفظية اذ يتذكر عند رؤية خط وضعه للفظ
فيلتفت عند التذكر الى الخط واللفظ الذي هو مدلوله والالتفات الى
المدلول من الدلالة ولا ارادة هنا لكون الدلالة عبارة منها واعلم ان
الحكم باستقلال المعنى التضمني للفعل مبني على جعل المعنى في تقسيم الكلمة
وفي تعريف الاسم اعم من المطابقي وغيره وعلى هذا ينتقض حد الاسم
بالحرف اذ له معان التزامية مستقلة اذ المدلول المطابقي نسبة مخصوصة
وتعقل النسبة المخصوصة يستلزم تعقل اطرافها اللهم الا ان يقال بانه اعم
من المطابقي والتضمني فقط وانت تعلم ان مثل هذه الارادة لا يناسب
مقام التعريف قوله يدخل فيه اسماء الافعال تعريض الدخول على المراد
يشعر بانها دون ارادة الوضع الاول غير داخلة مع انه لا دخل لو قيل
بوضعها لالفاظ الفعل وهو لفظ من عبارة المص في الايضاح اذ فيه وتنتفي
اذا حكم بتعريف صه ان يكون علما موضوعا اسما للفعل الذي بمعناه فانه قيل
هو اسم للفعل على كل تقدير انتهى لكن فيه تكلف تام لا يناسب ارتكابه وبناءه
قولهم نزال معدول عن انزل اذ معنى المعدول عنه واحد مع ان نزال معناه

لفظ

لفظ قوله وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان وهي الافعال الانشائية
سواء كان الانشاء لازما اي غير مفارق كما في عسى او غير لازم كما في بعت
واشتريت قوله لاقتران معناها به بحسب الوضع المراد بمعناها ما عرض له
الانشاء لا المعاني الانشائية اذ هي غير مقترنة بحسب اصل الوضع ثم قوله
في مثل يزيد ويشكر علما قوله فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال
هذه يشعر بنفي الاشتراك لان اقوى المذاهب انه بمعنى الحال اذ عند عدم
القرينة يحمل عليه ولا يصرف الى الاستقبال الا بقرينة وهذا شان
الحقيقة وقيل هو حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال كما حققه اهل
العقائد فيه قوله فيدل على واحد معين ايضا في ضمنهما هذا دفع
لما يورد هاهنا من ان المراد باحد الازمنة ان كان معينا يخرج المضارع
لان زمانه غير متعين للاشتراك وان كان غير معين يخرج الماضي لتعينه
وظاهر هذه العبارة اختيار الاول ومنع خروج المضارع ويمكن ان
يجاب بان المراد الاقتران باحدها لا بشرط التعيين ولا بشرط عدمه
فيدخل المضارع والماضي اذ لا يقدح في الدلالة الكلام في الاقتران لان في
الدلالة لكن لما كان المراد باقتران المعنى على تفسير فهم الزمان معه عن
اللفظ الدال عليه ذكر ذلك قيل المشترك لا يدل الا بالقرينة فلا يدل
الا على زمان واحد هذا اقول عدم دلالة المشترك بدون القرينة عند
الميزانيين لكن عند ائمة العربية المكتفين في الدلالة بالفهم جزئيا يدل
على ما هو معناه اذ في وقت تحقق القرينة يفهم معنى فيتحقق فهم المعنى
جزئيا قوله ومن خواصه لم يقل من خصائصه كما في المفصل لانها اشهر وانما
اختص من الخواص هذه الخمسة بالذكر لتضمن كل منها خواصا كما فعله

قوله ومن التبعيضية على ان ما ذكره بعض منها هذا التنبيه مبني على باخر
ملاحظة الربط عن العطف والا لم يفهم الا بعضية كل واحد من المذكور
قبل الافادة ان كلا من الخمس الخواص توضيح لما هو واضح فان الخفي فيه نظر
لانه انما يكون كذلك لو كان كون كل منها خاصة للاسم معلوما واضحا
وليس كذلك لان افراد خاصة الاسم غير معلومة فالحق ان كلمة من
تنبيه على البعضية لانه لو لم يكن يحمل جمع الكثرة على الخمس اذ لا فرق بين
جمع الكثرة والقلة في جانب القلة بعد ذكر كلمة من لا يتوهم كونها خواص
منحصرة في الخمس وكلمة من مفيدة لكون كل واحد بعضا من الخمس اذ لا يبقى
بالافادة قوله خاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره قيل قوله و
لا يوجد في غيره تفسير للاختصاص بناء على رجوع النفي الى القيد فيكون
مآله انه يوجد فيه ولا يوجد في غيره تفسير لبعض معنى الاختصاص فلم
يتدبر او تدبر ولم يتذكر اقول في كون مآله ما ذكره بحث اذ القيد في هذا
التركيب لفظ في غيره المقيد الموجود مطلقا لا الموجود في الشيء فيقصد رجوع
النفي الى القيد يكون المآل ما يوجد ولا يوجد في غيره والموجود الذي هو
لا يوجد في الغير صادق على الاعيان والجواهر يظهر ان القائل بانه تفسير
جزء معنى الاختصاص تدبر وتذكر وهذا القائل لم يتدبر فيما ذكر تدبر وليس
التعريف المذكور تعريفا بالاعم بناء على صدقه بالامور الغير المحمولة لان
اعتبار الحمل مصطلح اهل النظر والنحاة يطلقون الخاصة على ما يصدق عليه
المفهوم المذكور قوله اي لام التعريف خصه بلام التعريف لان المطلق يشمل
لام الابتداء الا في الزيادة ولام جواب القسم وجوابه انها غير مختصة
بالاسم فلانه عوض المضاف اليه ان كان تكلفا ودعوى الشيوع في التعريف

بحيث

بحيث ينصرف الذهن اليه غير ظاهر سيما بالنسبة الى المبتدي فارتكاب
التكلف اولى وقيل لم يقيد لو قيل المتبادر من اللام جميع اللامات المختصة
بالاسم كلام الموصول والتي هي جزء الكلمة كالنجم واللام الزائدة وانت
تعلم انه مجرد دعوى نعم لو قيل لام التعريف يشملها لا يبعد الا في الزائدة
قوله ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم في مثل قوله عليه السلام
اخرج هذا الحديث احمد في مسنده والطبراني في الكبير من حديث كعب بن عاصم
ورجاله رجال الصحيح قال الازهري والوجه ان لا يثبت الالف في الكتابة
لانها ميم جعلت كالالف واللام لكن ذكر في التسهيل وقد يجعلها ام وهي
اهل اليمن في شرحه انه رواه الحديث النمر بن تولب عن النبي عليه السلام
وليس له الا هذا الحديث وصيام نكره هذا ما وصل الينا قوله ما ذهب اليه
سيبويه هو عمرو بن عثمان بن قنبر ابو بشر طلب الاثار والفقه ثم صحب الخليل
وبرع في النحو وهو مولى النبي عليه السلام حارث بن كعب ويكنى ايضا
ابا الحسن وتفسير سيبويه بالفارسية رائحة التفاح قال ابراهيم الحربي
سمي بذلك لان وجنتيه كانتا كالتفاح حين قيل لما ناظر سيبويه الكسائي
مات في الطريق في سنة ثمانين ومائة قاله الذهبي قوله لتعذر الابتداء
بالساكن قد يقال هو غير متعذر بل واقع في لغة العجم لكنه متعسر ثقيل
قوله واما الخليل وهو خليل بن احمد بن عمرو الزاهدي النحوي البصري
شيخ سيبويه والفراهيدي بطن من الازد مولده سنة مائة ولم يكن في
العرب بعد الصحابة اذكى منه ولا اجمع وهو اول من استخرج العروض وكان
من ازهد الناس واشدهم تعففا واختلف في وفاته فقيل سنة سبعين
ومائة وقيل غير ذلك وقيل هو اول من سمي باحمد ابوه كذا قال المبرد

وتمامه فيه

قوله والمبرد ابو العباس محمد بن يزيد الازدي اخذ عن المازني وابي حاتم السجستاني
واخذ منه نفطويه وكان يحب المناظرة مع ثعلب وثعلب يكره ذلك لان
المبرد كان فصيح العبارة توفي سنة ست وثمانين ببغداد قوله التعيين معنى
مستقل المفهومية ان هذه متابعة لرضي ويرد عليها المجازات المعرفة باللام واراد
السيد في حاشية لرضي الصفات فانه دلالتها على الذوات ليست بالاصالة بل
تضمنا وقال الاولى ان يقال الاسم صح ان يكون محكوما عليه ويقصد به غالبا
افراده لا مفهومه والافراد لكونها متعددة لا تحتاج الى تعينه باللام واما المحكوم
فحقه ان يراد به مفهومه وكذا الروابط فلا حاجة هناك الى تعيين وفيه نظر اذ
اللام قد يفيد تعريف المفهوم كما يفيد لام الحقيقة وقيل الاولى ان يقال التعريف
والتنكير يتعاقبان على اللفظ وكذا علامتاهما فلما لم يدل على عدم دخول التعريف
على الخالي عن علامة التنكير والحق ان العلل المذكورة في الكتب كلها ضعيفة والاولى
انها اختصت بالاسم لان الفعل غير قابل للتعريف قوله كالموصولات قيل
قد حقق في موضعه ان الذي في الاصل لذي زيد عليه اداة التعريف انتهى اقول
قال المص في شرح المفصل ان الذي وضع وصلة فكيف يكون الذي بكمالها
وصلة للتعريف ويكون الالف واللام وحدها للتعريف انتهى واذا عرفت ان الذي
وضع للتعريف بتمامها ولا يدخل عليه اللام تم كلام الشارح قوله لانه اثر حرف الجر
لا يقال لا يلزم من كون اثرها ان يكون مختصا بالاسم لجواز ثبوت الشيء للمؤثرات
كالنصب مثلا فانه اثر النواصب المختصة بالفعل وليس مختصا بالفعل ويوجد
في الاسم لمؤثر آخر ولو قيل ليس هنا مؤثر آخر بخلاف النصب قلنا جر الجوار ليس
اثر حرف الجر الا انه قليل لا يعتد به قوله لانه لا افضاء معنى الفعل الى الاسم
يشكل بمثل ما جاءني من احد وحسبك درهم ولم يلتفت اليه لقلته والاولى ان يقال

لا افضاء بمعنى الفعل الى الاسم اذ الافضاء بمعنى الوصول والمراد هنا الايصال
فلا بد من اداة التعدية كما في عبارة المص في تعريف حرف الجر قوله ليفضي معنى
الفعل الاولى بمعنى الفعل كما عرفت قوله واما الاضافة المعنوية فهي
فرع للمعنوية هذا يخالف ظاهر عبارة المص في المتن وصريح عبارته في الشرح
وهو تقسيم الاضافة بتقدير حرف الجر الى المعنوية واللفظية واذا قال
بعضهم بتقدير اللام للتقوية او من للبيان قوله ومنها دخول التنوين التنوين
في اللغة اسم لهذه النون الساكنة اذ ذكر في الصحاح نونته تنوينا والظاهر ان
الفعل يتعدى الى مفعولين فلهذا جعله عطفا على المدلول لا على الدخول قوله
والمراد به كون الشيء مسندا اليه لانه عين الاسناد وكون الشيء مسندا اليه فالضمير
راجع الى ذلك الشيء المفهوم من الاسناد وقيل الاسناد بمعنى المسند حتى يكون
اللام موصولة ويكون الضمير راجعا اليها لان المصدر المأول لا يفيد وقوعه
صلة قيل لم يفسره بالاسناد الى الاسم لانه لا يصح ان يجعل كون الاسم مسندا
اليه علامة تعرف بها الاسم لان معرفته بعد معرفة الاسم وفيه نظر اذ ذكر الشارح
ان ذكر الخواص لافادة زيادة معرفة الاسم فبعد حصول معرفة الاسم يمكن ايراد
ما يتوقف معرفته على الاسم لافادة زيادة المعرفة به ولا بعد في حصولها قوله فانه
مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر هذا الحكم موافق لقول المص والمضاف اليه
كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا وهو في ذلك تابع
سيبويه والجمهور لا يطلقون المضاف اليه على المجرور بواسطة حرف الجر لفظا قوله
وهو معرب من الاعراب بمعنى الاظهار او ازالة الفساد وقد وضحه المص في الايضاح
بقوله وهو محل اظهار المعاني وازالة فساد الالتباس وهذا يشعر بانه اسم مكان
ويمكن ان يكون اسم مفعول لانه اظهر او ازيل الالتباس وعلى اي تقدير يتوجه ان

المعرب الذي لم يجر عليه اعراب لا يجدر فيه شيء فيما ذكر اذ هو معرب بلا اعراب فهو
كالشيء المركب مع العامل الا انه يقال هو محل لذلك بالقوة القريبة من الفعل بخلاف
الاسماء المتمكنة قبل التركيب والمبني المركب مع العامل او من اعرب الكلمة اذا اجريت
الاعراب منها والوجه ظ لان الاعراب العرفي بمعنى ان الاعراب يتحقق فيه الا ان
القياس معرب بكسر الراء كذا في الايضاح ايضا قال المحشي فيه انه لو جاز اخذ صيغة
منه لجاز ان يكون اسم مكان لا صفة حتى يكون القياس ما ذكره قوله ويراد
بقوله لو جاز ان كونه بمعنى مصدر كالاختلاف مثلا كما هو رأي الزمخشري واورد
عليه بانه لم يأت بشيء لان المراد بالاعراب ما هو مذهب المفصل والمختلف بمعنى
مختلف الآخر هو المعرب لا المحل الاختلاف اذ لا يسمى اسم الفاعل مكانا لحدثه وفيه
نظر اذ نفي العموم مسلم ولا يضره وعموم النفي ممنوع والسند ظاهر ركب مع الغير قال
المحشي اعترض عليه بان المتبادر من المركب ما يقابل المفرد والفاظ التعريفات
محمولة على ما هو المتبادر فالظاهر صدق التعريف على بعلبك وقيل هذا ضعيف
لان ظهور كون المعرب اسما داع الى القيد المذكور وفيه ان المعرب اسم اعم من
الحقيقي والحكمي يشمل مثل قائمة ويجوز كون الاسم الحكمي شاملا لمثل بعلبك كما
ان المعروف المركبات بقوله كل اسم ركب من كلمتين فالضعف في توجيهه كما
لا يخفى قوله تركيب يتحقق معه عامله اعتبار هذا القيد مع بعده لعدم قرينة دالة
عليه يوجب كون التعريف دوريا لتوقف معرفة العامل على الاعراب المتوقف
على معرفة المعرب قوله اي المبني الذي هو اصل في البناء وليس المراد بقوله
هو اصل في البناء تفسير معنى الاصل حتى لا يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم
من وجه فيشكل كون الاضافة بيانية بل الاصل مطلقا وذلك المبني اصل باعتبار
انه اصل في البناء هذا على تقدير وجوب الاضافة البيانية مشروطا بان يكون

بين المضاف والمضاف اليه عموم من وجه كما هو مرضي الرضي لكن الظاهر جواز الاضافة
البيانية من غير هذا الاشتراط كما في شجر الاراك وعلم المعاني فان البيان لا يقتضي
الا عموم المضاف وخصوص المضاف اليه اما كون تلك العموم والخصوص من وجه
فمما لا يقتضيه البيان فيجوز ان يكون العبارة المذكورة تفسيرا للاصل وفهم
الرضي من قوله مبني الاصل ان الاصل فيه البناء فتوجه عليه ان الاصل في
المضارع ايضا البناء فيلزم بناء اسم الفاعل لمشابهته المضارع قوله
وهو الماضي والامر بغير اللام والحروف وعند بعضهم الجملة من حيث لا جملة
من جملة مبني الاصل وقيد الحيثية لانها من حيث الافراد معرب فان قائم ابوه
في زيد قائم ابوه باعتبار قيام الاب معرب قوله فالمفهوم من تعريف المعرب
قال المحشي اشار به الى انه ليس في نفس التعريف فساد بل الفساد في المقصود
من التعريف وبينه ببيان متين وقيل اشار الشارح بهذا الى انه لا يمكن ان يعرف
المتعلم للمعرب اختلاف الآخر بالتتبع لان المعارف بالتتبع لا يتعلم المعرب بهذا
التعريف لانه يكون عبثا فتعين ان يكون معرفة اختلاف الآخر بالعامل في هذا
الفن والعلم فيه يتوقف على معرفة المعرب فلو عرف المعرب به لزم الدور وهو
الخص مطالب التعريف لا ان الشارح طوى ذكر الدور لئلا يحتاج المتعلم الى
معرفة معناه والعجب من قال اشار بقوله فالمقصود الى انه ليس في نفس التعريف
فساد بل في المقصود منه اذ فانه صرف الكلام الى ما لم يقصد في المقصود واخرجه
عن الوضوح والانتظام ثم بالغ في التتبع ثم نقل عن المولى داود الخوافي الذي ذكر
انه حده ووصفه بانه استاد اهل زمانه انه يمنع انه ليس الكلام مع المتتبع لانه
يجوز ان يكون الكلام مع المتتبع الغافل اختلاف الآخر من غير تمييز بين المرفوع
والمنصوب فيعلم المعرب في الفن بهذا الوجه كما لا يعرف من النحو هذا الحكم بل يعرف

منه الموضوع واخويه اقول قوله التعلمة فيه يتوقف على معرفة المعرب ان اراد به ان
نعلم افراد ما يحقه الاختلاف يتوقف على معرفة افراد المعرب فهب انه كذلك لا يثبت
الدور اذ تعريف المعرب لا يتوقف على معرفة تلك الافراد بل يتوقف على معرفة
مفهوم الاختلاف وان اراد ان معرفة مفهوم الاختلاف يتوقف على معرفة المعرب
فهو ظاهر البطلان فان مفهوم الاختلاف امر ظاهر بديهي لا يحتاج الى التعريف فظهر انه
ليس في التعريف دور بل لا فساد فيه اصلا اذ معرفة المعرب متوقفة على معرفة
الاختلاف ومعرفته حاصلة بالبديهة ولا توقف لها على شيء لكن المقصود
من هذا التعريف ما ذكره الشارح وتبعه المحشي وهو انه لا يحصل بهذا التعريف لفساد
بهذا الاعتبار فعلم ان المحشي سمع المقالة وحفظها ودعاها واديها كما يليق بها والمعترض
باعتراضه اظهر صدق قول الشاعر وكم من عائب قولا صحيحا وآفته من الفهم السقيم
وما نقل من حده الذي كان استاد زمانه مما لا يليق ان يعزى به احد من الطلبة في زمانه
اذ وجه عدول المصنف عن التعريف المشهور لا يتوقف على ان يكون الخطاب في الفن غير شايع
يمتنع اصلا بل يكفي ان لا يكون الخطاب للمتتبعين ويكون غير المتتبع داخلا قوله
واثاره المترتبة عليه يفهم من الرضي ان تفسير الحكم بالاثر المترتب عليه الشيء اصطلاح
اهل الاصول وقد فسر الحكم هنا بالخاصة ايضا من حيث هو معرب لا من حيث هو
اسم معرب لانه يشمل المضارع قوله او صفته بان يبدل اه يمكن ان يقال اختلاف
صفة الآخر يشمل المعرب بالحروف اذ اختلاف الالف والواو والياء يستلزم اختلاف
كونه واوا او الفا او ياء قوله والعوامل جمع عامل وذكر المحشي في توجيه الجمع ان العامل
صار اسما وقيل انه جمع عاملة ولا يخفى بعده اذ العاملة مستعملة فيما بينهم والمعرب
هو العامل وتقييد الاختلاف بهذا التقييد لانه بهذا القيد يصير خاصة للمعرب
قوله الداخلة عليه وحكم بانه اولى مما ذكره المحشي من انه خرج بهذا القيد منو د

ومنها ونحن باختلاف العوامل والاضافة التي يستفهم عنه وفيه نظر اذ بعد تعريف
المعرب بالمركب وارادة تركيب يتحقق مع تركيبه فلا حاجة الى زيادة قيد لاخراج
ما ذكر قوله بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر لا يبعد ان يقال بهذا
القيد يفيد ان لا يوجد اختلاف العوامل في رأيت احمد ومررت باحمد واختلافها
يراد باختلاف هنا فلا يرد ان احدهم لم يختلف اخره مع تحقق اختلاف العوامل
الداخلة عليه فلا حاجة الى ما تكلف الشارح لدفعه قوله لئلا ينتقض بمثل قولنا اه
بمثل رأيت مسلمات ومررت بمسلمات ويمكن دفع الانتقاض بان يراد من اختلاف
آخره اختلافه في كونه للفاعلية والمفعولية والاضافة قوله مثنى او مجموعا قال
المحشي اراد مسلمين ومسلمين مدلولا ما بين الصورتين فان ان ظهر شموله للمثنى والمجموع
وقيل قوله مثنى او مجموعا متعلق بالمثل لان قوله وقولنا معطوف على قولنا
فلا يوجه انه لا يصح الا ان يكون مثنى او مجموعا وذكر ان قول المحشي بما يقتضي منه
العجب ولا يخفى عليك انه يقتضي العجب من قوله اذ جعله متعلقا بالمثل لا يدفع
ما يتوجه اذ مسلمين اما مثنى او مجموعا فالمراد بالمثل ليس الا سائر افراد المثنى
او المجموع فلا يظهر شمول المثنى والمجموع الا بالتأويل الذي ذكره المحشي او يحمل المثل على
كل من المعرب بالحروف لا يظهر اختلاف في نصبه وجره سواء كان النصب تابعا
للجر او الجر تابعا للنصب وارادة هذا المعنى من المثل ليس اقرب مما ذكره المحشي قوله
فان قلت حاصله لان حكم المعرب يقتضي تحقق اختلاف الآخر واختلاف العامل
مع انه لا يتحقق شيء منها في هذا المعرب قال المحشي التركيب مع العامل انما يتحقق
اذا كان العامل لفظيا يمكن سبق عاملين معنويين عليه فيتحقق اختلاف الآخر
والعامل واجيب بان اختلاف العامل في العمل لا يكون في معنوي ولفظي قبل عليه
السؤال انه انما يلزم هذا اذا كان كلمة مع متعلقه بالتركيب لكن المراد اذ ركب

كأنه مع ما له وأيضا اذا سور الجزئية وانما يرد لو كان الحكم كليا وعلى الجواب
ان المراد بالعوامل ما فوق الواحد وانه لا يوافق قول الشارح ولا اختلاف الآخر
وان العامل المعنوي لا ينحصر في عامل الرفع وفي كلامه بحث اما في السؤال فلانه جعل
مع متعلقه بتغير التركيب مع بعده عن العبارة لا يفيد اذ قيد الشارح العوامل
بقوله الداخلة عليه والدخول لا يكون الا في اللفظي فلذا لم يلتفت المحشي الى
هذا الاحتمال وأما انه القول بان الحكم المستفاد باذا جزئية على قول المنطقيين ولا
يلتفت لادباء الى امثاله كما لا يخفى واما في الجواب فلان ارادة ما فوق الواحد من
الجمع خلاف الظاهر وان المخالفة لقول الشارح عدم الاختلاف فهو لا ينفع لان السائل
يفرض كلاما فيما لا يصلح ان يحمل فيه معنى الفعل فغاية الامر ان الحكم لا يكون من خواص
اسمه قيل اذا كان المعنى هكذا اي بعض المعرب لم ينفع المبتدي المتعلم بيان
هذا الحكم فلذا اذا ورد عليه معرب لا يعرف انه هل يجري فيه هذا الحكم او لا وفيه
انه يكفي للمبتدي معرفة ان هذا الحال يتحقق في المعرب كما في خواص الاسم فان
منها ما ليست شاملة ومع هذا اوردها المص لانها توجب زيادة معرفة الاسم
ولا يلزم ان يعرف المتعلم ابتداء جريان هذا الحكم وعدم جريانه في كل معرب ثم
قيل لو اريد اختلاف آخره باختلاف العوامل ونحوها يكون كليا ولا يرد احتمال
ان يكون معرب لا يرد عليه العوامل المختلفة لان الاحتمال الصرف لا يكفي لنقض
الاحكام الاربعة والظاهر ان قوله لا يرد اعتراض على المحشي وكلامه في اللزوم
وذكر انه على هذا التقدير لا يصير لازما بناء على هذا الاحتمال على ان ما ذكره اولا
من انه لا يكفي للمبتدي ان يتوجه عليه ايضا لما كان ان الاختلاف بالفعل مفقود او
احتمال عدم ورود العوامل واقع فهو لا يعلم انه يجري هذا الحكم في كل معرب
اورد عليه ورجح المحشي جواب الشارح على ما ذكره على كون المراد استعداد الاختلاف

بانه اوفق بالعبارة المتبادر الاختلاف بالفعل من غير تقييد توقف ما قيل هو
ليس بمرجح بما عرفت ان الظاهر الحكم الكلي لتنبيه المتعلم وانت عرفت ان الاعتراض
الذي زعمه لا يحصل بالتقييد قوله الاعراب ما اي حركة او حرف اختلف به
التعريف لا يمنع ولا اعراب نحو عبد الله علما اذا لم يختلف آخره وقد يقال التعريف
الاعراب غير جامع اذا لا يمنع ولا اعراب للاسماء المتعددة الحاذفة ابتداء بدخول
العامل بناء على ان الشارح سلم ان هناك ليس اختلافا في آخره قوله في الحاشية لكنه
يشكل بما اذا كان العامل حرفا واحدا لكن ان يراد بالحرف الحرف الواقع في الآخر
وقرينة التخصيص تفسيره الاعراب بالحركة والحرف الواقع في الآخر ولا يخفى عليك
ان المناسب ترك قوله لكنه حتى يكون الكلام اعتراضا على قوله لا يرد العامل
على السلب الكلي قوله فان المتبادر من السبب القريب قيل لا يخرج مجموع العامل
والمقتضي والاعراب من تقييد السبب بالقريب لان تقدم المجموع على الاختلاف
ليس مما يدخل بينه وبين الاختلاف تقدم آخره اقول المراد بالسبب القريب ما يفيد
الاثر بالذات لا بواسطة امر وظاهر ان افادة ذلك المجموع بواسطة اشتماله
على الاعراب فان افادته ليست بواسطة وهذا مراد من قال ليس للمجموع سببية
الا سببية اجزائها المركبة من القريبة والبعيدة اي سببية المجموع واسناد الاثر
اليه بواسطة الاجزاء وفي هذا المقام اسناد الاثر الى المجموع بواسطة جزئه
هو الاعراب فليس المجموع سببا قريبا خرج حركة نحو غلامي قال المحشي وكذا
جر الجوار قيل هذا خلاف ما اجمع عليه من كون جر الجوار والجار الزائد من تمامه
اقول لا يخفى عدم صدق تعريف المضاف اليه على المجرور بالجوار فدعوى ان تمامه
في هذا العامل دعوى لا بينة لها ولو كان لهذه الدعوى تحقق الزم عدم صحة تعريف
المضاف اليه وتعريف الاعراب ايضا لو كان ليدل من تمته والا عدم صحته قوله

ليدل على المعاني جمع معنى بمعنى القائم بالشيء مقابل العين والفاعلية والمفعولية
والاضافة امور قائمة بالاشياء وحمل المعنى على ما يقصد بشيء ههنا بعيد اذ
لو قيل الفاعلية مثلا معنى لا يفهم الا الامر القائم بالغير لا يقصد ولهذا احد
من استبعد الاول واستوجه الثاني والظاهر ان المراد على معنى من المعاني او دال
على المعاني قوله المعتورة على صيغة اسم الفاعل قال الفاضل الهندي
على صيغة اسم المفعول فيدل على ان كل معرب باحد تلك المعاني ولا يخفى ان
تفسير الاعتوار كما ذكر الشارح يقتضي ان يكون فاعله جماعة متساوية وهذا في
المعاني ظاهر دون المعرب فلذا اختاره الشارح لا ما قيل انه استهجن ترك
ما هو المشهور قوله على تضمين معنى الورود والاستيلاء والاظهر تضمين التعاقب
قوله ولا شك ان الصفة متأخرة عن الموصوف وجه تأخرها ظاهر اذ الصفة
محتاجة الى الموصوف لقيامها به وقيل الظاهر ان وجه التأخر تأخر المدلول
والاوجه ان تأخر الدال على الصفة لان تعقل الصفة يتوقف على تعقل
الموصوف ولا يخفى بطلان الحكم بتوقف تعقل الصفة على تعقل الموصوف
قوله اي انواع اعراب الاسم ثلثة قيل نبه على ان الخبر مجموع الثلثة فلا يشكل
الحمل على الانواع ووجهه تقديم العطف على الربط تسامح من القائل به بل
ليس فيه الا صورة العطف والظاهر ان الرفع اعم مما هو اعراب الفعل
وما هو اعراب الاسم فنوع اعراب الاسم الرفع بل رفع الاسم قوله بخلاف
الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة في الحركات البنائية غالبا
المستفاد من الرضي ان المفهوم من اطلاق الرفع والنصب والجر الاعراب
والمفهوم من اطلاق الضم والفتح والكسر البناء عند البصريين وبعضهم ذكروا
ان الضمة يطلق في الاعراب والبناء والضم مختص بالبناء وقال الشيخ

بهاء الدين من الكاشي في حاشيته على المعرب بعض النحاة قالوا لا يجوز اطلاق
المضموم على المعرب والمرفوع على المبني المراد الفرق واطلاق كل واحد
منهما على الآخر بعدم الفرق ومنهم من قال بالجواز لان اطلاقه مجاز ذو قرينة
هي المعنى ومنهم من يقول يجوز اطلاق المضموم على المعرب دون المرفوع على
المبني فيقال يجوز اطلاق المضموم على المعرب دون المرفوع على المبني فيقال
زيد مضموم ولا يقال حيث مرفوع اي علامة كون الشيء فاعلا اطلاق العلم
بمعنى العلامة غير مشهور فلا يناسب ايراده في التعريف قوله فاعلا حقيقة
او حكما ليشمل الملحقات بالفاعل وهي ما ليس له حكم الفضلة في الكلام وذكر المحشي
الهندي اطال الكلام في هذا المقام ولا طائل له وبناؤه عليه عن جميع المرفوعات
تنبيها على ان الفاعل هو الاصل والبواقي ملحق به ولذا عبر الشارح عن البواقي
بالملحقات هذا ما ذهب اليه الخليل وذهب سيبويه على ان الاصل هو المبتدا
واستوى الكل عند الاخفش قوله مفعولا حقيقة او حكما وحكم المفعول كونه
فضلة في الفضلات وغيرها ووقوعها بعدها لا يتم بالمرفوع قوله العامل ذكر في
وجه تأخر تعريفه عن تعريف الاعراب انه سبب بعيد والاعراب قريب وقيل
هذا خروج عن سواء الطريق وظن ان الوجه توقف تعريفه على معرفة المركب
المتحقق معه العامل فالقول بخروج ذلك العامل عن سواء الطريق خروج
عن سواء الطريق قوله ما به يتقوم الحد مشعر بان سببيته ليس كسببية
الاعراب غير تامة ودفع بعضه بالاسناد وبما يتقوم المعنى المقتضي لانهم
عرفا ما به يحصل حرارة الماء الا النار وانت تعلم انه لا يناسب في مقام
التعريف ويجب المفهومات النظرية الابناء على الاطلاق العرفية فانها
غير كلية ولو تم ما ذكر لصدق تعريف الاعراب على العامل اذ في العرف لا يعد

غيره سببا كما ان بعد النار سببا للحرارة مع انها سبب بعيد والقريب حرارة
المقدر قوله المعنى المقتضى ذكر انه لم يبال بخروج نحو يعجبك زيد لغفلته
وقيل بتقوم بالباء كون الشيء مضافا اليه حكما وصورة فقد غفل من قال
لم يبال اقول لو اعتبر المضاف اليه اعم من ان يكون حقيقة او حكما وصورة
يتناول مثل مال زيد بالجر حال كون زيد مخفيا اذ هو في صورة المضاف
اليه وفي حكمه في لحوق الجر باخره واللام في المعنى للعهد الخارجي والمقتضي
للحقيقة والعهد من توهم من تفسير الشارح اى معنى من المعاني انه للعهد الذهني
اذ الشارح بتفسيره اشار الى المشار اليه بلام العهد وهو مدخول لام الاستغراق
فان المعاني جمع معرف بلام المبطل للجمعية اى كل معنى وفي رأيت زيدا انه
عامل فيه مسامحة اذ العامل رأى ولا دخل للفاعل في نصب زيد فخذ البصيرة
نعم العامل مجموع الفعل والفاعل وهشام في مقدمته على ان العامل الفاعل
قوله وفي مررت بزيد الباء عامل اما العامل في مثل قام زيد فقيل الحدث المقدر
وقيل المضاف وقيل الاضافة لا يقال العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي فاذا كان
الاضافة عاملا يلزم تقوم الشيء بنفسه اذ الاضافة بمعنى نفس النسبة

تم تم تم
تم تم
تم

الى هنا من الاستاد الفاضل اللاري
والمتوفى مشروطا بارادة العالم الباري
عز شانه وجل برهانه وعم سلطانه ١٢

رسالة كبرى في البسملة
لمحمد الآقكرماني عليه الرحمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي علّمنا ما لم نعلم ٭ والصلوة والسلام على محمد الذي هو صاحب العلم ٭ وعلى آله واصحابه الذين كانوا خير الأمم ٭ وبعد فهذه قطعة من السطور ٭ مع قلة البضاعة وكثرة الفتور ٭ لحل التسمية والتحميد والتصلية لتكون للمبتدئين تبصرةً وتذكرة ٭ جمعتها من مصنفات العلماء الاعلام ٭ بالتماس بعض اذكياء الطالبين الكرام غير مجتنب عن البسط والتطويل ٭ لتكون شافية لمن هو عن الفهم عليل ٭ وانشدك منه لا تطعن بجهلي ان جاءني على مقدار احسان الكريم ٭ وان الفضل لطف من الله ومقسوم بتقدير العليم ٭ وها انا اشرع واقول لما كانت لجناب الاعلى وتقدس وتعالى مملكته وملكوته اربع وجودات

اعلاها

اعلاها الوجود العيني ثم الوجود الذهني وهما حقيقيان ثم الوجود اللفظي ثم الوجود الخطي وهما مجازيان ووجود الله تعالى اقدم من كل وجودات العالم ومعرفته تعالى عند العباد المعتد بهم اول المعارف المعتد بها وذكر اسمه تعالى اول ذكر الاسماء ونقش اسمه تعالى اول نقش الاسماء وكان العبد لا يستقل في شيء من غير اقدار وتمكين من الله تعالى فلزمه ان يتوجه قبل الشروع في فعله الى الاقدس الفياض لكل شيء ببعض اسمائه ولهذا السر قال النبي عليه الصلوة والسلام كل امر ذي بال لم يبدأ ببسم الله فهو ابتر رواه ابو داود واشار بنقش اسمه تعالى اولا الى ان اقدم الوجود العيني والمعارف والاذكار والنقوش هو وجود الله تعالى ومعرفته وذكر اسمه ونقشه فقال بسم الله الرحمن الرحيم ذكره بعض الفضلاء وفيه اقتداء باسلوب الكتاب المجيد وعمل بما شاع بل وقع عليه الاجماع وامتثال للحديث الشريف وهي جملة فعلية عند الكوفية وهو الاشهر واسمية عند البصرية ذكره القهستاني والمراد بالابتر في الحديث هو الابتر الشرعي فلا يرد ما قيل كم من امر ذي بال لم يبدأ فيه باسم الله ولم يبق ابتر كما انه كم من مبدأ به بقي ابتر والامران محسوسان لا يمكن انكارهما مع ان الحديث ينافي الاول بمنطوقه والثاني بمفهومه الباء للاستعانة

اوللمصاحبة والاول مختار الامام البيضاوی لانه مشعر بان
الفعل لا يتم ما لم يصدر باسمه تعالى والثانی ما ذهب
اليه الزمخشري لانه ادخل فی التعظيم حيث لم يجعل اسم الله
تعالى الة بتدا ومقصود بذاتها وهو متعلق بمحذوف
لانه من الحروف الجارة الموضوعة لافضاء معانی الافعال
الى الاسماء فلا بد من فعل او شبهه حتى تتعلق به فاذا
استعملت بغير متعلق مذكور يقدر لها فعل عام اذا لم توجد
قرينة الخصوص والا فلا بد من تقدير الخاص وليس ههنا
فعل مذكور فعلمنا انه محذوف وهو الف ونحوه والقرينة
المعينة لهذا المحذوف هو الفعل الذی يتلو التسمية و
يتحقق بعدها وكذا كل من حاول فعلا فسمى الله تعالى
فشرع فيه يقدر فيه من الفعل ما يشتق من ذلك المشروع
فيه كالمسافر اذا حاول النزول فقال بسم الله كان التقدير
فيه بسم الله انزل وقس عليه وانما كسرت الباء ومن حق الحروف
المفردة ان تفتح لاختصاصها بلزوم الحرفية والجر كما كسرت
لام الاضافة داخلة على المظهر للفصل بينها وبين لام الابتداء
ذكره البيضاوی ثم ان المتعلق المحذوف اما فعل او اسم
وعلى التقديرين اما مقدم على المعمول او مؤخر عنه والاولى
كونه فعلا ای الف او الف بسم الله لانه اقوى ولان فی
تقدير

تقدير الاسم ای تأليفي بسم الله زيادة اضمار مع ما فيه من
اضماره بفاعله ابرزوا واضمار الفعل ليس كذلك لان
فاعله مستتر فيه وعلى تقدير كون الباء للاستعانة كما هو مختار
البيضاوی يكون الظرف لغوا كما فی كتبت بالقلم والمعنى اشرع
فيما قصدته من التأليف مستعينا بسم الله وقال بعضهم يجوز
كونه مستقرا حالا من الفاعل سواء كان مقدما او مؤخرا وعلى
تقدير كونه للمصاحبة كما هو مذهب الزمخشری يكون الظرف
مستقرا قطعا والمعنى اشرع فيما قصدته من التأليف ملابسا
ومصاحبا بسم الله وعند الشيخ الاكبر ان الجار والمجرور متعلق
بالحمد والمعنى احمد الله باستعانة اسمه الشريف ذكره فی فتوحاته
والاولى ان يكون المتعلق مؤخرا واليه ذهب الزمخشری
ومن تبعه لوجوه الاول ان تقديم المعمول يفيد مع الاختصاص
الاهتمام لان المشركين كانوا يبتدئون باسماء آلهتهم فيقولون
باسم اللات وباسم العزى فقصد الموحد تخصيص اسم الله
بالابتداء للاهتمام والرد عليهم ذكره التفتازانی فی مختصر المعانی
فيكون حينئذ قصر افراد لان الموحد قصد بعبارته قطع
شركة الاصنام ولو اعتقد المخاطب عكس الحكم الذی ذكره
المتكلم بان اعتقد مثلا ان الاصنام هی التی يستحق
ان يتبرك بها فقال المتكلم فی رده بسم الله لكان قصر

قلب ولم ينادى الامران عنده للكمان فخر بين كما
تقرر فى كتب المعانى والثانى من الوجوه ان تقديم المعمول
احسن وقوعا لانه اسم الله تع ههنا وذكراته نصب عين
المؤمنين لاسيما عند الشروع فى امر خطير والثالث انه ادخل
فى التعظيم لان تقديم الاسم تعظيم للمسمى والرابع انه اوفق
للوجود فانه اسمه تعالى مقدم على التاليف فى الوجود لتقدم
مسماه على جميع الممكنات واسم السابق فى الوجود سابق فان
قيل الابتداء بالتسمية ليس ابتداء باسم الله لان البا
ولفظ اسم ليس شيء منهما اسما الله تعالى قلنا ذكر اسمه تع
لا يجب ان يكون بذكر اسم خاص من اسمائه تع بل يجوز ان
يكون بذكر لفظ دال على اسمه تعالى وههنا كذلك فان اضافة
الاسم الى الله تعالى ان كانت بمعنى الاختصاص فى الجملة
اى سواء كان لفظا موضوعا للدلالة على الذات المقدسة
او على معنى صفة قائمة به تعالى يشمل اسماءه تع كلها وان
كانت بمعنى الاختصاص به تع بكونه موضوعا للذات المستجمعة
لجميع الكمالات فهو لفظة الله خاصة للاتفاق على ان ما سواه
معان وصفات فظهر ان الابتداء بلفظ الاسم ابتداء
باسم الله تع حقيقة واما البا فهو وسيلة الى ذكره على وجه
يؤذن بجعله مبتدأ للفعل فهى من تتمة ذكر على الوجه
المقصود

قوله اعلم ان صاحب الكشاف ... شرح المفتاح للسيد الشريف ... الى ما بعدها

المقصود اعلم ان صاحب الكشاف رجح كون البا للملابسة
بوجوه الاول كون البا للملابسة اكثر من با الاستعانة
والثانى ان التبرك باسم الله تأدب وتعظيم له تعالى بخلاف
جعله آلة مبتذلة غير مقصودة بذاتها والثالث ان ابتداء
المشركين باسم آلهتهم كان على وجه التبرك فينبغى ان يرد
عليهم فى ذلك والرابع ان با المصاحبة ادل على ملابسة
جميع اجزاء الفعل باسم الله من با الاستعانة والخامس
ان التبرك باسم الله معنى مكشوف يفهمه كل احد ممن يبتدئ
به فى اموره والتأويل المذكور فى كونه آلة لا يهتدى اليه
الا بنظر دقيق والسادس ان كون اسم الله آلة للفعل ليس
الا باعتبار انه يتوسل اليه ببركته فقد رجع بالآخرة الى التبرك
وليس له باعتبار الآلية زيادة معنى يعتد به وللقائل
ان يجيب عن هذه الوجوه بان يقول فى الاول لا نسلم
الاكثرية با الملابسة بالنسبة الى با الاستعانة وفى الثانى
ان كونها آلة جهة غير ملحوظة بل الجهة الملحوظة هى كون الفعل
غير معتد به شرعا ما لم يصدر به وفى الثالث لا نسلم ان ابتداء
المشركين باسم آلهتهم كان على وجه التبرك لجواز كون مرادهم
الاستعانة وفى الرابع ان البا للاستعانة تدل على
الاستعانة باسمه تعالى فى جميع اجزاء الفعل اذ ليس

التقدير ابدأ او اؤلف مثلا باستعانة اسم الله ففي بادر الاشعار
دلالة على تلك الملابسة وفي الخامس ان العبرة للخواص لان
العوام كالهوام فالدفع من اسباب الترجيح وفي السادس
لا نسلم انه ليس في اختيار الآلية زيادة معنى يعتد به فان
جعله آلة يشعر بان له زيادة مدخل في الفعل ويشتمل على
الفعل الموجود لفوات ما يعتد به شرعا بمنزلة المعدوم ومثله
يعد من المحسنات ذكره ابن الشيخ في حاشية انوار التنزيل
والاسم عند البصرية من الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم
لكثرة استعمالها ويشهد له تصرفه على اسماء واسامي وسمي
وسميت ومجيء سُمى كهدى لغة فيه واشتقاقه عندهم من
السمو وهو الارتفاع لانه رافعة للمسمى وعلامة له فاصله
سمو فاريد تخفيفه لكثرة استعماله فحذف اخره لذلك ولتعاقب
الحركات على حرف العلة واجتلبت الف الوصل ليمكن
الابتداء لان من دأبهم ان يبتدؤا بالمتحرك وان يقفوا
على الساكن كما في البيضاوي فصار اسم واختلف في
وزن اصله انه فِعل بكسر الفاء او فُعل بضمها وجمعه على
التقديرين اسماء وقال بعضهم فيه خمس لغات اِسم و
اُسم بكسر الهمزة وضمها وسِم وسُم بكسر السين وضمها وسمًى
كهدى وقيل في اعلاله اسكن السين بعد حذف الواو
لانها

لانها لما حذفت بقي حرفان اولهما متحرك وثانيهما ساكن
والحرف الساكن لما صار اخر الكلمة بسبب حذف الواو وحرك
واجري الاعراب عليه فلما حرك الساكن وجب تسكين المتحرك
ليحصل الاعتدال فاحتيج الى زيادة الهمزة للابتداء لانها من
حروف الزيادة واشتقاقه عند الكوفية من السمة واصله
وسم حذفت الواو تبعا ليعد وزيدت الهاء في اخره عوضا
عن المحذوفة وزيدت الف الوصل في اوله للابتداء ولكونه
عوضا عن الواو فصار اسم ورد مذهب الكوفيين بان
الهمزة لم تعهد داخلة على ما حذف صدره في كلامهم قال
الزجاج ما ذهب اليه الكوفيون خطأ لانا لا نعرف شيئا مما
حذف فاؤه فعله نحو عدة دخلت عليه الف الوصل انتهى
ومعناه عندهم العلامة واسم الشيء ولفظه كالعلامة المعرفة
لمعناه ومعناه فسمي اسما لذلك كذا في حاشية تفسير البيضاوي
قال في القاموس اسم الشيء بالضم والكسر علامته واللفظ
على الجوهر والعرض للتمييز انتهى والاسم ان اريد به اللفظ فغير
المسمى لانه يتألف من اصوات مقطعة غير قارة ويختلف
باختلاف الامم والاعصار ويتعدد تارة ويتحد اخرى
والمسمى لا يكون كذلك وان اريد به ذات الشيء فهو المسمى
لكنه لم يشتهر بهذا المعنى وقوله تعالى سبح اسم ربك

المراد به اللفظ لانه كما يجب تنزيه ذاته وصفاته عن
النقايص يجب تنزيه الالفاظ الموضوعة لها عن الرفث
وسوء الادب او الاسم فيه مقحم وان اريد به الصفة كما هو
راى الشيخ ابى الحسن الاشعرى انقسم انقسام الصفة
عنده الى ما هو نفس المسمى والى ما هو غيره والى ما ليس هو
عينه ولا غيره كما فى انوار التنزيل وانما قال بسم الله ولم يقل
بالله لان التبرك والاستعانة بذكر اسمه او لان قوله بالله يحتمل
اليمين والتيمن بخلاف بسم الله لان اليمين لا يكون الا بالله تعالى
لا باسمه تعالى وقال بعضهم ذكره للتعظيم لا لدفع اليمين
فان فيه خلافا كما فى شرح النقاية واضافة الاسم الى الله
بيانية اى باسم هو الله ذكره بعضهم فى تعليقاته على الحاشية
الفتحية فان قلت ان همزات الوصل حكمها فى الابتداء
الثبوت وفى الوصل السقوط وعلماء الخط اعتبروا فى كتابتها
حكمها فى الابتداء فاثبتوها فى الكتابة مطلقا كما فى اقرأ
باسم ربك فلم لم يكتبوها فى بسم الله قلت ان ذلك هو الاصل
لكن خولف ههنا تلفظا وكتابة لكثرة الاستعمال فى اكثر الاوقات
عند اكثر الاحوال ولكثرة كتابتها ايضا وهى توجب التخفيف
من اى وجه كان مع انها لم تترك بالكلية لانها لما حذفت
طولت الباء لتدل على الالف المحذوفة وقال الخليل انما
حذفت

حذفت الالف فى بسم الله لانها انما ادخلت بسبب ان
الابتداء بالساكن الساكن غير ممكن فلما دخلت الباء على الاسم
نابت عن الالف فسقطت ولم تسقط فى اقرأ باسم لان الباء
لا تنوب عن الالف فيه لامكان حذف الباء مع بقاء المعنى
صحيحا فانك لو قلت اقرأ اسم ربك يصح بخلاف اسم الله
فان الباء لو حذفت منه لم يصح المعنى فظهر الفرق ذكره فى
التفسير الكبير وقوله الله مجرور لكونه مضافا اليه للاسم واصله
الاله فحذفت الهمزة على خلاف القياس فلذلك عوض عنها
الالف واللام لان ما حذف قياسا فى حكم المثبت فلا
يعوض عنه شىء ولما كان حرف التعريف عوضا عن الحرف
الاصلى كان بمنزلة الحرف الاصلى فلذلك قيل يا الله بالقطع
لكن هذا الدليل يقتضى ان يكون همزة الجلالة همزة
قطع حالة النداء وغيرها ولا تسقط فى الدرج ايضا مع انها
تسقط فى الدرج لما قال الخليل ان اصل هذه الهمزة فى القطع
الا انها سقطت فى الدرج فى غير النداء طلبا للخفة لكثرة
استعمال اللفظ الشريف قال صاحب الضوء ان الالف
واللام تجردت للتعويض فى النداء لان التعريف الندائى
المغنى عن تعريفها فلم يلاحظ معهما شائبة التعريف اصلا
حذرا عن اجتماع اداتى التعريف فلما تمحضت للعوضية

عن حروف اصلي وحذفت الهمزة الاصلية فقطعت واما
في غير النداء فتحذف وهي اصل حالها فسقطت في الدرج
مع كونها للتعويض انتهى والقول بان اصله آله اولى من
قولهم ان اصله الاله لانه يوهم ان الالف واللام معتبر في الاصل
وليس كذلك للعرفان على زيادتهما على الاصل ولان قولهم
وعوض عنها الالف واللام يحتاج الى توجيه بان يقال المراد
التعويض بالنظر الى الاصل التحقيقي وهو آله وقيل ان
الها من لغته الله كناية عن الغائب وذلك انهم اثبتوا
موجودا في نظر عقولهم واشاروا اليه بحرف الكناية ثم زيدت
فيه لام الملك لما علموا انه خالق الاشياء ومالكها فصار له ثم
زيدت فيه الالف واللام تعظيما وفخموه تفخيما فصار الله
واعلم ان العقول كما تحيرت في ذات الله تعالى كذلك تحيرت
الافهام في اللفظ الدال عليه لان فيه اربعة اقوال الاول
انه اسم عربي مشتق صار علما بالغلبة والثاني انه اسم عربي غير
مشتق كما ذهب اليه الخليل والزجاج واختاره الفقهاء
والثالث انه صفة مشتقة صارت علما بالغلبة واختاره
البيضاوي والرابع انه سرياني معرب ومنهم من تورع في طلب
مأخذه وذكر معناه ومنهم من قال انه مشتق لكن لا نعرف
المشتق منه ولم نكلف بمعرفته والقول بانه اسم عربي مشتق
صار علما

قال الفقيه ابو الليث رحمه الله اسم موضوع ليس له اشتقاق
[illegible] الاشتقاق الهندواني عن ابي جعفر
وهو اجل من ان يذكر له [illegible] وقال حجة الاسلام رحمه الله [illegible] عن محمد
[illegible] رحمه الله تعسف ما ذكروا في اشتقاقه

صار علما بالغلبة موافق لما ذهب اليه جمهور اهل اللغة لان
الاله في الاصل يطلق على كل معبود حق او باطل ثم غلب الاله
المعرف باللام على ذات الواجب وجوده فصار علما له بالغلبة
ينصرف اليه اللفظ عند اطلاقه كسائر الاعلام الغالبة ثم
اريد تأكيد لفظ الاله به تعالى بتغييره فحذفت الهمزة منه
ثم ادغم لام التعريف في لام الاصل فصار الله كذا حققه
المحقق الشريف في حاشية الكشاف وهو اسم للذات
الواجب الوجود الخالق للعالم وزعم بعضهم انه اسم لمفهوم
الواجب لذاته او المستحق للعبودية له وكل منهما كلي انحصر في
فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي وفيه نظر لانا لا نسلم
انه اسم لهذا المفهوم الكلي كيف وقد اجمعوا على ان قولنا
لا اله الا الله كلمة التوحيد ولو كان الله اسما لمفهوم كلي لما
افادت التوحيد لان الكلي من حيث هو كلي يحتمل الكثرة
ذكره المحقق التفتازاني في شرح التلخيص وقيل انه اسم
للذات الواجب الوجود المستجمع بجميع الصفات الكمالية لا
المستحق لسائر المحامد وقيل اسم للذات من حيث هي هي
عند الجمهور لا باعتبار اتصافها بالصفات ولا باعتبار لا
اتصافها بها وقال بعضهم اسم للذات والصفة معا وقال
بعض آخر اسم للذات الحق الموجد المتصف بالالوهية

والربوبية اى من حيث ارتباط العالم به وارتباطه بالعالم
ذكره بعض الفضلاء قال البيضاوى فى انوار التنزيل
واشتقاقه من اله من باب فتح الاهة بكسر الهمزة وبعد اللام
والوهة والوهية بضم فيهما ومنه تأله واستأله فيكون
اله بمعنى مألوه اى معبود وكونه الها فى الازل لا يستلزم ازلية
العابد لان المعنى انه مستحق للعبادة ممن يصح صدورها
منه وقيل من اله بكسر اللام وكذا ما يأتى بعده اذا تحير فيكون
الاله بمعنى المتحير فيه لان العقول تتحير فى معرفته او من
الهت الى فلان اى سكنت اليه لان القلوب تطمئن بذكره
والارواح تسكن الى معرفته تعالى او من اله اذا فزع من امر
نزل عليه والهه غيره اجاره وخلصه فالهمزة للسلب لان
العابد يفزع اليه وهو يجيره حقيقة ان كان الها بالحق او بزعمه
ان باطلا فيكون الاله بمعنى الملجأ او من اله الفصيل اذا ولع
بامه والتجأ اليها بالحرص والشوق وكذا العباد يولعون بالتضرع
اليه فى الشدائد او من وله اذا تحير وتخبط عقله وهو واله
لفظان مترادفان على معنى التحير وكان اصله ولاه فقلبت
الواو همزة لاستثقال الكسرة عليها استثقال الضم فى وجوه فقيل
اله كاعاء واشاح فى وعاء ووشاح ويرد هذا الوجه الجمع
على الهة دون اولهة ولو كان اصله ولاها لكان ينبغى ان

ان يجمع

ان يجمع على اولهة لان جمع التكسير كالتصغير يرد الشئ الى
اصله وقيل اصله لاه مصدر لاه يليه ليها ولاها اذا احتجب
وارتفع لانه تعالى محجوب عن ادراك الابصار ومرتفع عن
كل شئ وعما لا يليق به وقيل علم لذاته المخصوصة وليس
مشتقا وهو ما وضع لذات مبهمة باعتبار بعض معانيه واوصافه
لانه يوصف فيقال الله الحى القيوم ولا يوصف به فلا يقال
الحى القيوم الله واورد عليه قوله تعالى الى صراط العزيز الحميد
الله الذى له ما فى السموات واجيب بان فيه قرائتين احدهما
الرفع بالابتداء فلا اشكال وبانه عطف بيانى ولانه لا بد له
تعالى من اسم يجرى عليه صفاته ولم يصلح له مما يطلق سواه
ولانه لو كان وصفا لم يكن قول لا اله الا الله توحيدا مثل لا اله
الا الرحمن فانه لا يمنع الشركة والاظهر انه وصف فى اصله
لكنه لما غلب عليه بحيث لا يستعمل فى غيره وصار كالعلم
مثل الثريا والصعق اجرى مجراه فى اجراء الاوصاف
عليه وامتناع الوصف به وعدم تطرق احتمال الشركة
اليه لان ذاته تعالى من حيث هو بلا اعتبار امر حقيقى
او غيره غير معقول للبشر فلا يمكن ان يدل عليه بلفظ
ولانه لو دل على مجرد ذاته المخصوص لما افاد ظاهر قوله تعالى
وهو الله فى السموات معنى صحيحا ولان معنى الاشتقاق

وهذا القول مذهب الخليل والزجاج

قوله مثل الثريا [illegible] تصغير ثروى [illegible] القاموس [illegible] والصعق [illegible] القاموس

هو كون احد اللفظين مشتركا للآخر في المعنى والتركيب
وهو حاصل بينه وبين الاصول المذكورة وقيل اصله لاها
بالسريانية فعرّب بحذف الالف الاخيرة وادخال اللام
عليه وتفخيم لامه اذا انفتح ما قبله او انضم سنة وقيل مطلقا
مكسورا او مفتوحا او مضموما وحذف الفاء التي قبل الهاء
لحن يفسد به الصلوة ولا ينعقد به صريح اليمين لان الف
من اجزاء اللفظ فبانتفائه ينتفي اللفظ لان انتفاء الجزء
يستلزم انتفاء الكل وبانتفاء اللفظ ينتفي المعنى الموضوع له
فينتفي التسمية التي هي جزء من الفاتحة عند الش فيفسد
الصلوة لقوله عليه السلام لا صلوة الا بفاتحة الكتاب وانما
حذف من الخط لئلا يشتبه بخط اللات اسم الصنم لان
بعضهم يقلب هذه التاء هاء في الوقف فيكتبها ها تقريرا
للفظ بصورته حالة الوقف انتهى كلام البيضاوي مع تحرير
مختلطا ببعض كلام ابن الشيخ ثم لما كانت لفظة الجلالة
دالة على العظمة والكبرياء المستلزمة للقهر والغلبة توهم
منها انه تعالى موصوف بالجلال دون الجمال ان يذكر بعدها
وصفا مما يدل على الجمال ليعلم انه ذو الجلال والاكرام سبقت
رحمته غضبه فقال الرحمن الرحيم فيكون من باب الاحتراس
المذكور في علم البلاغة فاندفع ما قيل ان لفظة الجلالة

اذا كانت

اذا كانت اسم الذات المستجمع لسائر الصفات فما
فائدة ذكرهما بعدها فتفطن فانه سر لطيف يبتني عليه
سر الصفات المتقابلة المذكورة في القرآن والحديث مثل
ذي الجلال والاكرام والمعز والمذل كذا في التوفيق وهما
صفتان مشبهتان مبنيتان من رحم كالغضبان من غضب
والعليم من علم فان قلت الصفة المشبهة لا تبنى الا من فعل
لازم فكيف اشتقاقهما من رحم وهو متعد اجيب عنه بالفعل
المتعدي قد يجعل لازما بمنزلة الفعل الغريزي فينقل الى
فعل بضم العين ثم تشتق منه الصفة المشبهة وهذا مطرد
في باب المدح والذم صرح به السكاكي في قسم الصرف من
المفتاح والرحمة في اللغة رقة القلب والانعطاف يقتضي
التفضل والاحسان ومنه الرحم الذي هو مقر الولد في
البطن سميت رحما لانعطافها على ما فيها واسماء الله تعالى
انما تؤخذ باعتبار الغايات التي هي افعال دون المبادي
التي تكون انفعالات فيراد بالرحمن الرحيم المحسن المتفضل
بالارادة والاختيار قضاء حاجات المحتاجين وبالجملة ان
اطلاق هذين المذهبين الاسمين عليه تعالى مجاز مرسل من
قبيل اطلاق اسم السبب على المسبب لان الرحمة مثلا التي
هي من الكيفيات الانفعالية سبب للاحسان الذي

هو من الافعال وكذا الحال فى سائر الاسماء الدالة على الصفات
التى لا يمكن ثبوتها له تعالى كالرؤف والعطوف والكريم والغضب
والرحمن ابلغ من الرحيم لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى
كما فى قطع وقطّع فان التشديد فى الثانى لكثير وكذا زيادة الالف
والنون فى الرحمن تدل على ان الرحمة التى هى مدلول تضمنى له
ازيد من التى تضمنها الرحيم ونقضت هذه القاعدة
بالصفة المشبهة التى قلت حروفها من حروف اسم الفاعل
نحو حذر وحاذر فان الاول لدلالته على الثبوت والدوام
ازيد معنى من الثانى مع ان الثانى ازيد حروفا منه واجيب عنه
بان تلك القاعدة مشروطة بكون البنائين من اصل واحد
باتحادهما فى النوع مثل الرحمن والرحيم فانهما من نوع واحد
وهو الصفة المشبهة فلا يرد النقض بنحو حذر وحاذر لانهما
نوعان فان الاول صفة مشبهة والثانى اسم فاعل وقد
يجاب بان القاعدة اكثرية لا كلية فلا اشكال وكون الرحمن
ابلغ من الرحيم انما تؤخذ تارة باعتبار الكمية فيقال يا رحمن الدنيا
لان الرحمة المدلول عليها بلفظ الرحمن تتعلق بالمؤمن والكافر
بل بجميع انواع الدواب والطيور والحشرات والهوام البرية
والبحرية ويقال يا رحيم الاخرة لان الرحمة المدلول عليها
بلفظ الرحيم تختص بالمؤمن ولا شك ان المرحوم فى الاخرة

اقل من

اقل من المرحوم فى الدنيا فكون الرحمن ابلغ من الرحيم نظرا
الى كثرة افراد متعلقه وتؤخذ اخرى باعتبار الكيفية فيقال
يا رحمن الدنيا والاخرة بالاضافة الى الدنيا لان من
نعمها ما هو عظيم يتوسل به الى السعادة الابدية وبالاضافة الى
الاخرة لان نعم الاخرة كلها عظام لكونها مؤبدة ويقال يا رحيم
الدنيا بالاضافة الى الدنيا لان من نعم الدنيا ما هو حقير
فناسب ان يضاف اليها لفظ الرحيم فيكون المعنى يا منعم
ما هو اجل النعم فى الدنيا والاخرة ويا منعم جلائل النعم فى
الدنيا فان قلت فعلى هذا ينبغى ان يقدم الرحيم ليظهر
فائدة ذكر الرحمن بعده لانه لما كان ابلغ من الرحيم كان مشتملا
على معناه مع زيادة فيفيد ذكره بعد ذكر الرحيم واما اذا قدم
الابلغ فلا يكون لذكر الادنى بعده فائدة وقد اجاب عنه
البيضاوى بوجوه الاول ما ذكر بقوله وانما قدم والقياس
يقتضى الترقى من الادنى الى الاعلى لتقدم رحمة الدنيا يعنى
ان الرحمن باعتبار الكيف الكمية يتناول نعمة الدنيا بخلاف
الرحيم ورحمة الدنيا متقدمة فى الوجود فناسب ان تقدم
اللفظ الدال عليها وهو الرحمن والثانى ما ذكره بقوله ولانه
صار كالعلم من حيث انه لا يوصف به غيره فناسب ان
يقارن لفظة الجلالة الذى هو علم لان معناه المنعم

الحقيقي البالغ في الرحمة غايتها وذلك لا يصدق على
غيره لان من عداه تعالى فهو طالب بعوض بفعله واما من
يريد به جزاء او ثوابا او جميل ثناء او يزيل الرقة الجنسية او
حب المال عن القلب ثم انه كالواسطة في ذلك لان
النعم ووجودها والقدرة على ايصالها والداعية الباعثة
عليه والتمكن من الانتفاع بها والقوى التي بها يحصل الانتفاع
الى غير ذلك من خلقه تعالى لا يقدر عليها احد غيره فان
قلت قد اطلق في قول بني حنيفة في مسيلمة رحمن اليمامة
وقول شاعرهم وانت غيث الورى لا زلت رحمانا فكيف قال
لا يوصف به غيره قلت المختص المعرف باللام كما في شرح
الامالية عن ابن جماعة رح والثالث ما ذكره بقوله ولانه
الرحمن لما دل على جلائل النعم واصولها ذكر الرحيم ليتناول
ما خرج منها فيكون كالتتمة والرديف له والاظهر انه غير
منصرف وان منع اختصاصه بانه تعالى ان يكون له مؤنث
على فعلى او فعلانة الحاقا له بما هو الغالب في بابه وانما
التسمية بهذه الاسماء ليعلم العارف ان المستحق لان
يستعان به في مجامع الامور هو المعبود الحقيقي الذي هو
مولى النعم كلها عاجلها وآجلها جليلها وحقيرها فيتوجه
بشراشره الى جناب القدس ويتمسك بحبل التوفيق
ويشغل

ويشغل سره بذكره والاستمداد به عن غيره ثم الرحمن مجرور لكونه
صفة للفظة الجلالة او بدل منها والرحيم صفة بعد صفة لها
ويجوز ان يكونا مرفوعين او منصوبين على المدح كما في شرح النقاية
وقد استفيد الحمد من البسملة بطريق الاشارة واستانفه بالتصريح
به اقتباسا فقال الحمد لله اي في بعض ما يجب عليه من شكر نعمائه
التي التأليف اثر من آثارها كما في المطول وذكره عقيب التسمية
اقتداء باسلوب الكتاب المجيد وعملا بما شاع ايد وقع عليه الاجماع
وامتثالا بقوله عليه السلام وهو كل امر ذي بال لم يبدأ بالحمد لله
فهو اجذم رواه ابو داود عن ابي هريرة رضي الله عنه وحسنه ابن
ابن الصلاح قال العلامة الثاني المحقق التفتازاني في التلويح حديث
البسملة والحمدلة متعارضان ظاهرا ان الابتداء باحد الامرين
يفوت الابتداء بالآخر وقد امكن الجمع بان يقدم احدهما على الآخر
فيقع الابتداء به حقيقة وبالآخر بالاضافة الى ما سواه انتهى
ويدفع ايضا بحمل الابتداء على العرفي الممتد وذلك ان يجعل الباء
في الحديثين للاستعانة وذلك ان الاستعانة بشيء لا تنافي
الاستعانة بآخر او للملابسة ولا يخفى ان الملابسة تعم وقوع
الابتداء بالشيء على وجه الجزئية وبذكره قبل الابتداء بلا فصل
فيجعل احدهما جزءا ويذكر الآخر قبله بدون فصل فيكون الـ
الابتداء ان التلبس بهما ذكره المولى الخيالي في حاشية

شرح العقايد فان قيل المسلمون كثيرا ما يبدؤن امورا ذوات خطر وشرف ويذكرون التسمية في اوائلها دون التحميد فيلزم ترك الامتثال بحديث التحميد قلنا ممنوع فان ذكر اسم الله تعالى يدل على توصيفه بالصفات الجميلة فاذا قال المسلم بسم الله فكانه قال باسم الذات الواجب الوجود المستجمع لجميع الصفات الجميلة وهذا هو التحميد في المعنى فان قيل فعلى هذا الاحابة الى التحميد استقلالا فلم ورد الخبر به قلت هذا وان حصل في ضمن التسمية والغنت عنه لكن من اتى بالتسمية فقط لا يقال له انه مدع فا وايضا المناسب لمقام التعظيم التصريح به كما لا يخفى واعلم ان ههنا اربعة الفاظ وهي الثناء والحمد والشكر والمدح ولكل واحد منها معنيان لغوي واصطلاحي اما الثناء في اللغة فهو الذكر الجميل وفي الاصطلاح الذكر باللسان على الجميل مطلقا واما الحمد في اللغة فهو الثناء باللسان على الجميل الاختياري سواء تعلق بالفضائل او بالفواضل وفي الاصطلاح فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعما سواء كان باللسان او عملا بالاركان والشكر في اللغة فهو معنى الحمد الاصطلاحي بعينه وفي الاصطلاحي صرف العبد جميع ما انعم الله عليه الى ما خلق له واعطاه لاجله واما المدح في اللغة فهو الثناء باللسان على الجميل مطلقا وفي الاصطلاح ما يدل على اختصاص الممدوح

بنوع

وههنا اجوبة اخر الاول ان المراد بالابتداء في كل حديث الابتداء العرفي والثاني ان المراد بالابتداء في احدهما معنى حقيقي وفي الاخر معنى اضافي والثالث ان الباء في احدهما للاستعانة وفي الاخر للملابسة والرابع يمكن ان الابتداء بالتسمية والتحميد قبل المقصود ثم ان الله قدر في اول الامر

بنوع من الفواضل والفضائل فالثناء اعم منها لغة الانواع الحمد والشكر والمدح فهو اعمها ولهذا يقع في تعريفاتها في موضع الجنس ومقابل الحمد الذم ومقابل الشكر الكفران ومقابل المدح الهجو فعلم مما ذكرنا ان مورد الحمد هو اللسان وحده ومتعلقه يكون النعمة وغيرها فالحمد اعم باعتبار المتعلق واخص باعتبار المورد والشكر بالعكس لانه تحقق تصادقهما في الثناء باللسان في مقابلة الاحسان وتفارقهما في صدق الحمد فقط على الوصف بالعلم والشجاعة وصدق الشكر فقط على الثناء بالجنان في مقابلة الاحسان ذكره في المطول والنسبة بين ما عدا الحمد والشكر من هذه المعاني معلومة مشهورة بما هو من كتاب الادب فيه مسطورة وانما اختار الحمد من بين هذه المعاني لكونه مشعرا باستحقاقه تعالى له بلا انعام فهو ادخل في الاخلاص ذكره القهستاني ولكونه راسها لقوله عليه السلام الحمد راس الشكر ما شكر الله من لم يحمده اي راس الانية كلها كما في البيضاوي ولكونه انسب لانه يكون على الفواضل والفضائل ذكره بعضهم وما اخذ في تعريف الحمد الجميل الاختياري اورد عليه حمد الله تعالى على صفاته لان المتبادر من الجميل الاختياري ما يصدر بالقصد والاختيار فلا يكون حمدا على فعل اختياري فلا يشمل التعريف على الحمد على الصفات القديمة لانها

قوله الحمد راس الشكر قال النبي عليه السلام الحمد لله راس الشكر ما شكر الله عبد لا يحمده قال ابو الليث في تفسيره وعن ابن عباس قول ابن عباس الحمد لله يعني الشكر لله على نعمائه كلها وقيل الحمد لله [illegible] ورد في الخبر المنقذ [illegible] في قوله تعالى يعني الحمد لله الذي لم يجعلنا من المغضوب عليهم ولا الضالين وروى عن ابن عباس انه قال يعني الوحدانية الحمد لله الذي [illegible] قال روي انه لما [illegible] قال الله تعالى رحمك الله من عطس آدم عليه السلام فقال الحمد لله كلمة الشكر فقال الله تعالى يرحمك ربك وقال الله تعالى لنوح عليه السلام فقل الحمد لله الذي نجانا من القوم الظالمين وقال ابراهيم عليه السلام الحمد لله الذي وهب لي على الكبر اسماعيل واسحق وقال في قصة داود عليه السلام الحمد لله الذي فضلنا على كثير من عباده المؤمنين وقال لمحمد عليه السلام وقل الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا وقال اهل الجنة الحمد لله الذي اذهب عنا الحزن وهي كلمة كل شاكر

من الافعال الاختيارية فلا يكون جامعا واجاب عنه
عصام الدين بان تلك الصفات بمنزلة افعال الاختيارية
في استقلال الذات فيها او باعتبار كونها مبادي افعال اختيارية
فهو ليس بحمد حقيقة واستعمال الحمد فيه مجاز وقيل في الجواب
ان المراد بالجميل الاختياري الامر المنسوب الى المختار سواء
صدر بالاختيار او بالايجاب والصفات صادرة بالايجاب
كما في شرح المواقف قال ابو الفتح في حاشية الاداب
للحمد معنيان مشهوران احدهما لغوي والآخر عرفي وكل واحد
منهما محتمل هنا وعلى كلا التقديرين اما ان يراد المعنى المبني
للفاعل او المعنى المبني للمفعول او الحاصل بالمصدر ويجوز
ان يراد ما يطلق عليه لفظ الحمد ليعم الكل ولام التعريف يحتمل
ان يكون للاستغراق وان يكون للجنس وان للعهد الخارجي
اشارة الى الفرد الكامل ولام الملك ايضا يحتمل ان يكون للاختصاص
لاختصاص الصفة بالموصوف وان يكون لاختصاص
المتعلق بالمتعلق فهناك اثنان واربعون احتمالا حاصلة
من ضرب الثلثة في الاثنين اولا وضرب الثلثة في سبعة
ثانيا وضرب الاثنين في احد وعشرين ثالثا انتهى وقال
عصام الدين ذلك ان يجعل الحمد كالمبني للفاعل ثابتا له
تعالى دون غيره بمعنى انه قائم به دون غيره وزيد بالحمد
بقرينة

ويجوز ان يراد قدر المشترك فانه فعل واحد من الى بدء المحمود
واذا اعتبرت نسبته الى الحامد يكون حامدية واذا اعتبرت
المحمود يكون محمودية كما في بعض حواشي البيضاوي مثل
واعلم ان المصدر اما متعد وانا لازم فان كان متعديا ان في
الضرب فهناك امور ثلثة الاول الذي به موجود
الهيئة القائمة بالفاعل الموجودة وان كان لازما فهناك امران الاول
بالمفعول الموجودة الى صلة المصدر اعم من الحسية والمعنوية
وان في الهيئة والعالمية واستعمال المصدر في الهيئة
مثل هيئة الضاربية استعمال الشيء في لازمه والاكمال
من باب تسمية مشترك لانه مصدر مشترك اظهار لكمال المحمود قولا او فعلا
او حالا سواء كان ذلك الكمال اختياريا او غير اختياري
بحقيقة الحمد عند العارفين

بقرينة المقام حمده تعالى فيكون المعنى الحامدية له تعالى مخصوصة
به تعالى لا يتأتى من غيره فيكون حمد الله باطلا بالعجز عن الحمد كما قال
لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك ولا يخفى ان
هذا الحمد الحالي واجب افراد الحمد ولهذا اختاره نبينا عليه السلام
ليلة المعراج حين لاقى ربه انتهى ثم اعلم ان لام التعريف اما
للجنس اي حقيقة الحمد من حيث هي هي مستحقة لله فلام لله
للاستحقاق او مختصة به فلام لله للاختصاص على الاختلاف
المشهور وكونه للجنس راجح عند اهل المعاني لانه يناسب مدلول
الذي هو الجنس ولانه الاصل ولا مقتضي للعدول عنه الى
الفرع ولانه خفي مؤنة القرينة كما عرف ان اسم الجنس اذا عرف
باللام فان كان هناك حصة من الماهية معهودة حمل عليها
والا فان لم يكن هناك ما يدل على ارادة الحقيقة من حيث
وجودها في ضمن افرادها حمل على الحقيقة وان دلت قرينة
على ارادتها من حيث وجودها فان اقتضى المقام ... حمل
على ... والا حمل على فرد غير معين كذا حققه المحقق الشريف في شرح
المفتاح فظهر منه عدم احتياج كونه للجنس الى القرينة واما
للاستغراق بقرينة المقام اي كل فرد من افراد الحمد لله تعالى
اذ الحمد في الحقيقة كله له اذ ما من خير الا وهو موليه بوسط او غير
وسط كما قال وما بكم من نعمة فمن الله ذكره البيضاوي وزعم

بعضهم ان كون اللام في الحمد للاستغراق خلاف ما ذهب
اليه الزمخشري لان المحامد كلها ليست مخصوصة به تعالى عنده
بناء على قاعدة الاعتزالية ان افعال العباد ليست مخلوقة
له تعالى فاللام عنده للجنس وهذا الزعم مردود لما ذكره
التفتازاني في المطول من قوله وقدم الحمد لاقتضاء المقام
مزيد اهتمام به وان كان ذكر الله تعالى اهم في نفسه على
ان صاحب الكشاف قد صرح بان فيه اي في التقديم
ايضا دلالة على اختصاص الحمد وانه تعالى به حقيق ولما ذكره
السيد الشريف في حاشيته من قوله اختصاص جنس الحمد
بالله تعالى يستلزم اختصاص جميع المحامد به استلزاما ظاهرا
اذ لو ثبت على ذلك التقدير فرد من الحمد لغيره تعالى لكان
جنسه ثابتا له في ضمنه فلا يكون الجنس مختصا به والمقدر
خلافه فصاحب الكشاف حيث صرح باختصاص جنس
الحمد بالله تعالى فقد حكم باختصاص المحامد كلها به تعالى
فكيف يتصور منه ان يمنع الاستغراق بناء على ان افعال
العباد عندهم ليست مخلوقة له تعالى فلا يكون جميع المحامد
راجعة اليه فان قلت جعل المحامد باسرها مختصة به تعالى
ينافي هذه القاعدة المشهورة من الاعتزال فكيف يذهب
اليه مع تصلبه في مذهبه قلت هو لا يمنع ان تمكين العباد

واقدارهم

واقدارهم على افعالهم الحسنة التي يستحق بها الحمد من الله تعالى
فمن هذا الوجه يمكنه جعل ذلك الحمد راجعا اليه تعالى ايضا وقد اشار
الى هذا المعنى انه قال في سورة التغابن قدم الظرفان ليدل
بتقديمهما على اختصاص الملك بالله تعالى ثم قال واما حمد غيره
فباعتبار ان نعمة الله تعالى جرت على يده انتهى كلام الشريف
الشريف فالحاصل ان الاختصاصين متلازمان لان
اختصاص الجنس يستلزم اختصاص جميع المحامد به تعالى
كما عرفت من كلامه قدس سره وان استلزام اختصاص
الافراد اختصاص الجنس ظاهر لان الجنس لا يتحقق
بدون الفرد والمقدر ان كل فرد من الحمد مختصة به تعالى فيلزم
اختصاص الجنس بلا شبهة والله سبحانه اعلم واما للعهد
الخارجي وهو اولى من كونها للاستغراق عند الاصوليين
لما تقرر عندهم ان العهد مقدم على الاستغراق ذكره القهستاني
واجازه الواحدي والمعنى الفرد الكامل الذي هو حمده
على ذاته العليا وصفاته العظمى مختص به تعالى كما في التحقيق
وقيل حمد الانبياء عليهم السلام ومنه قول نبينا عليه
الصلوة والسلام التحيات لله وقوله لا احصي ثناء عليك
الخ فان اظهار العجز عن اداء الحمد كمال الحمد وقيل حمد الاولياء
العارفين وقيل حمد العلماء الراسخين وقيل هذا قول

المعتزلة فانهم قالوا بخلق الافعال الاختيارية للعباد فلم
يمكنهم جعل جميع المحامد لله تعالى فجعلوا معظم الحمد لله تعالى اى
كثيره وغالبه واما كونه للعهد الذهنى فلا يناسب المقام كما
لا يخفى وانما عدل عن الفعلية لان اصل الحمد النصب
وهو من المصادر التى تنصب بافعال مضمرة لا يكاد يستعمل
معها ليدل على دوام الحمد وثباته له دون تجدده وحدوثه
لان الجملة الاسمية يقصد بها الاستمرار بحسب المقام
استمرار الثبوت اذا كانت مثبتة واستمرار النفى اذا كانت
منفية وكل من استمرار الثبوت والنفى اعم من ان يكون
ممكن الزوال اولا وهو المعبر عنه بالضرورة عند اهل الميزان
فقوله الحمد لله اما خبر او انشاء على الاختلاف المشهور فعلى
الاول اما قضية طبيعية او موجبة كلية او شخصية على ما تم
من الاحتمالات فى لام التعريف وعلى تقدير كونه موجبة
كلية اما دائمة او ضرورية لان المتكلم اذا لاحظ ثبوت الكمال
له تعالى حقيقة تكون ضرورية لان ثبوت ذاته تعالى ضرورى
وان لم يلاحظ ذلك تكون دائمة واكثر العلماء على انه اخبار
واقع موقع الانشاء او مستعمل فى معناه مجازا اذ الظاهر ان
المتكلم ليس فى صدد الاخبار والاعلام لان المخاطب
هو الله تعالى وفيه وضع الظاهر موضع المضمر والتقدير الحمد لك

يا رب

وهى التى يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه ما دام ذات الموضوع موجودا

وهى التى يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه ما دام ذات الموضوع موجودا كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة [illegible]

يا رب فجملة الحمد لله انشائية معنى كما فى شروح مقدمة
الجزرى وانما قال الحمد لله ولم يقل الحمد للخالق او الرازق لئلا
يتوهم اختصاص الحمد بوصف دون وصف فان تعليق
الحكم بالمشتق يفيد علية مأخذ الاشتقاق كما هو المشهور
عند الجمهور ثم ان الحمد مرفوع بالابتداء وخبره لله ولا يبعد ان
يكون الحمد صفة للجلالة مقطوعة او مجرورة ولام له مزيدة لتقوية
عامل ضعيف والمعنى بسم الله الحامد او المحمود ولما كان
اعظم نعمه تعالى واظهرها واشهرها واعمها نفعا ايجاده جميعا
كونه ربا للعالمين وصفه بقوله رب العالمين الرب فى الاصل
مصدر من رب فلان ولده يربه ربا وهو بمعنى ربيه تربية
تربيا ابدلت الباء ياء لثقل التضعيف كما فى تقضى البازى
فصار رباه فيكون الرب بمعنى التربية وهى تبليغ الشئ الى كماله
شيئا فشيئا والمصدر اسم معنى لا يطلق على الذات الا لقصد
المبالغة مثل رجل عدل اى عادل وقيل انه صفة مشبهة
من فعل متعد اخذ منه بعد جعله لازما بنقله الى فعل بالضم ثم
سمى به المالك لانه يحفظ ما يملكه ويربيه وقيل مقصور من
راب ثم انه جاء بمعنى السيد كقوله تعالى اذكرنى عند ربك
اى سيدك وبمعنى الصاحب كقوله تعالى معاذ الله انه
ربى احسن مثواى اى صاحبى وبمعنى المولى كقوله عليه السلام

في اشراط الساعة وان تلد الامة ربتها وفي بعض الروايات
ربتها اي مولاها او مولاتها والرب لا يطلق على غيره تعالى
الا مقيدا بالاضافة كقوله ارجع الى ربك وكقولهم هو رب
الدار ورب البعير قالوا ولم يسمع اطلاق لفظ الرب مجردا
عن الاضافة على غيره تعالى في الاسلام وسمع في الجاهلية نادرا
اعتمادا على ظهور القرينة واما لفظ الارباب فانه يطلق على
غيره تعالى مضافا ومطلقا كقوله تعالى ءارباب متفرقون
والعالم اسم لما يعلم به كالخاتم اسم لما يختم به ثم كثر استعماله فيما
يعلم به الصانع وهو كل ما سواه تعالى من الجواهر والاعراض
فانها لامكانها وافتقارها الى مؤثر واجب لذاته تدل على وجوده
وانما جمعه توضيحا لشموله ما تحته من الاجناس المختلفة فان
قيل كيف جمعه بالياء والنون والاسم انما يجمع بالواو والنون بشرط
ان يكون صفة للعقلاء او يكون في حكمها وهو اعلام العقلاء وان
العالم ليس بصفة فضلا عن كونه صفة للعقلاء اجيب
بان العالم اسم لكونه لكنه يشاربه الصفة من حيث كونه موضوعا
للذات مع ملاحظة معنى قائم به وهو كونه بحيث يعلم به الصانع
وغلب العقلاء لشرفهم وفضلهم على غير العقلاء من اجناس
العالم فجمع كما يجمع اوصاف العقلاء المختصة بهم واختلف
في اعداد اجناس العالم فقيل ان الله تعالى له الف عالم
ستمائة

ستمائة في البحر واربعمائة في البر وقيل ثمانية عشر الف عالم
الدنيا عالم منها واما العمران في الخراب الا كفسطاط في الصحراء
وقيل اربعون الف عالم الدنيا من مشرقها الى مغربها عالم
واحد وقيل ثمانون الف عالم اربعون الفا في البر واربعون
الفا في البحر وقيل مائة الف عالم اذ روي ان الله تعالى خلق
مائة الف قنديل وعلقها بالعرش والسموات والارض وما فيهما
حتى الجنة والنار كلها في قنديل واحد ولا يعلم احد ما في الغابر
الا الله وقال كعب الاحبار لا يحصي عدد العالمين احد
الا الله وما يعلم جنود ربك الا هو وقيل العالم اسم لذوي العلم
من الملائكة والانس والجن فيطلق على كل جنس من تلك
الاجناس وعلى مجموعها لا على كل فرد من افرادها فيقال عالم
الملائكة وعالم الانس وعالم الجن ولا يقال زيد وتناولهم لغيرهم
من الحيوانات والجمادات على سبيل الاستتباع وقيل ان العالم
في الاصل لما يعلم به لكن المراد به هو الناس فان كل واحد
منهم عالم من حيث انه يشتمل على ما في العالم الكبير لانه كما ان
في الارض دلائل دالة على كمال علمه وقدرته وحكمته من كونها
على هيئة الدحو واستقرارها بالجبال الراسيات واختلاف
اجزائها بالخواص والكيفيات واشتمالها على انواع المعادن
والحيوان والنبات وغير ذلك فكذلك في نفس الانسان

ولاثل من كونهم على هيئات لطيفة ومناظر بهية وتمكنهم من
الافعال القوية والصنائع العجيبة والكمالات المتنوعة بالقوى
المختلفة والحواس المتفرقة ولاشتمال الناس على انظار ما في
العالم سوى بين النظر فيهما بقوله وفي الارض آيات للموقنين
وفي انفسكم افلا تبصرون ثم ان رب العالمين بالجر عند
الجمهور على انه نعت له او على انه بدل منه ويجوز ان يكون مرفوعا
خبر المبتدا المحذوف اي هو رب العالمين والجملة استيناف
او صفة وان يكون منصوبا على المدح او على كونه منادا مضافا
او على كونه مفعولا لفعل مقدر يدل عليه لفظ الحمد تقديره
نحمد رب العالمين وكونه منصوبا بلفظ الحمد ضعيف لقلة
اعمال المصدر المحلى باللام ولانه يقع الفصل بينه وبين
معموله بالخبر ويجوز ان يكون ماضيا والعالمين مفعوله والجملة
استيناف او صفة له فان قلت الجملة نكرة كما قالوا فكيف
يجوز ان يكون صفة للجلالة التي هي اعرف المعارف قلت
ان الصفة اذا اختصت بموصوف جاز ان يكون تعالى له
ولو تخالفا تعريفا وتنكيرا كقولهم صدر ذلك عن علي قاتل
العنتر كما في التشديد شرح التمهيد للعلامة التفتازاني كما
في القهستاني ولما كانت نفس الانسانية منغمسة في العلائق
البدنية ومكدرة بالكدورات الطبعية واللذات وذات
المفيض

المفيض في اسمه في غاية التنزه عنهما لاجرم وجب الاستعانة في الاستفاضة
الكمالات اللائقة من تلك الحضرة بمتوسط يكون ذا جهتين
التجرد والتعلق حتى يقبل الفيض من المبدا الفياض بتلك
الجهة الروحانية فلذلك وقع التوسل في استحضار الكمالات
العلمية والعملية الى المؤيد بالرياستين بافضل الرسائل فقال
والصلوة والسلام ذكره بعض الفضلاء وقال بعضهم كما
ان الله تعالى انعم علينا نعما لا يتصور احصاؤها كذلك نبينا
عليه السلام بهدايته لنا الى سواء الصراط منن لا يمكن استقصاؤها
فمن ثم قرن بتحميده بالصلوة بتحميد الله تع لانه دعاء بنزول كل
على نبيه عليه السلام ولا يلزم منه حرمان غيره عن الرحمة لان ما
ينزل عليه صلى الله عليه وسلم يعود الى غيره لانه رحمة للعالمين
وقال التفتازاني في التلويح لما كان اجل النعم الواصلة
الى العبد هو دين الاسلام وبه التوصل الى النعيم الدائم في
دار الاسلام وذلك بتوسط النبي عليه السلام صار الدعاء
له تلو الثناء على الله تعالى فاردف الحمد بالصلوة انتهى وكتبه
اقتداء بالحديث الذي رواه ابو هريرة عن النبي عليه السلام من
صلى علي واحدة صلى الله تع عليه عشر صلوات وحط عنه
عشر خطيئات ورفع له عشر درجات كما في الجامع الصغير.
للسيوطي وبالحديث الذي رواه ابو موسى انه قال عليه السلام

اعلم ان الصلوة على النبي ا يكون فرضا وواجبا وسنة ومكروها ومستحبا الاول في العمر مرة والثاني [illegible] كما ذكر على الصحيح والثالث في الصلوة والرابع في جميع اوقات الامكان والخامس في القعود الاخير [illegible] من [illegible] الشهدي [illegible] ان يكون [illegible] في مسئلة ما اذا فتح [illegible] والسادسة في [illegible] وسلم [illegible]

كل كلام لا يبدا فيه بالصلوة على فهو اقطع محروق من كل بركة كما
فى المفتاح و اقتفاء بقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا صلوا
عليه وسلموا تسليما و اعلم ان الصلوة اسم من التصلية وكلاهما
مستعملان بخلاف الصلوة بمعنى اداء الاركان فان مصدرها
لم يستعمل ذكره الجوهرى وفى القاموس والصلوة الدعاء والرحمة
والاستغفار وحسن الثناء من الله تعالى على رسوله عليه
السلام وعبادة فيها ركوع وسجود واسم يوضع موضع المصدر
انتهى والفها مبدلة عن الواو ولفظا وبالواو كتبه الا اذا اضيف
ارتى فكتب بالالف فقيل صلوتك او صلاتان وقال ابن درستويه
لم يثبت بالواو فى غير القرآن كما فى امداد الفتاح للشرنبلالى وعلله
الفاضل الكامل الآن ذلك ليس فى سعة فامرنا ان نكل ذلك اليه
تعالى كما فى شرح التأويلات وافضل العبارات ما قال
الامام المرزوقى اللهم صل على محمد وقيل هو التعظيم فالمعنى
اللهم عظمه فى الدنيا باعلاء ذكره وابقاء شريعته وفى الآخرة
بتضعيف اجره وتشفيعه فى امته كما قال ابن الاثير وفى المغنى
انه العطف لكن بالنسبة اليه تعالى الرحمة والى الملك الاستغفار
والى المؤمن الدعاء والجمهور على انه فى الدعاء حقيقة وفى غيره
مجاز ثم الالف واللام اما للجنس او للاستغراق وهو مرفوع
بالابتداء على المشهور ويجوز الجر بالعطف على الاسم اى
بالصلوة

قوله اللهم صل على محمد اي [illegible] وذلك فى [illegible] ان العبد [illegible] مأمور بالصلوة [illegible] ان يصلى ولا يصلى [illegible] نفسه [illegible] لقصوره عن القيام بهذا الحق كما ينبغى فالمراد [illegible] تعالى [illegible] الحقيقة فى الآية [illegible] نسبتها الى العبد مجاز فالمصلى فى الحقيقة [illegible] كما فى البحر

بالصلوة والف وجملة الصلوتية الثانية دعائية حتى تخالفوا
فى عطفها على الجملة الحمدية فقدروا تارة لفظ نقول وقالوا
اخرى بالجملة الحمدية ايضا انشائية وان كان على خلاف
مذهب الجمهور وجوز ان يقال انه عطف القصة على
القصة مع قطع النظر عن ملاحظة خصوصية المعطوف
والمعطوف عليه من الخبرية والانشائية وقوله السلام اسم
من التسليم وقيل مصدر ثلاثى اى جعل الله تعالى اياه
سالما عن كل مكروه وانما ذكره لان الصلوة بدون السلام
مكروهة قاله النووى ولان فيه امتثالا لظاهر قوله تعالى صلوا
عليه وسلموا تسليما ومنهم من اكتفى بلفظ الصلوة ولى فيها معنى
معنى السلام ولان الكراهة فى الاكتفاء ممنوعة وقوله على نبيه
خبر لقوله والصلوة على تقدير كونه مبتدأ ومتعلق به على تقدير
كونه عطفا على الاسم او صفة له وحمل تعريفه على الجنس اى
الصلوة والسلام نازلة عليه او ناصلة اليه منصبة عليه انصباب
المطر على الارض فان قيل الدعاء اذا استعمل بعلى يكون دعاء
بالشر فكيف يصح قولهم والصلوة على نبيه قلنا انه مخصوص
بلفظ الدعاء واعلم ان النبى انسان بعثه الله لتبليغ الاحكام
والرسول من بعثه الله لتبليغ الاحكام ملكا كان او انسانا
كما فى التمهيد وقيل من ينبئ عن الله وان لم يكن معه كتاب

والرسول من معه كتاب كموسى وعيسى كذا في الكشاف
وقيل النبي هو الذي اوحي اليه بملك غير جبرئيل والرسول
من اوحي اليه بجبرئيل ذكره ابن الملك واورد على اشتراط
الكتاب ان الكتب مائة واربعة والرسل ثلثمائة وثلثة عشر
وايضا داود له كتاب وليس برسول واجيب عن الثاني
بتخصيص الكتاب بما بين فيه الاحكام وعن الاول بانه
يحتمل شركة رسل في كتاب الا يرى ان هارون كان شريكا
لموسى عليه السلام في رسالته ولهما كتاب واحد ومنهم من
اجاب باحتمال تكرار النزول كما في سورة الفاتحة ذكره
بعض الفضلاء في تعليقاته على شرح العقايد للجلال
الدواني ثم انهما اما متباينان والرسول من جاء بالشرع مبتدا
والنبي من لم يأت به وان امر بالابلاغ كما في الانوار وبلاغات واما
مترادفان على ما هو العادة في الخطبة فكل منهما من بعث
للتبليغ كما في الشفاء ذكره القهستاني والنبي بالهمزة عند
البعض على وزن فعيل بمعنى فاعل بكسر العين يعني المنبئ
عن الله تعالى وقيل بمعنى مفعل بفتح العين اي المنبئ انباء
الله تعالى بالايحاء وكلا المعنيين صحيح لان النبي مخبر عن الله
لان الله تعالى اخبره بالايحاء والاكثرون على انه غير مهموز
من النبوة وهي الارتفاع لانه مشرف على جميع الخلق ويقال

النبي

المنتمي الطريق سمي عليه السلام بذلك لانه طريق يوصل به الى
الحق كما في الخاني والي واضافة النبي الى الضمير الراجع الى الله
للتشريف كما في بيت الله وقال الفاضل العصام والاصل
في الاضافة العهد فبهذا الاصل ينصرف الى نبينا عليه السلام
وقد تكون للجنس والاستغراق فيكون المعنى
والصلوة على كل نبي له تعالى فوجه اختياره على الرسول على تقدير
كون الاضافة للجنس او الاستغراق ظاهر لانه اشمل وعلى تقدير
كونها للعهد فللدلالة على انه عليه السلام يستحق الصلوة بمرتبة النبوة
ويعلم منه استحقاقه عليه السلام بمرتبة الرسالة بالطريق الاولى
انتهى وقوله محمد بالجر عطف بيان للنبي او بدل ويجوز ان يكون
مرفوعا على انه خبر لمبتدا محذوف والجملة استيناف ويجوز ان
يكون منصوبا وان لم يساعده الرسم بتقدير اعني او امدح او فعلي
المدلول عليه بقوله والصلوة وانما سمي عليه السلام به للالهام
بذلك ومعناه ذات كثير خصالها المحمودة والمبالغ في كونه محمودا
لان وزن التفعيل للمبالغة والتكثير واكثر ما يحمد في الارض
والسماء على عقائده وافعاله واقواله واحواله واخلاقه واكثر
محمد تعالى له عليه السلام وهو اشهر اسمائه الشريفة وهي الف
عند بعضهم وقيل ثلثمائة وقيل تسع وتسعون وقيل غير ذلك
والله تعالى اعلم ولما علم ان الصلوة عليه صلى الله عليه وسلم كانه لم

واعلم انه عليه السلام محمد بن عبد الله بن عبد المطلب
بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة
ابن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر
ابن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار
بن معد بن عدنان بن اد بن ادد بن
[illegible]
ابن نبت بن [illegible] بن تارخ بن ناحور بن
ابن ساروغ بن ارغو بن فالغ بن
ابن عابر بن شالخ بن ارفخشد بن سام
ابن نوح عم ابن لمك بن متوشلخ بن اخنوخ وهو
ادريس عم ابن مهلائيل بن قينان بن انوش بن
شيث بن ادم عليهما السلام

يوجد بلا ذكر الآل حيث بين عليه السلام كيفية الصلوة عليه بقوله
اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما في الشرح الثاني ولانه عطف
عليه قوله وعلى آله ذكره بعضهم ولان الوصول الى اصل الوصول
كما يتوسل بالنبي عليه السلام كذلك يتوقف على تعظيم الآل
والاصحاب ايضا وعلى محبتهم لامدادهم له عليه السلام في نصرة
الدين ولان آله واصحابه رضوان الله عليهم اجمعين لما كانوا
مشاركين له عليه السلام في هدايتنا بابلاغ شريعته وحفظها لزم
علينا تجبيلهم بالدعاء وانما اتى بكلمة على لالتزام اهل السنة
ادخالها على الآل ردا على الشيعة فانهم منعوا ذكر على
بين النبي وآله وينقلون في ذلك حديثا وهو من فصل بيني
وبين آلي بعلي لم ينله شفاعتي كما ذكره العصام في منهواته
واصل الآل اهل بدليل اهيل ذكره في المطول فابدل الهاء
همزة لتقارب مخرجهما ثم ابدلت الهمزة الفا لان قلب الهاء
ابتداء الفا لم يجئ في موضع اخر حتى يقاس عليه واما قلبها همزة
فشايع هذا عند البصريين واما عند الكوفيين فاصله اول
لان الآل يؤول الى اهله فابدلت الواو الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها وعليك بالقول الاول واياك وان تقول بالثاني
لان الحق هو الاول صرح به السكاكي في صرف المفتاح وفي الصحاح
آل الرجل اهله وعياله وآله ايضا اتباعه وقيل آله ذريته

قال

قال في المفردات الآل الفقهاء العاملين فلا يقال الآل على المقلدين
انتهى وقال بعضهم ومنهم فخر الاسلام آل الرسول من هو على دينه
وملته في عصره وفي سائر الاعصار سواء كان نسيبا له عليه
السلام او لم يكن ومن لم يكن على دينه وملته فليس من آله وان
كان نسيبا فابو لهب وابو جهل ليس من آله ولا من اهله وهذا
القول اصح ذكره القرطبي في تفسيره وفي شرح مسلم وهو المختار
والحاصل ان الآل اطلق على اثني عشر معنى من اراد الاطلاع عليها
فليرجع الى القاموس ولو حمل الآل على معنى الاتباع يكون ذكر
الاصحاب تخصيصا بعد التعميم لعلو شانهم فانهم نوع آخر كما
في تنزل الملائكة والروح ولو حمل على معنى الاهل وهو المشهور
يكون ذكر الاصحاب تعميما بعد التخصيص والاولى في الآل ان
يضاف الى الظاهر كما يشعر به ما مر من قوله عليه السلام في بيان
كيفية الصلوة عليه اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ولانه قل ما يضاف
الى المضمر كما قال ابن الملك وغيره وخص استعماله في الاشراف
فان قيل كيف الاختصاص وقد قال الله تعالى آل فرعون والشرف
لا يتصور في حق الكفار قلنا الشرف في الكفار يتصور باعتبار
الدنيا لا باعتبار الآخرة او استعماله فيهم على سبيل التهكم وانه
لا يستعمل في غير العقلاء فلا يقال آل الاسلام وآل مكة
واعلم ان الصلوة لا تجوز على غير الانبياء ابتداء فلا يقال

وفي الآل خمسة مذاهب الاول بمعنى الاتباع وهو مذهب
جابر بن عبد الله وسفيان الثوري واختاره بعض [illegible] الازهري و[illegible]
عند النووي والثاني انه [illegible] وهو الرابع ان الآل بنو هاشم
فقط وهو مذهب ابي حنيفة وهو اختيار ابن القاسم من المالكية
والثالث انهم بنو هاشم وبنو المطلب وهو مذهب
الشافعي والرابع ان الآل من جمع بينه
وبين رسول الله عليه السلام اب الى غالب
ابن فهر وهو مذهب اشهب من اصحاب
مالك والخامس ما ذكره ابن عبد البر في
التمهيد وهو ان الآل ذرية النبي وازواجه

اللهم صل على ابي بكر او علي لكن اختلف في هذا المنع فقيل
حرام وعلى الاكثر هو مكروه كراهة تنزيه وذهب كثير الى انه خلاف
الاولى واما على الجبرهم بطريق التبعية فجائز كما يقال اللهم
صل على محمد وعلى آل محمد كما في شرح مقدمة الجزري قوله والصحب
بالجر عطف على الآل والصحابي هو الذي رأى النبي
عليه السلام او رأى النبي اياه مؤمنا به ومات على الايمان به
عليه السلام سواء كان الرؤية في حال البلوغ او قبله او بعده وسواء
تخلل الردة بين ايمانه به عليه السلام وبين موته على الاسلام
او لم يتخلل وسواء طال صحبته او لا ذكره المحقق الدواني وشرط
بعضهم طول المصاحبة واليه ذهب الاصوليون حيث قالوا
بشرط ملازمته ستة اشهر فصاعدا وشرط بعضهم مع طول
المصاحبة ان يروي عنه عليه السلام حديثا والقول الاول
اولى لشموله كل صاحب ثم ان الاصحاب جمع صاحب والفاعل
يجمع على افعال كما صرح به سيبويه ومثل بصاحب واصحاب
وهو مرضي عند الصحيح وقيل الزمخشري وقال بعضهم والتحقيق
انه جمع صحب بالكسر وهو مخفف من صاحب بحذف الالف
او جمع صحب بالسكون وهو اسم جمع كنهر وانهار ثم اكد الآل
والاصحاب بقوله اجمعين دفعا لتوهم السامع عدم
الشمول بناء على ان الدعا لبعضهم لكن انسب الى الكل

تجوزا

ولو او ... في ماتيرة والافلو رآه بعد موته فليس
[illegible] ... الاخنبة
ومنه تقضية ... كذا في شرح

اعلم ان الصحابي لو ارتدت بطلت صحبته فلو اسلم
ولقيه عليه السلام ثانيا صار صحابيا والا فلو رآه تابعيا
من شرح المناسك للمدنية لعلي القاري رحمه ...

اعلم انه يعرف كون الصحابي صحابيا بالتواتر او بالشهرة
او باخبار بعض الصحابة او بعض ثقات التابعين
او باخباره عن نفسه بانه صحابي اذا كانت ...
او باخباره وغير ... ذكره ابن الحجر وقال
ذلك ... الامكان
في ... التقييد كما ... من دعوى وفاته
فانه لو ادعى بعد ... سنة ... ارأيتكم
عليه السلام فانه لا يقبل لقوله عليه السلام لا يبقى احد
ليلتكم هذه فانه على رأس مائة سنة لا يبقى ... قال
ممن على وجه الارض يريد انخرام ذلك القرن قال السخاوي
ذلك ... انه عليه وسلم في سنة وفاته ... الاخضر
فيه دلالة ... الخضر عليه السلام ... علية
... البحر ولكنا ... عنه ... الارض
السلام مع كونه حيا لانه في السماء لا في الارض

تجوزا من قبيل ذكر الكل وارادة البعض فاندفع الوهم بان كبد
وهو في الاصل جمع اجمع اسم تفضيل فان قون فات الكل
اجمع معنا دائم جمعا في ... من كل شيء ثم صار اسما ثانيا
ان كبد • هذا آخر ما جمعناه وتمام ما كتبناه
بعون الله تعالى وحسن توفيقه
ايانا • الحمد لله في كل آن واوان
وعلى رسوله الكمل التحيات
تمت بعون من
اللطافة تمت
م م م
م م
م

رساله بسمله الربعه للفاضل المولى
محمد الاقكرمانى عليه
الرحمه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وعد لمن ذكره ذكره بين الملائكة المقربين واثنى على ذاكريه من عباده المكرمين وجعله سببا لقبول كانوا الطاعات وامر باكثاره ولم يوقته دون سائر العبادات والصلوة على محمد الذي بين كون الذكر مطردة لوسواس الخناس وسوى للنجاة من لم يذكره من الناس وعلى آله واصحابه الذين ذكروه كثيرا وسبحوه بكرة واصيلا وبعد فيقول العبد المفتقر الى الله المقتدر محمد بن مصطفى الاقكرماني بلغه الله نعم الى اقصى الاماني هذه كلمات جميلة في شان شرح التحية قررت ما فيهما من السؤال والجواب بعبارة رائقها

فيه تلميح الى قوله فاذكروني اذكركم

فيه تلميح الى قوله الذين يذكرون الله قياما وقعودا

فيه تلميح الى قوله ولذكر الله اكبر

فيه تلميح الى قوله يا ايها الذين امنوا اذكروا الله ذكرا كثيرا

فيه تلميح الى قوله عليه السلام ان الشيطان ...

فيه تلميح الى حديث ...

فيه اقتباس بتغيير يسير

ولا يخفى من في هذه الفقرة من حسن الابتداء وبراعة الاستهلال والطباق والجناس ...

رائقها اولوا الالباب وراعيت في تحريرها قانون المناظرة المبكورة على وفق طريق المباحثة وجعلتها هدية لولي النعم كريم الشيم المتوحد بالفروع والاصول والمتفرد في المعقول والمنقول ما من فن الا وهو فيه الاوحدي وما من نوع الا وهو الالمعي وهو الذي لولا تنويره لما تنور مصباح الفتوى ولولا اضاءت شمس التقوى ولولا معيار غيرته لما علا بنيان الفضل والكمال ولولا مسمار عبرته لما احكم اساسه عن الزوال اعني شيخ مشايخ الاسلام سلمه السلام سني الاتقياء سمي افضل الانبياء عليه افضل التحايا لا زالت شمس ذاته مشرقة في سماء الوجود وقمر طبعه منورا في افق الجود ورياض مقاصد الفضلاء ناضرة بسحاب الغمامة وحياض مطالبهم مملوة بزلال غيض عنايته والمأمول منه ان ينظر في هذه الرسالة بنظره النفيس وان يجعلها سببا لان اكون واليا على حصن التدريس والله المستعان وعليه التكلان ثم اقول اعلم ان المؤلفين قدموا في ابتداء تأليفهم التسمية على التحميد فقالوا بسم الله الرحمن الرحيم اقتداء باسلوب الكتاب المجيد وعملا بما وقع عليه الاجماع وامتثالا لحديث الابتداء وهو قوله عليه السلام كل امر ذي بال لم يبدأ باسم

فهو ابتر رواه ابو داود عن ابي هريرة رضي وفي الوجه الثاني
نظر لانا لا نسلم وقوع الاجماع كيف وان اكثر كتب السلف
خال عن التحميد الا ان يقال المراد الذكر لا الكتابة
وفي الوجه الثالث ايضا نظر لانه بمنطوقه مناف لما
بدئ بغير البسملة ولم يبق ابتر وبمفهومه مناف لما بدئ با
بالبسملة وبقي ابتر وكل ما هذا شانه فغير صحيح والجواب ان
صغرى الشاهد المذكور ممنوعة لان المراد بالابتر في الحديث
الابتر الشرعي فان قلت يرد عليه نقض اخر بان يقال انه
غير صحيح لان الامتثال بالحديث غير ممكن لان هذا الحديث
مع حديث التحميد وهو قوله عليه السلام كل امر ذي بال لم يبدأ
بالحمد لله فهو اجذم رواه ابو داود ايضا عن ابي هريرة رضي
متعارضان اذ الابتداء باحد الامرين يفوت الابتداء بالاخر
وكل متعارضين لا يمكن الجمع بينهما وكل ما هذا شانه فلا يمكن
الامتثال به قلنا ان صغرى شاهدك غير مسلمة وهذا المنع لكونه
واردا على المقدمة الدالة يرجع الى دليلها فنقول ان اردت
بقولك الحديثان متعارضان باطنا او ظاهرا او باطنا
فهو ممنوع لجواز ان يكون الابتداء المذكور في احد الحديثين
محمولا على الابتداء الحقيقي والاخر على الابتداء الاضافي ويجوز
ان يحمل على الابتداء العرفي بجعله الممتد من اول الكتاب
الى المقصود

الى المقصود وهذا ان الجواب على تقدير كون الظرف المذكور
في الحديثين متعلقا بالابتداء واما الجواب على تقدير ان
لا يكون متعلقا به فبان يحمل الباء على الاستعانة ولا شك ان
الاستعانة بشيء لا تنافي الاستعانة بشيء اخر واعترض عليه
بان حمله على الاستعانة باطل لان الابتداء بالاستعانة بشيء لا يتأتى
الابتداء بالاستعانة بشيء اخر واجيب بانا لا نم ذلك لجواز ان يكون
حيث كان قد وقع منه الاستعانة بهما في ان واحد فوال الاعتراض
والجواب كلاهما مردود لكونهما مبنيين على ان الباء في الحديثين
متعلق بالابتداء مع ان الاول كلام على السند وان يحمل
على الملابسة وهي تعم وقوع الابتداء بالشيء على وجه الجزئية هو
ووقوعه بذكر الشيء قبل الابتداء بلا فصل فيجعل احدهما
جزءا ويذكر الاخر قبله بلا فصل فيكون ان الابتداء ان
التلبس بهما واعترض عليه بان حمله على الملابسة باطل لانه غير
ممكن اذ الابتداء ملابسا بامر لا يجامع الابتداء ملابسا بامر
اخر في ان واحد وفيه ان هذا الاعتراض مع انه كلام على
السند مبني على ان معنى التلبس منحصر في المقارنة وهو
ممنوع لانه يجيء بمعنى الاتصال ايضا فيجوز ان يكون الابتداء
متصلا بالتحميد وهو متصل بالتسمية فيحصل التلبس بهما
في ان واحد والمراد بالابتداء في الحديثين على هذين الجوابين

عطف على ان يحمل الباء على الاستعانة

اعني حمل البا على الاستعانة وحمله على الملابسة ابتداء المقصود
ولا شك ان المبتدي في ابتداء المقصود يكون مستعينا بهما
او ملابسا بهما في ان واحد فاحفظه وما قيل في الجواب
ان الابتداء يجي بمعنى التقديم قال في المغرب بدا بالشي
قدمه فمعنى الحديثين كل امر ذي بال لم يقدم عليه اسم الله
والحمد لله فهو ابتر فلا وجه لتوهم التعارض بينهما ففيه ان
ما نقل عن المغرب التقديم المطلق وما نحن فيه هو التقديم
المقيد اعني التقديم على المطلوب فلا يكون ما نقل شاهدا له
واما ما قيل يمكن دفع التعارض بان يقال يبتدئ باحدهما
باخطاره بالبال وبالاخر بذكره او كتبه او بذكر احدهما و
يكتب الاخر او باخطارهما معا في البال او يبتدئ بالتسمية
اخطارا او ذكرا او كتابة وبالتحميد عملا بالاركان فلا اعتداد
عليه فليتدبر ثم البا في بسم الله للملابسة عند الزمخشري
وحكم القاضي بانه للاستعانة فان رجح من طرف الزمخشري
كونه للملابسة بانه اكثر من با الاستعانة قلنا من جانب
القاضي انا لا نسلم الاكثرية با الملابسة بالنسبة الى با الاستعانة
وان رجح من طرفه بان التبرك باسم الله تادب وتعظيم له
تعالى بخلاف جعله الة مبتذلة غير مقصودة لذاتها قلنا
من جانبه ان للالة جهتين التبعية وتوقف نفس الفعل
او كماله

حتى رد الى ما في ما بين وجود الفعل منه

او كماله عليه فلا نسلم لزوم ملاحظة الجهة الاولى بل الجهة
الملحوظة هي كون الفعل غير معتد به شرعا ما لم يصدر به فهذه
الجهة هي الجهة الثانية وان رجح من طرفه بان ابتداء المشركين
باسم الصنم كان على وجه التبرك فينبغي ان يرد عليهم في
ذلك بتقديم اسم الله على العامل وجعل البا فيه للملابسة قلنا
من جانبه انا لا نسلم ان ابتداء المشركين باسم الصنم كان
على وجه التبرك لجواز كون مرادهم الاستعانة وان رجح من
طرفه بان با الملابسة تدل على ملابسة جميع اجزاء الفعل باسم
الله دون با الاستعانة قلنا من جانبه ان با الاستعانة
تدل على الاستعانة باسمه تعالى في اجزاء الفعل فلا نسلم عدم
دلالة با الاستعانة على تلك الملابسة وان رجح من طرفه
بان التبرك معنى ظاهر يفهمه كل احد والتاويل الذكور في كون
البا الالة لا يفهمه غير الخواص قلنا من جانبه ان العبرة للخواص
ففي ما قلنا دقة وهي من اسباب الترجيح وان رجح من طرفه
بان كون اسم الله الة للفعل انما هو باعتبار انه يتوسل
اليه ببركته فيقدح بالاخرة الى التبرك وليس له باعتبار الالية
زيادة معنى يعتد به قلنا من جانبه انا لا نسلم ذلك فان جعله
الة يشعر بان له زيادة مدخل في الفعل ويشتمل على جعل
الفعل الموجود لفوات ما يعتد به شرعا بمنزلة المعدوم

والوجوه التي ذكرت من طرف
البيضاوي دفعاً للعلامة
الزمخشري رضي الله عنه كلها
مغالطة غير قريبة من الصحة
ومدعيها سوفسطائي
والحق في طرف العلامة الزمخشري
رضي الله عنه كما بينه المحققون
ومقصود البيضاوي مجرد
تعنته واظهار فضل كانه
وقف على عدم حسن الملابسة
وعبره بلفظ قيل وعلى هذا
عادته انه يعبر عن مختار العلامة
الزمخشري رضي الله تعالى عنه
بلفظ قيل لتعنته واظهار فضله

فاذا عرفت ان ما ذكره من طرف الزمخشري من وجوه الترجيح
يكون مجروحا من جانب القاضي فعليك بالامتثال لحكم القاضي
ثم ان الباء لكونه من الحروف الجارة الموضوعة لافضاء معاني
الافعال الى الاسماء لابد له من متعلق مذكورا ومقدر عام ان لم
توجد قرينة الخصوص او خاص ان وجدت وههنا المقدر
فعل خاص والقرينة ما يتحقق بعد التسمية اي الف مثلا
وكذا الحال في سائر الافعال مثلا اذا قيل في الاكل بسم الله
يكون المقدر اكل وفي الشرب اشرب في جملة فعلية وقيل اسمية
اي تاليفي بسم الله والظرف لغو على تقدير كون الباء للاستعانة
ومستقر على تقدير كونه للملابسة والاولى كون المقدر فعلا
لانه اقوى ولان في تقدير الاسم زيادة الاضمار في عدد الحروف
مع ان الفاعل فيه بارز بخلاف الاول ورجح الزمخشري كون
المتعلق مؤخرا بوجوه الاول ان تقديم المعمول يفيد
الاختصاص مع الاهتمام لان المشركين كانوا يبتدئون باسم
آلهتهم ففي التقديم اهتمام ورد عليهم فيكون قصر قلب او افراد
او تعيين على اختبار حال المخاطب المردود عليه والثاني ان تقديمه
احسن وقوعا لانه لكونه اسم الله نصب عين المؤمن والثالث
ادخل في التعظيم لان تقديم الاسم تعظيم للمسمى والرابع
انه اوفق للوجود لان المسمى مقدم في الوجود الخارجي

على جميع

على جميع الاشياء كما هو المبرهن في اثبات الواجب وكذا في
الوجود الذهني لان معرفته اول المعارف عند العلماء المعتد
بهم ولذا قيل ما رايت شيئا الا ورايت الله قبله فالاوفق كون
اسم السابق في هذين الوجودين سابقا على جميع الاشياء في
الوجود الخطي واللفظي وان كان هذان الوجودان مجازيين
بخلاف الاولين هذا ورد على كون الابتداء ببسم الله ابتداء
بالله سؤال بطريق المعارضة بان يقال دليلكم وان دل على
مدعاكم من كون الابتداء بهذا اللفظ ابتداء ببسم الله لكن عندنا
دليل يدل على ما ينافيه وهو ان يقال ان الابتداء بهذا اللفظ
ليس ابتداء باسم الله لان الباء ولفظ الاسم ليس شيء منهما
اسم الله والجواب انا لا نسلم وجوب ذكر اسمه تعالى باسم خاص
من اسمائه تعالى بل يجوز ان يذكر بلفظ دال على اسمه وههنا
كذلك لان اضافة الاسم الى الله ان كانت بمعنى اللام فالمضاف
اليه نوع لكونه موضوعا لذاته فهو لفظة الله وان كانت بمعنى اللام
مطلقا فيشمل اسماءه كلها ففي اي تقدير كان يكون
الابتداء بلفظ الاسم ابتداء باسم الله نوعا انا نقول يجوز ان
يكون اضافة الاسم الى الله بيانية واما الباء فهو وسيلة الى
ذكره وفائدة اقحام الاسم هي التنبيه على ان التبرك او الاستعانة
انما هو بذكر اسمه لان التلبس والاتيان انما يكون باسمه لا بذاته

مطلب الاسم

وقيل هي التنبيه على الفرق بين اليمين والتيمن والاسم من الاسما
المحذوفة الاعجاز كيد ودم ويدل عليه تصرفه على اسما واسامى
وسمى فاشتقاقه عندهم من السمو بمعنى الارتفاع لانه رافعة
للمسمى فاصله سمو فحذف آخره تخفيفا لكثرة الاستعمال
ولزوم تعاقب الحركات على واو العلة واجتلبت همزة
الوصل ليمكن الابتداء لان السين اسكنت بعد حذف
الواو لانها لو حذفت بقي حرفان اولهما متحرك والثاني
ساكن ولو اجري الاعراب على الثاني وجب تسكين المتحرك
ليحصل الاعتدال واشتقاقه من السمة بمعنى العلامة لانه
كالعلامة المعرفة للمسمى عند الكوفية فاصله وسم حذفت
الواو وبقي ليسم وزيدت الهاء في آخره عوضا عن المحذوف
وزيدت همزة الوصل في اوله للابتداء ورد هذا بان الهمزة
لم تعهد داخلة على ما حذف صدره في كلامهم ويعترض
قولهم ان هذه الهمزة للوصل بان يقال انها لو كانت
همزة وصل لما سقط من الخط لكن التالي باطل فالمقدم
مثله لان حكم همزات الوصل الثبوت في الابتداء والسقوط
لفظا في الوصل قلنا انا لا نسلم الملازمة المذكورة لم لا يجوز
ان يكون سقوطه لفظا وخطا لكثرة الاستعمال وكثرة الكتابة
ايضا بخلاف اقرا باسم ربك على انا نقول انها لم تترك
بالكلية

لا معنى لذكر زيادة الهاء في هذا المقام

بالكلية لانها قد حذفت طولت الباء لتدل على الهمزة المحذوفة مع
انها لو دخلت الباء عليها وقع الاستغناء عنها بخلاف
اقرا باسم ربك فان حذف الباء منه لا يصح مع بقاء المعنى
صحيحا نحو اقرا اسم ربك بخلاف الحذف في بسم الله ثم الاسم
ان اريد به اللفظ فغير المسمى لانه يتألف من اصوات
مقطعة غير قارة ويختلف باختلاف الامم والاعصار
ويتعدد تارة ويتحد اخرى والمسمى ليس كذلك وان اريد به
الصفة انقسم انقسام الصفة عند الاشعري الى ما هو نفس
المسمى والى ما هو غيره والى ما هو ليس عينه ولا غيره وان اريد به
ذات الشيء فهو المسمى لكنه لم يشتهر بهذا المعنى فان قلت لا نسلم
انه لم يشتهر بهذا المعنى كيف وقد قال سبحانه سبح اسم ربك
لان الامر بتنزيهه سبحانه لا بتنزيه اسمه فيكون عين المسمى
قلنا ان المراد اللفظ لانه كما يجب تنزيه ذاته وصفاته عن
النقائص يجب تنزيه الالفاظ الموضوعة لها عن الرفث
وسوء الادب وقوله ان اصله اله فحذفت الهمزة على غير
القياس فلذلك عوض عنها الالف واللام لان ما حذف
قياسا في حكم المثبت فلا يعوض عنه شيء فلما كان حرف
التعريف عوضا عن الحرف الاصلي كان بمنزلته فلذلك قيل بانه
بالقطع لا يقال يرد عليه نقض اجمالي بشاهد الجريان والتخلف

مطلب اسم

بان يقال ان ولبكك هذا جار فى غير حالة الندا مع ان مدلوله
وهو القطع متخلف عنه لانا نقول انا لا نم الجزء لان ولبكنا
مقيد بعدم كثرة الاستعمال واللفظ الشريف بكثرة استعماله
فى غير حالة الندا على انا نقول ان الالف واللام تجردت للتعويض
فى الندا فلم يلاحظ معها شائبة التعريف حذرا من اجتماع
اداتى التعريف فقطعت واما فى غير الندا فقد روعى اصلها
فسقطت فى الدرج مع كونه للتعويض وقيل اصله الاله وفيه
انه يوهم ان الالف واللام من الاصل مع انه ليس كذلك وانه
لا يصح قولهم وعوض عنها الالف واللام الا ان يقال انه بالنظر
الى الاصل الحقيقى وهو اله ثم قيل انه اسم لمفهوم الواجب لذاته
او المستحق للعبودية له وكل منهما كلى انحصر فى فرد فلا يكون علما
لان مفهوم العلم جزئى وفيه انا لا نسلم ذلك كيف وقد اجمعوا
على ان قول لا اله الا الله كلمة التوحيد ولو كان اسما لمفهوم
كلى لما افادت التوحيد لان الكلى من حيث هو كلى يحتمل الكثرة
فالحق انه اسم للذات الواجب الوجود الخالق للعالم واعلم
ان العقول كما تحيرت فى ذاته تعالى تحيرت فى اللفظ الدال
عليه فقيل انه اسم عربى غير مشتق واليه ذهب الخليل والزجاج
وقيل انه اسم سريانى معرب وقيل انه مشتق لكن لا نعرف
المشتق منه ولم نكلف بمعرفته وقيل انه صفة مشتقة صارت

على

وفيه نظر

علما بالغلبة وهو مختار البيضاوى لانه لو كان وصفا لم يكن
قول لا اله الا الله توحيدا لانه لا يمنع الشركة ولانه لو كان وصفا
لم يوجد اسم يجرى عليه صفاته تعالى ولم يصح له تعالى ما يطلق عليه سواه
ولانه لو كان وصفا لصح التوصيف به واللوازم كلها باطلة
وكذا الملزوم اما الاول فللاجماع على انه كلمة توحيد واما الثانى
فلاستلزام الصفات اسما يدل على الذات الذى تقوم هى به واما
الثالث فلانه لا يوصف به فلا يقال الحى القيوم الله والجواب انا
لا نسلم الملازمات المذكورة لان كونها وصفا انما هو بالنظر الى
الاصل لكنه لما غلب عليه تعالى بحيث لا يطلق على غيره صار كالعلم
فاجرى مجراه فى عدم تطرق الشركة واجراء الصفات عليه و
امتناع الوصف به وقيل انه اسم عربى مشتق صار علما بالغلبة وهو
موافق لما ذهب اليه جمهور اهل اللغة لان الاله فى الاصل يطلق
على كل معبود حق او باطل ثم غلب الاله المعرف باللام على ذات
الواجب الوجود ثم اريد تاكيد اختصاص لفظ الاله به فحذفت
الهمزة ثم ادغم لام التعريف فى لام الاصل فصار الله واستدل
على انه اسم لا صفة بانه يوصف فيقال الله الحى القيوم ولا يوصف
به فلا يقال الحى القيوم الله وكل ما شانه كذا فهو اسم لا صفة
وفيه انا سلمنا صغراه لكن رددنا فى الكبرى بان نقول ان اردت
بقولك ان كل ما يوصف بالشىء ولا يوصف به الغير فهو اسم

انه اسم بطريق الغلبة سلمناه ولكن منعنا التقريب اذ لا يلزم
منه كونه اسما في الاصل وان اردت انه اسم في الاصل فلا نم
الكبرى لم لا يجوز ان يكون جواز كونه موصوفا بشيء لا صفة لشيء
بالنظر الى كونه اسما بالغلبة واستدل ايضا بانه لا بد له من
اسم يجري عليه صفاته ولم يصلح له مما يطلق عليه سواه وفيه انا
سلمناه لكن لا يقتضي كونه اسما في الاصل واستدل ايضا
بانه لو كان وصفا لم يكن كلمة لا اله الا الله توحيدا فانه لا يمنع
الشركة وفيه ان الملازمة المذكورة ممنوعة لانه لما غلب عليه
بالعلمية صار كالعلم في عدم احتمال الشركة فاذا عرفت هذا
كان الاظهر ما اختاره البيضاوي ثم القائلون باشتقاقه
اختلفوا فقال بعضهم انه مشتق من اَلَهَ بمعنى عبد فيكون
الاله بمعنى المألوه اي المعبود وفيه ان هذا غير صحيح لاستلزامه
ازلية العابد الا ان يقال يجوز ان يكون معناه المستحق للعبادة
وقيل من اَلِهَ بكسر اللام وكذا ما يأتي بعده بمعنى تحير فيكون
الاله بمعنى المتحير فيه لان العقول تتحير في معرفته وقيل من اله
بمعنى سكن لان القلوب تطمئن وتسكن بذكر الله وقيل
من اله بمعنى فزع لان العابد يفزع اليه وقيل من اله الفصيل
اذا اولع بامه لان العابد يولع بالتضرع اليه وقيل من وَلِهَ
اذا تحير فهو واله مترادفان ثم لما كانت لفظة الجلالة دالة

على العظمة

فيه اشارة الى ان هذا المنع في الحقيقة راجع
الى منع الدليل المسوق لاثبات الملازمة المذكورة
فتدبر

على العظمة والكبرياء المستلزمة للقهر والغلبة وتوهم منها انه موصوف
بالجلال دون الجمال ذكر بعدها وصفا دالا على الجمال ليعلم انه ذو
الجلال والاكرام سبقت رحمته غضبه فقال **الرحمن الرحيم**
فيكون من باب الاحتراس فلا يرد ما قيل ان لفظة الجلالة
اذا كانت اسما للذات المستجمع لسائر الصفات فما فائدة
ذكرهما بعدها هذا وهما صفتان مشبهتان من رحم كالغضبان
من غضب والعليم من علم واعترض بانه مخالف لما تقرر
من ان الصفة المشبهة لا تبنى الا من فعل لازم فكيف الاشتقاق
من رحم وهو متعد والجواب انا لا نسلم المخالفة لان اشتقاقهما
من الفعل المتعدي انما هو بعد جعله لازما بعد نقله الى فعُل
بضم العين وهو مطرد في باب المدح والذم صرح به في المفتاح
فان قلت ان الرحمة رقة القلب والله تعالى منزه عنه فلا يصح
اطلاق الرحمن الرحيم عليه قلنا انا لا نسلم عدم الصحة لان اسماءه
تؤخذ باعتبار الغايات التي هي الافعال دون المبادي التي
هي انفعالات فالرحمة غايتها الاحسان لكونه مقتضاها فيراد
بالرحمن الرحيم المحسن المتفضل بالارادة والاختيار فيكون
مجازا من باب اطلاق السبب على المسبب ثم الرحمن ابلغ من
الرحيم لان زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى قيل عليه ان هذا
جار في حذر وحاذر مع تخلف المدلول لان الاول لكونه

وهو ان يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود
بما يدفعه كما تقرر في علم البلاغة منه

صفة مشبهة دالة على الثبوت ابلغ من الثاني لكونه اسم فاعل
دال على الحدوث والجواب انا لا نسلم الجريان لان القاعدة
مشروطة بكون الباقين من نوع كالرحمن والرحيم فانهما من نوع
الصفة المشبهة بخلاف حذر وحاذر فان الاول صفة مشبهة
والثاني اسم فاعل على انا نقول ان القاعدة اكثرية لا كلية
ثم ابلغية الرحمن من الرحيم يكون باعتبار الكمية وباعتبار الكيفية
فباعتبار الاول يقال يا رحمن الدنيا لان الرحمة المدلول عليها
بلفظ الرحمن تتعلق بالمؤمن والكافر وجميع انواع الطيور والوحوش
والدواب والهوام البرية والبحرية ويقال يا رحيم الاخرة لان
الرحمة المدلول عليها بلفظ الرحيم تختص بالمؤمن ولا شك
ان افراد متعلق الاول اكثر من الثاني وباعتبار الثاني يقال
يا رحمن الدنيا والاخرة لان من نعم الدنيا ما هو عظيم وهي التي
يتوسل بها الى السعادة الابدية وان نعم الاخرة كلها عظام
لكونها مؤبدة ويقال يا رحيم الدنيا لان من نعم الدنيا ما هو حقيرة
فان قلت فعلى هذا ينبغي ان يقدم الرحيم ليكون من باب الترقي
من الادنى الى الاعلى والجواب عنه بوجوه الاول ان تقديم
الرحمن لتقدم رحمة الدنيا والثاني ان الرحمن لما دل على جلائل
النعم عقب بالرحيم ليتناول ما خرج منها فيكون كالتتمة له
والثالث انه صار كالعلم من حيث انه لا يوصف به غيره تعالى
فناسب

فناسب ان يقارن لفظة الجلالة الذي هو علم فان قلت
قد اطلق ابو حنيفة على مسيلمة رحمن اليمامة قلت انا لا نسلم
اطلاقه ولئن سلمنا ذلك فلا نسلم ان اطلاقه عليه من عنده لم
لا يجوز كونه نقلا عمن اطلقه عليه مشاكلة على انا نقول المختص
هو المعرف باللام ثم قيل انه غير منصرف وفيه ان القاعدة
تقتضي عدم الجزم بعدم انصرافه لانه انما يكون غير منصرف
على مذهب من شرط انتفاء فعلانة واما على مذهب من شرط
وجود فعلى فهو منصرف لانه صفة مختصة بالله تعالى لا مؤنث
له لا فعلى ولا فعلانة الا ان يقال انه الحاق له بما هو الغالب
في بابه ثم الرحمن مجرور لكونه صفة للفظة الجلالة او بدل منها
والرحيم صفة بعد صفة لها ويجوز ان يكونا مرفوعين او
منصوبين على المدح وانما اختص التسمية بهذه الاسماء ليعلم
العارف ان المستحق لان يستعان به في مجامع الامور هو المعبود
الحقيقي الذي هو مولى النعم كلها عاجلها واجلها
جليلها وحقيرها فيتوجه بشراشره الى جناب
القدس ويشغل سره بذكره والاستمداد
عن غيره اللهم اغفر لنا ذنوبنا واشرح
صدورنا وتوفنا مع الابرار انك
انت الرحيم الغفار امين

[illegible]

الحمل

أول	ثاني	ثالث	رابع	خامس	سادس
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

الثور

أول	ثالث	رابع	خامس	سادس
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

ثاني	ثالث	رابع	خامس	سادس

الجوزا

ثاني	ثالث	رابع	خامس	سادس

السرطان

السنبلة الاسد موخر

سادس	خامس	رابع	ثالث	ثاني

الاسد السنبله مقدم

سادس	خامس	رابع	ثالث	ثاني

الميزان

سادس	خامس	رابع	ثالث	ثاني	اول

العقرب

سادس	خامس	رابع	ثالث	ثاني	اول

الجدي

درجات الطالع	ثاني	ثالث	رابع	خامس	سادس
0	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
ا	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
ب	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
ج	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
د	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
ه	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
و	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
ز	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
ح	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
ط	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
ي	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
يا	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
يب	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
يج	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
يد	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
يه	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
يو	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
يز	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
يح	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
يط	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
ك	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
كا	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
كب	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
كج	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
كد	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
كه	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
كو	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
كز	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
كح	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
كط	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

القوس

درجات الطالع	ثاني	ثالث	رابع	خامس	سادس
0	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
ا	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
ب	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
ج	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
د	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
ه	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
و	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
ز	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
ح	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
ط	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
ي	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
يا	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
يب	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
يج	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
يد	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
يه	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
يو	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
يز	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
يح	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
يط	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
ك	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
كا	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
كب	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
كج	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
كد	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
كه	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
كو	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
كز	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
كح	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
كط	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

الدلو

الطالع	ثاني	ثالث	رابع	خامس	سادس
ء	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
ا	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
ب	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
ج	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
د	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
ه	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
و	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
ز	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
ح	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
ط	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
ي	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
يا	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
يب	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
يج	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
يد	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
يه	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
يو	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
يز	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
يح	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
يط	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
ك	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
كا	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
كب	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
كج	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
كد	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
كه	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
كو	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
كز	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
كح	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
كط	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
ل	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

الحوت

الطالع	ثاني	ثالث	رابع	خامس	سادس
ء	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
ا	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
ب	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
ج	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
د	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
ه	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
و	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
ز	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
ح	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
ط	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
ي	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
يا	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
يب	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
يج	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
يد	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
يه	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
يو	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
يز	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
يح	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
يط	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
ك	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
كا	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
كب	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
كج	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
كد	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
كه	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
كو	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
كز	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
كح	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
كط	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
ل	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

٢٧
ورقة